وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

فرع تمويل التنمية

الموضوع:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1967-2017

إعداد الطالبة:

– خضرة عثمانية

إشراف الأستاذ الدكتور:

– سمير آيت يحي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	جامعة الانتماء	الصفة
د. كمال شريط	أستاذ محاضر –أ–	جامعة العربي التبسي – تبسة–	رئيسا
أ.د. سمير آيت يحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي التبسي – تبسة–	مشرفا ومقررا
د. لطيفة بهلول	أستاذ محاضر –أ–	جامعة العربي التبسي – تبسة–	ممتحنا
د. نوفل سمايلي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة العربي التبسي – تبسة–	ممتحنا
د. عبد الحليم جدي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 08 ماي 1945 –قالمة–	ممتحنا
د. نعمان محصول	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

- روح والدي الطاهرة، إلى الغائب عنا الحاضر في قلوبنا دائما وأبدا،
- والدتي الغالية حفظها الله ورعاها،
- زوجي الغالي الذي كان سندا لي وداعما في كل خطوة من خطوات إنجاز هذا العمل،
- إخوتي وأخواتي الأعزاء كل باسمه،
- أبناء إخوتي وأخواتي، خاصة **أسامة، آدم، عادل وسلمى**،
- أخوالي الأعزاء خفظهم الله،
- كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر **محمد كشرود، مجدي ووسيم** اللذين ساعدوني على إخراجه في شكله النهائي،
- كل الصديقات الغاليات اللواتي وقفن بجانبي طيلة هذا المشوار وشجعنني وأخص بالذكر زميلاتي في مرحلة التكوين في الدكتوراه **مريم، خولة، صبرينة وحكيمة**، عزيزاتي **خولة، ابتسام، سليمة وحدّة**، زميلات العمل الغاليات **سارة، مباركة، رحمة وليلى**،
- صديقاتي الغاليات **فيروز وأسماء، كريمة ووسيلة**،
- بنات أخوالي الرائعات **مريم ومريم وندى وصبرية**،
- الطالب المتميّز الذي كان يوما تلميذي "**عفيف رمضاني**" أدام الله تألقه وتميّزه،
- كل من كان له فضل علينا وساهم ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل.

شكر وعرفان

بعد شكر الله الواحد الأحد الفرد الصمد شكرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وبعد حمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه يدوم بدوامه ويوافي نعمه

- أتقدم بأسمى وأرقى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور "**سمير آيت يحي**" الذي أشرف على إنجاز هذا العمل، فكان الموجه، المرشد والناصح، طيلة السنوات السابقة دون كلل أو ملل، فله مني جزيل الشكر وكل التقدير والاحترام على ذلك رغم أن أرقى الكلمات وأسمى العبارات لا يمكن أن تعبر عن امتناني وشكري له ولا يمكن أن توافيه حقه.
- كل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الدكاترة الأفاضل كل باسمه على قبول مناقشة هذا العمل الذي هو بين أيديهم.
- كل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "**الطيب الوافي**" على سعيه لفتح مشروع الدكتوراه الذي وفقنا الله أن حضينا بالتكوين فيه، على مرافقته لنا طيلة مدة التكوين، على الجهود المبذولة لإتمام المناقشة في أحسن الظروف.
- كل الشكر والتقدير لأساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكويننا خلال جميع المراحل ليسانس، ماستر ودكتوراه وأخص بالذكر الدكتور "**نور الدين شتوح**"، الدكتور **عثمان عثمانية** وزوجته الدكتورة **وداد بن قيراط**، الدكتورة "**شفاء حمد**"، الأستاذ الدكتور "**عمر جنينة**"، الأستاذ الدكتور "**فضيل رايس**"، الأستاذ الدكتور "**محمد براق**"، الدكتور "**عبد الحميد حفيظ**"، الأستاذ الدكتور "**طارق جدي**".
- كل الشكر والتقدير لمن ساهم في إتمام عملية التكوين وإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر مدير ثانوية محفوظ سعد السابق "**سليمان العيفة**" ومديرها الحالي "**الدكتور فتحي براي**".

الفهرس العام

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
فهرس المحتويات	أ–ط
فهرس الجداول	ي–ك
فهرس الأشكال	ل–م
فهرس الملاحق	ن
مقدمة عامة	01–12
الفصل الأول: أدبيات الإنفاق الحكومي	
مقدمة الفصل	14
المبحث الأول: تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي	15
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الفكر الرافض لتدخل الدولة	15
أولا: تعريف الإنفاق الحكومي وعناصره	16
ثانيا: سمات الإنفاق الحكومي في الفكر الرافض لتدخل الدولة	18
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في الفكر المؤيد لتدخل الدولة	21
المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي في فكر الدولة المنتجة	23
المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي في الفكر الإسلامي	26

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي وتقسيماته	**30**
المطلب الأول: قواعد الإنفاق الحكومي	**30**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي	**33**
أولا: العوامل السياسية	**31**
ثانيا: العوامل الاقتصادية	**35**
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي	**36**
أولا: المعيار الاقتصادي لتقسيم الإنفاق الحكومي	**37**
ثانيا: المعيار الوضعي "العلمي" لتقسيم الإنفاق الحكومي	**40**
المبحث الثالث: زيادة الإنفاق الحكومي بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية وآثاره الاقتصادية	**42**
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي	**42**
أولا: انخفاض قيمة النقد "التضخم"	**42**
ثانيا: تغيّر الطرق المحاسبية المالية	**43**
ثالثا: اتساع إقليم الدولة	**43**
رابعا: زيادة عدد السكان	**44**
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي	**44**
أولا: الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق الحكومي	**44**
ثانيا: الأسباب الإدارية لزيادة الإنفاق الحكومي	**46**
ثالثا: الأسباب الاجتماعية لزيادة الإنفاق الحكومي	**46**

رابعا: الأسباب السياسية لزيادة الإنفاق الحكومي	47
خامسا: الأسباب المالية لزيادة الإنفاق الحكومي	47
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	48
أولا: أثر الإنفاق الحكومي على الدخل الوطني	48
ثانيا: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني	53
ثالثا: أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل الوطني	54
المبحث الرابع: ترشيد الإنفاق الحكومي	56
المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي	56
أولا: تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي	57
ثانيا: أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي	58
ثالثا: أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي	59
المطلب الثاني: عناصر ترشيد الإنفاق الحكومي ومقومات نجاحه	60
أولا: عناصر ترشيد الإنفاق الحكومي	60
ثانيا: مقومات نجاح ترشيد الإنفاق الحكومي	62
المطلب الثالث: أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي	64
أولا: أسلوب تخفيض الإنفاق الحكومي	64
ثانيا: أسلوب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي	65
ثالثا: أسلوب ترشيد الإنفاق الحكومي في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء	65

رابعا: أسلوب تخطيط وضبط الموازنة العامة	66
خاتمة الفصل	67
الفصل الثاني: جدلية العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	69
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي	70
المطلب الأول: النمو الاقتصادي، تعريفه وقياسه	70
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	70
ثانيا: قياس النمو الاقتصادي	73
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي، خصائصه، مراحله وأنواعه	78
أولا: خصائص النمو الاقتصادي	78
ثانيا: مراحل النمو الاقتصادي	81
ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي	82
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي، مصادره وتكاليفه	83
أولا: مصادر النمو الاقتصادي	83
ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي	85
المبحث الثاني: قراءة في أهم الأفكار المفسّرة للنمو الاقتصادي	87
المطلب الأول: الفكر الكلاسيكي والنمو الاقتصادي	87
أولا: آدم سميث والنمو الاقتصادي	87

ثانيا: دافيد ريكاردو والنمو الاقتصادي	89
ثالثا: روبرت مالتس والنمو الاقتصادي	90
رابعا: كارل ماركس والنمو الاقتصادي	91
المطلب الثاني: الفكر الكينزي والنمو الاقتصادي	92
المطلب الثالث: الفكر النيوكلاسيكي والنمو الاقتصادي	96
أولا: نموذج سولو–سوان في النمو الاقتصادي	97
ثانيا: نموذج جوزيف شومبير في النمو الاقتصادي	99
المطلب الرابع: الفكر الحديث والنمو الاقتصادي	100
أولا: "بول رومر" والنمو الاقتصادي	100
ثانيا: بومول والنمو الاقتصادي	101
ثالثا: روبرت بارو والنمو الاقتصادي	102
رابعا: روبلو والنمو الاقتصادي	102
المبحث الثالث: قانون فاجنر في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	104
المطلب الأول: قانون فاجنر واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	104
المطلب الثاني: مواطن ضعف قانون فاجنر في تفسير العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	107
المطلب الثالث: الصيغ المفسرة لقانون فاجنر في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	108

أولا: صيغة بيكوك ووايزمان سنة 1961	109
ثانيا: صيغة كوبتا سنة 1967	111
ثالثا: صيغة كوفمان سنة 1968	112
رابعا: صيغة بريور سنة 1968	112
خامسا: صيغة مسغريف سنة 1969	113
سادسا: صيغة مان سنة 1980	114
المبحث الرابع: فرضية كينز في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	116
المطلب الأول: فرضية كينز واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	117
المطلب الثاني: المضاعف وانتقال أثر الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي	120
المطلب الثالث: المعجل وانتقال أثر الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي	123
خاتمة الفصل	125

الفصل الثالث: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

مقدمة الفصل	127
المبحث الأول: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989	128
المطلب الأول: أهداف ومضمون برامج الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989	129

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969)	129
ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	129
ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	132
رابعا: المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979)	133
خامسا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	134
سادسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	137
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989	139
المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989	141
المبحث الثاني: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999	145
المطلب الأول: أهداف ومضمون برامج الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999	145
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999	149
المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999	151
المبحث الثالث: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	153
المطلب الأول: أهداف ومضمون برامج الإنفاق الحكومي للفترة 2000-2017	154

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	154
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009	157
ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014	161
رابعا: برنامج النمو الجديد "البرنامج الخماسي الثالث للتنمية" 2015-2019	164
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	166
المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	169
خاتمة الفصل	173
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017	
مقدمة الفصل	176
المبحث الأول: أساليب القياس الاقتصادي المستخدمة في الدراسة	177
المطلب الأول: اختبار إستقرارية بيانات متغيرات الدراسة "السلاسل الزمنية"	177
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك	180
أولا: اختبار أنجل-جرانجر ذو المرحلتين للتكامل المشترك	181
ثانيا: اختبار جوهانسن Johansen Test للتكامل المشترك	183
المطلب الثالث: اختبارات السببية	185
المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017	188

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وبياناتها	**188**
المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب قانون فاجنر خلال الفترة 1967-2017	**190**
أولا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة " Peacock-Wisman"	**190**
ثانيا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة " Goffman"	**195**
ثالثا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة ""Pryor	**198**
رابعا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة "Mann"	**201**
خامسا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة " Musgrave"	**205**
المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لأثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017	**210**
خاتمة الفصل	**215**
خاتمة عامة	**217**
قائمة المصادر والمراجع	**224**
الملاحق	**239**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات خلال الفترة: 1970-1973	131
2.3	حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات خلال الفترة: 1974-1977	132
3.3	حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات حسب المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	136
4.3	حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات حسب المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	138
5.3	تطور الديون الخارجية الجزائرية للفترة 1994-1998	147
6.3	تطور إجمالي رصيد الخزينة للفترة 1993-1998	149
7.3	التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	156
8.3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	156
9.3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009	159
10.3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014	162
1.4	خمس صيغ لقانون فاجنر	189
2.4	التعريف بالمتغيرات	189
3.4	اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Peacock-Wisman حسب ADF وPP	191
4.4	اختبار درجة الإبطاء المثلى	193
5.4	اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Peacock-Wisman	194
6.4	اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Gofman حسب ADF و PP	195
7.4	اختبار درجة الإبطاء المثلى	197
8.4	اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغةGoffman	197

9.4	اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Pryor حسب ADF و PP	**198**
10.4	اختبار درجة الإبطاء المثلى	**200**
11.4	اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغةPryor	**200**
12.4	اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Mann حسب ADF و PP	**202**
13.4	اختبار درجة الإبطاء المثلى	**204**
14.4	اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Mann	**205**
14.4	اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Musgrave حسب ADF و PP	**206**
16.4	اختبار درجة الإبطاء المثلى	**207**
17.4	اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Msgrave	**208**
18.4	اختبار سببية جرانجر Granger	**209**

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
2.1	قانون فاجنر	106
2.2	تطور الإنفاق الحكومي حسب بيكوك ووايزمان	110
1.3	حصة كل قطاع من الإنفاق الاستثماري خلال الفترة: 1970-1973	131
2.3	حصة كل قطاع من الإنفاق الاستثماري خلال الفترة: 1974-1977	133
3.3	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) وسعر البرنت (دولار/للبرميل) خلال الفترة: 1967-1989	140
4.3	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة / دج) ونسبة الإنفاق الحكومي من PIB خلال الفترة: 1967-1989	142
5.3	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) وسعر البرنت (دولار/للبرميل) خلال الفترة: 1990-1999	150
6.3	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة / دج) ونسبة الإنفاق الحكومي من PIB خلال الفترة: 1990-1999	151
7.3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة: 2001-2004	157
8.3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة: 2005-2009	160
9.3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو للفترة: 2010-2014	163
10.3	تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) وسعر البرنت (دولار/للبرميل) خلال الفترة: 2000-2017	167
11.3	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة / دج) ونسبة الإنفاق الحكومي من PIB للفترة 2000-2017	170
1.4	تطور متغيرات صيغة Peacock-Wisman حسب الزمن	192
2.4	تطور متغيرات صيغة Goffman حسب الزمن	196
3.4	تطور متغيرات صيغة Pryor حسب الزمن	199
4.4	تطور متغيرات صيغة Mann حسب الزمن	203

5.4	تطور متغيرات صيغة Musgrave حسب الزمن	207

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)، الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (1967-1989)	**239**
2.3	تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)، الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (1990-1999)	**240**
3.3	تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)، الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2000-2017)	**241**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر تحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي هدف نهائي تسعى إلى تحقيقه مختلف دول العالم مهما كان مستوى تقدمها وأيا كان نظامها الاقتصادي السائد، كما يعد مؤشرا مهما لقياس درجة تقدم البلد وعاملا مهما للقيام بعمليات التنمية المنشودة، لذا تسعى مختلف الدول إلى تحديد واختيار السياسة الاقتصادية المناسبة التي تساعدها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة مستقرة، متزايدة ومستمرة عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الأنسب التي تساعدها على تحقيق ذلك.

هنا برز الإنفاق الحكومي كأحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في إطار السياسة المالية التي يتم تطبيقها بغية التأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي. ولقد فرض هذا الأخير نفسه بشدة عندما أخذ يتزايد من سنة إلى أخرى كنتيجة لزيادة أنشطة ووظائف الدولة، الأمر الذي لاحظه فاجنر واعتبر أن ذلك ما هو إلا نتيجة طبيعية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ولقد تزايدت أهمية الإنفاق الحكومي عقب أزمة الكساد العالمي العظيم عندما رأى كينز أنه لا يجب على الدولة أن تبقى محايدة في مثل هذه الظروف، بل يجب عليها التدخل لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد والتخلص من الركود بواسطة الإنفاق الحكومي، الذي يمكنها من التأثير على الطلب الكلي الذي يرتب زيادة في الاستهلاك تفضي إلى زيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الوطني.

ولأن الجزائر دولة حديثة العهد بالاستقلال السياسي وجدت نفسها ملزمة بأن تعزز هذا المكسب بالاستقلال الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها أصبحت ملزمة بتعويض أفراد المجتمع الجزائري عن الأضرار المادية والنفسية التي خلفها الاستعمار. فلم يكن أمامها من خيار أنسب من أنها تتبني نظام اشتراكي، فبالإضافة إلى أنه نظام اقتصادي فهو يراعي الجانب الاجتماعي ويقضي بضرورة تدخل الدولة في جميع المجالات، لذا رأت الحكومة الجزائرية في الإنفاق الوسيلة الأنسب التي تساعدها على النهوض الاقتصادي والعمل على تغيير الوضع الاجتماعي.

ولأنها تتمتع بموارد طبيعية هامة تساعدها على تحقيق مداخيل معتبرة ما كان منها إلا أن قامت باستخدام الإنفاق الحكومي للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم على النمو الاقتصادي والدفع بمعدلاته نحو الزيادة من سنة إلى أخرى وذلك من خلال تبني سياسة توسعية للإنفاق تسعى بواسطتها إلى القيام بنهضة تنموية شاملة، فركزت جهودها ومساعيها نحو تحقيق ذلك، الأمر الذي أصبح واضحا عندما تبنت برامجها التنموية للفترة 1967-1989.

ولقد بات واضحا أن السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية أصبحت مرهونة بالمداخيل المتأتية من الجباية النفطية، إلا أن الواقع سرعان ما أثبت أن هذه السياسة غير قادرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية، الأمر الذي شهده الاقتصاد الجزائري سنة 1986 عندما تهاوت أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها عاجزة عن إيجاد مخرج من هذه الأزمة، بل أصبح الأمر أكثر تعقيدا حين وجدت نفسها تتخبط في أزمة متعددة الأبعاد.

فلم يكن أمام الجزائر من حل سوى قبول والاقبال على القيام بالإصلاحات التي أوجبها عليها صندوق النقد الدولي، فأصبح تغيير نظامها الاقتصادي من اشتراكي إلى اقتصاد حر أمر لا بد منه، هذا الأخير يقضي بضرورة الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بالتخلي عن السياسات ذات البعد الاجتماعي كسياسة الدعم إلا ما يتعلق ببعض السلع الضرورية، وضرورة تحرير الأسعار وتجميد الأجور ومراقبتها، كما أن الوضع المالي الحرج فرض عليها تبنى سياسة تقشفية صارمة. ما جعل البلاد تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة زادتها صعوبة الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الأمنية، إذ أن الجزائر عاشت خلال هذه الفترة –فترة الإصلاحات– عشرية سوداء وقد كان أثر ذلك واضحا على مختلف المجالات.

لكن بوادر الانفراج لاحت مع مطلع الألفية الثالثة عندما بدأت أسعار النفط تتعافى مع نهاية سنة 1999 وبداية سنة 2000، ولأن العديد من المؤشرات كانت تبشر باستمرار ارتفاع أسعار النفط رأت الحكومة بضرورة الدخول في عهد جديد تحاول فيه تعويض أفراد المجتمع عن الأضرار المادية والنفسية التي لحقت بهم وأن تحاول مجددا النهوض باقتصادها.

هنا وجدت البلاد نفسها مجددا مضطرة لتبني سياسة توسعية للإنفاق الحكومي من أجل التخلص من حالة الركود التي عاشتها ومن أجل بعث وتحفيز النمو الاقتصادي، فعملت على تجسيد ذلك من خلال تبني برامج ضخمة للإنفاق بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005–2009 وصولا إلى برنامج توطيد النمو للفترة 2010–2014. ولقد كان مبررها في ذلك أن الإنفاق على مشاريع بحجم تلك المدرجة ضمن البرامج السابقة من شأنه أن يدفع بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى الزيادة من سنة إلى أخرى لتتحسن بذلك معدلات النمو الاقتصادي.

غير أن تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية نهاية سنة 2014 جعل الحكومة تتراجع عن تنفيذ العديد من المشاريع المدرجة ضمن برنامجها الخماسي الثالث أو ما يعرف ببرنامج النمو الجديد الذي يغطي الفترة 2015–2019، الأمر الذي أظهر مجددا عجز السياسات المنتهجة من قبل الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية أو حتى التخفيف من حدتها.

أولا- مشكلة البحث:

غداة استقلال الجزائر وبعد أن وجدت اقتصادها منهارا جراء الحرب والدمار الذي خلفه الاستعمار الفرنسي لم يكن أمامها من خيار سوى العمل على التخلص من هذا الوضع الصعب وأن تفرض نفسها كدولة مستقلة سياسيا واقتصاديا أمام المجتمع الدولي، لذا أعلنت عن تبنيها للنظام الاشتراكي الذي يقضي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تبني سياسة اقتصادية من شأنها التأثير عليه لتحقيق النمو والتطور الاقتصاديين المنشودين من جهة ومن شأنها المساهمة في تعويض أفراد المجتمع الجزائري عن كل ما عاناه من فقر وحرمان إبان الاستعمار.

فاعتمدت سياسة التخطيط التي تبنت في ظلها مخططاتها التنموية للفترة 1967-1989 التي قامت فيها بالتوسع في إنفاقها الحكومي، هذا الأخير تعتمد في تمويله على المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات، غير أن التراجع الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1986 كان سببا في حدوث أزمة اقتصادية أفضت إلى انفجار اجتماعي أبان عجز السياسة الاقتصادية المنتهجة.

هنا وجدت الجزائر نفسها مضطرة للقبول بشروط صندوق النقد الدولي وعلى رأسها التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق الذي كان مصحوبا بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية لتهيئة الظروف وتوفير المناخ المناسب لهذا التحول، منها ضرورة تبني سياسة مالية صارمة تستهدف ترشيد الإنفاق الحكومي بغية إصلاح المالية العمومية للبلد، الأمر الذي انعكس سلبا على مختلف مناحي الحياة فعاشت الجزائر خلال هذه الفترة أسوأ سنواتها.

وبحلول سنة 2000 بدأت أسعار النفط تستعيد عافيتها، وراحت ترتفع من سنة إلى أخرى الأمر الذي شجع الحكومة على أن تتبنى مجددا سياسة توسعية للإنفاق من خلال البرامج التنموية التي شرعت في تنفيذها بداية من سنة 2001 والتي كانت تسعى من خلالها وبشكل أساسي إلى تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي، لكن أزمة 2014 التي تهاوت فيها أسعار النفط بشكل واضح أثبتت مجددا عجز وقصور السياسة المنتهجة فأصبح من الضروري على الجزائر أن تراجع سياستها الاقتصادية بشكل عام وسياستها المالية بشكل خاص خاصة ما يتعلق باستخدام الإنفاق الحكومي كوسيلة للتأثير على النمو الاقتصادي.

ثانيا- أهمية البحث:

يكتسي هذا الموضوع "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**" أهمية بالغة، برزت بشكل كبير عند زيادة الاهتمام به ضمن الأدب الاقتصادي حيث حظي بمكانة مميزة لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها كل متغير في تحديد ورسم السياسة الاقتصادية للبلد، كما زادت أهميته عندما ظهر رأيان متعارضان حول انتقال الأثر الذي يكون من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي أم من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، فأصبح ذلك باعثا لقيام العديد من الدراسات التجريبية على العديد من الاقتصاديات المختلفة في درجة تقدمها ومستواها التنموي. كما أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات لم تحسم إلى حد الآن لصالح أيّ من الرأيين السابقان، الأمر الذي جعل هذه الأهمية تزداد ليزداد بذلك الشغف بدراسة هذا الموضوع من قبل الباحثين والمختصين والدارسين والمهتمين.

الأمر الذي جعل من دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو أهمية خاصة، لا سيما أن الدراسات التي حاولت التعرف على أي التوجهين يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري كانت نتائجها متضاربة، فمن النتائج التي تم التوصل إليها مايدعم قانون فاجنر ليدحض بذلك فرضية كينز ومنها ما يدعم فرضية كينز ليدحض بذلك قانون فاجنر.

ثالثا- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف عام ومجموعة من الأهداف الجزئية؛

- فالهدف العام لهذا البحث يتمثل في العمل على التعرف على مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017.

- أما الأهداف الجزئية لهذا البحث فتتمثل فيما يلي:

1- التعرف دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017؛ أي خلال المراحل المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري وفي ظل نظامين اقتصاديين مختلفين انتهجت فيهما الجزائر سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي لبعث وتحفيز النمو الاقتصادي،

2- دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك،

3- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017 من خلال اختبار سببية جرانجر،

4- الحصول على نموذج رياضي يعبر عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ليتم على أساسه تحديد المتغير المؤثر (المستقل) والمتغير المتأثر (التابع)، وليتم التعرف على واقع العلاقة بين المتغيرين في الجزائر خلال هذه الفترة ومن ثم تحديد ما إذا كان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر يتبعان قانون فاجنر أم فرضية كينز.

رابعا- أدبيات البحث:

كان لفاجنر في قانونه "التوسع المستمر للنشاط الحكومي " الذي حمل اسمه فيما بعد الفضل في التوسع في تحليل العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وفي تحديد العلاقة السببية بينهما سنة 1893 عندما تبين له أن هناك علاقة طردية بين زيادة الدور المالي للدولة وتطور النمو الاقتصادي، ليؤسس بذلك للعديد من الدراسات التي عملت على صياغة هذا القانون في شكل رياضي يعبر عن العلاقة القائمة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتي تم من خلالها تطوير صيغ مختلفة لضبط وتفسير العلاقة بين هذين المتغيرين.

في الجهة المقابلة رأى كينز أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي فيزيد بذلك الاستهلاك الذي ينعكس في شكل زيادة في الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني فأكد كينز هنا على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة اقتصادية كلية نشطة هدفها تحقيق الاستقرار وتصحيح الاختلالات التي قد يجد القطاع الخاص نفسه عاجزا عن القيام بها.

وللتأكد من مدى صحة كل رأي منهما قام الباحثون بإجراء العديد من الدراسات التجريبية التي حاولت اختبار وتفسير العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بغية التوصل إلى صياغة نموذج رياضي يعبر عن العلاقة بين هذين المتغيرين في العديد من دول العالم، من بينها تم اختيار بعض الدراسات الأجنبية وأخرى حول الجزائر التي توصلت نتائج معظمها إلى أن قانون فاجنر يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، من بين هذه الدراسات:

- الدراسات الأجنبية: تم الاطلاع على العديد من الدراسات الأجنبية التي اهتمت بهذا الموضوع التي تم منها اختيار ما يلي:

- دراسة (كريم سالم الغالبي ونوارس عطية 2017) التي سعت إلى دراسة وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1985-2014)، فتم فيها

استخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة أنجل–جرانجر واختبار جوهانسن–جسليوس ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وسببية جرانجر، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يتصفان بخاصية جذور الوحدة وأنهما على علاقة تكامل مشتركة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي ليتطابق بذلك واقع الاقتصاد المصري مع قانون فاجنر.

– دراسة (Gizen Vzuner et al. 2017) سعت هذه الدراسة للتحقق من صحة قانون فاجنر على الاقتصاد التركي خلال الفترة: 1975–2014 باستخدام اختبار التكامل المشترك جوهانسن واختبار السببية لجرانجر، وقد أكدت النتائج المتحصل عليها صحة قانون فاجنر حيث تبين أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي كما تبين أن الإنفاق بدوره ذو تأثير إيجابي قوي على النمو الاقتصادي.

– دراسة (Monogbe &Okaho. 2016) التي بحثت تجريبيا عن تأثير الإنفاق الحكومي على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ومساهمتها في النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970–2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لجرانجر واختبار Corrolegram، وقد أكدت نتائج الدراسة بأن اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق على الخدمات الاقتصادية، ليبرهن اختبار السببية بذلك على صحة قانون فاجنر على الاقتصاد النيجيري.

– دراسة (Climent &Dickson 2010) التي سعت إلى التعرف على ما إذا كانت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا تتبع قانون فاجنر خلال الفترة 1961–2007، وقد تم التوصل إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وإلى أن العلاقة السببية بين المتغيرات لا تتطابق مع قانون فاجنر وإنما تتوافق مع فرضية كينز.

- الدراسات السابقة حول الجزائر: في سياق البحث والدراسة تم الوقوف على العديد من الدراسات المحلية التي حاولت التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترات وبأدوات مختلفة، لكن المجال هنا لا يسمح إلا بذكر بعضها على النحو الموالي:

– دراسة (بوالكور نور الدين 2017) حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1969–2014) في الأجلين القصير والطويل باستخدام أساليب قياسية حديثة، كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة أنجل –جرانجر، نموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، وقد خلص الباحث إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي يتميزان بخاصية جذور الوحدة وأنهما على علاقة سببية

قصيرة وطويلة الأجل، تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، ما يدل على أن العلاقة السببية بين المتغيرين في الجزائر تتبع قانون فاجنر.

– دراسة (بورحلي خالد، بوروشة كريم وعلاوي محمد لحسن 2016) التي حاولت دراسة وتحليل أثر التوسع في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) باستخدام نموذج ال (VAR) واختبار السببية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة وبالتالي عدم تطابق الطرح الكينزي مع واقع الاقتصاد الجزائري، إذ أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو الذي يسبب النفقات العامة الأمر الذي ينطبق مع قانون فاجنر.

– دراسة (أحمد سلامي 2015) حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) باستخدام اختبارات الاستقرارية، اختبار التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر، فتم التوصل إلى أن هناك ما يدل على وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كما أن هناك أثر للسببية في الاتجاهين، لتدعم بذلك نتائجها كل من قانون فاجنر وفرضية كينز.

– دراسة (محمد أدريوش وعبد القادر 2012) سعت هذه الدراسة إلى إثبات صحة قانون فاجنر في الجزائر خلال الفترة (1970-2009) باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، منهج الحدود واختبار Toda and Yammamoto الموسع، وقد تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي وفق أربع إصدارات لقانون فاجنر، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي، كما أنه لم يتم التوصل إلى ما يثبت العكس على المدى الطويل.

من خلال الدراسات السابقة، يمكن القول أن قانون فاجنر ينطبق على العديد من الدول خاصة النامية منها مثل نيجيريا تركيا، مصر والجزائر، فقد توصل الباحثون من هذه الدراسات وخلال فترات زمنية مختلفة إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي وهو ما يثبت صحة قانون فاجنر، كما خلص البعض منهم إلى أن العلاقة ذات اتجاهين الأمر الذي اتضح من خلال دراسة أحمد سلامي، وعليه فالنتائج لم تكن حاسمة حتى في الدراسات التجريبية التي تطرقت لهذا الموضوع، لكن أهم ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات أنها:

– اعتمدت على سلسلة زمنية تمتد بياناتها من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017، ليكون بذلك عدد البيانات 51، هذه الفترة عاينت التطورات التي عرفها كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للجزائر في ظل نظامين اقتصاديين متباينان، تبنت خلالهما الجزائر ثمان مخططات

تنموية وشرعت في التاسع مع بداية سنة 2015. بالإضافة إلى فترة انتقالية امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999.

– القيام باختبار خمس من الصيغ المفسرة لقانون فاجنر للتعرف على الصيغة التي تتناسب والاقتصاد الجزائري والتي يمكن وفقها تحديد طبيعة العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ومن ثم التعرف على النموذج الذي يوضح كيف يميل الإنفاق الحكومي إلى الزيادة عندما يتحول الاقتصاد من تقليدي إلى صناعي كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فكان ذلك من خلال دراسة أثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الإنفاق الحكومي للجزائر من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي لم يرد في العديد من الدراسات السابقة.

خامسا– تساؤلات البحث:

بعد أن تم التعرف على أهمية الدراسة والأهداف المرجو الوصول إليها وعلى أهم الدراسات السابقة التي استند اليها هذا البحث، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس الموالي:

"إلى أي مدى يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017؟"

للإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

– هل تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالإنفاق الذي قامت به الحكومة الجزائرية والذي تجسد من خلال البرامج التنموية المعتمدة للفترة 1967–2017؟

– هل تمكنت الجزائر من خلال سياستها المطبقة للإنفاق الحكومي التأثير على النمو الاقتصادي بما يتلاءم مع الأهداف المحددة والمعلنة؟

– هل كانت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967–2017 فعلا متوافقة مع فرضية كينز؟

سادسا- الفرضيات:

بهدف الإجابة على التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية التي تم طرحها سابقا يمكن صياغة الفرضية الرئيسة الموالية:

أدى الإنفاق الحكومي الذي قامت به الجزائر من خلال برامجها التنموية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها خلال الفترة 1967-2017.

هذه الفرضية تتفرع عنها الفرضيات الفرعية الموالية:

- تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر مرتبط بالتطورات التي تحدث في أسواق النفط الدولية.
- تمكنت الجزائر من خلال سياستها المعتمدة في الإنفاق الحكومي من التأثير على النمو الاقتصادي.
- العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أحادية الاتجاه، من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، أي أن الإنفاق الحكومي يؤثر في النمو الاقتصادي باعتباره متغير خارجي وهذه العلاقة تتبع فرضية كينز في اتجاها وفي انتقال أثرها.

سابعا- حدود البحث:

ليتم التحكم في البحث وضبطه بالشكل المناسب ولمعالجته بطريقة موضوعية وللتمكن من التوصل إلى نتائج واضحة وجب وضع حدود للدراسة، هذه الحدود تتمثل في:

- البعد المكاني: لقد تم اختيار دولة الجزائر لدراسة هذا الموضوع المهم لأن الجزائر بلد يعتمد في تمويل إنفاقه بشكل شبه مطلق على الموارد المتأتية من تصدير النفط ولأن الإنفاق الحكومي كان الوسيلة التي طالما اعتمدت عليها الحكومة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي في ظل مختلف الأوضاع التي شهدها الاقتصاد الجزائري.
- البعد الزماني: تم اختيار وتحديد الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017 للدراسة، فسنة 1967 كانت أول سنة شرعت فيها الجزائر المستقلة بتنفيذ أول مخطط ثلاثي وكان هذا المخطط التنموي يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي، لتتوقف عند سنة 2017 لأنها من تندرج ضمن البرنامج الخماسي التنموي للفترة (2015-2019).

ثامنا– مناهج البحث وأدوات التحليل:

للتمكن من الإحاطة والإلمام بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع سيتم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض لأدبيات الإنفاق الحكومي في الفصل الأول منه وعند التطرق إلى النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المرتبطة به في الفصل الثاني، وسيتم استخدام المنهج الاستنباطي عند محاولة التعرف على أهم القوانين التي اهتمت بدراسة وتفسير العلاقة السببية بين متغيري هذه الدراسة. أما عند التطرق إلى واقع هذه العلاقة بين هذين المتغيرين في الجزائر خلال فترة الدراسة فسيتم اتباع المنهج التحليلي للتعرف على تطور الإنفاق الحكومي ودوره في النمو الاقتصادي في الجزائر، هذا وسيتم الاعتماد على الأسلوب الكمي الاستقرائي عند القيام باختبار وتحديد اتجاه العلاقة السببية ومن ثم اتجاه انتقال الأثر بين المتغيرين.

كما سيتم استخدام بعض أدوات القياس الاقتصادي التي تساعد على دراسة وتحليل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة والتي من بينها اختبارات الاستقرارية، اختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية.

تاسعا– دوافع اختيار البحث:

لم يكن اختيار هذا البحث وليد الصدفة، بل تعددت الدوافع لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، هذه الدوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وهي:

– بالنسبة للدوافع الذاتية فقد كانت الرغبة والميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع خاصة وأنه كان ولازال موضع جدل بين الباحثين، كما كانت ومازالت النتائج التي توصل إليها الباحثون من دراساتهم وأبحاثهم متضاربة الأمر الذي زاد الشغف بدراسة هذا الموضوع فضلا عن كونه يندرج ضمن تخصص تمويل التنمية.

– أما الدوافع الموضوعية فيمكن ذكرها كما يلي:

- ❖ الارتباط الدائم للسياسة المالية للجزائر من حيث أدواتها وأهدافها منذ أول برنامج تنموي تبنته الجزائر إلى غاية الآن بأسعار النفط في الأسواق الدولية وتأثرها بالتقلبات التي تشهدها هذه الأسعار،
- ❖ دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يعتبر مدخلا رئيسيا لتحديد السياسة الاقتصادية المناسبة التي يمكن بواسطتها بلوغ الأهداف المرجوة منها من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه السياسة قد تساعد البلاد على تجنب الصدمات الاقتصادية أو على الأقل الخروج منها بأقل الأضرار،

- ❖ الاقتصاد الجزائري شهد أزمتي تمويل حادتين إحداهما سنة 1986 والأخرى سنة 2014 لكن الجزائر لم تغير أبدا من سياستها المالية التي كانت دائما تستعمل فيها الإنفاق الحكومي للتأثير على النمو الاقتصادي، فكانت تتوسع في عمليات الإنفاق عندما تشهد أسعار النفط انتعاشا في أسواقها، وتسارع إلى تبني سياسة تقشفية إذا ما انخفضت هذه الأسعار.

عاشرا- صعوبات البحث:

رغم أن أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات التي قد تعترض الباحث في إنجاز بحثه إلا أن إنجاز هذا البحث لم تعترضه صعوبات تذكر سوى تضارب الإحصائيات واختلافها من مصدر رسمي لأخر، خاصة بين بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وصندوق النقد الدولي ما جعل الباحث يحاول قدر الإمكان الاعتماد على تجميع الإحصائيات من مصدر واحد لتجنب تضاربها.

إحدى عشر- تقسيم البحث:

للتمكن من تحقيق الأهداف السالف ذكرها وللإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا وللإحاطة والإلمام بالجوانب المختلفة بموضوع هذا البحث سيتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** سيتم فيه التعرف على أهم الأدبيات الخاصة بالإنفاق الحكومي؛ من خلال التعرف على أهم التطورات التي عرفها في الفكر الاقتصادي، ليتم بعدها التعرف على أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر فيه وعلى أهم تقسيماته، ثم على الأسباب المختلفة لزيادته وأهم الآثار الاقتصادية له، ليتم في الأخير التطرق إلى عملية ترشيد الإنفاق الحكومي.
- **المحور الثاني:** سيتم فيه التطرق إلى جدلية العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛ إذ سيتم أولا التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي وبعدها سيتم الوقوف على أهم الأفكار التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي، من ثم سيتم التعرف على قانون فاجنر في تفسيره للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ثم على فرضية كينز في تفسير ذات العلاقة.

- **المحور الثالث:** سيتم فيه التعرف على دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017؛ سيكون ذلك من خلال التعرف على دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي للجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1967-1989) ثم خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق (1990-1999)، فخلال المرحلة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2017.

- **المحور الرابع:** سيتم فيه القيام بدراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017؛ لذا سيتم أولا التعرف على أساليب القياس الاقتصادي المستخدمة في الدراسة ليتم بعدها إجراء دراسة قياسية لاختبار العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017 ومن ثم الحصول على النموذج الذي يعبر عن العلاقة القائمة بين هذين المتغيرين في الجزائر.

الفصل الأول:

أدبيات الإنفاق الحكومي

الفصل الأول: أدبيات الإنفاق الحكومي

مقدمة الفصل

تسعى دول العالم على اختلاف توجهاتها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية ومهما كان مستوى تقدمها إلى العمل على تحقيق الرفاهية اللازمة لأفراد المجتمع من خلال سهرها على توفير مختلف السلع والخدمات التي يمكن له من خلالها إشباع حاجاته المختلفة، إلا أن تحقيق الدول لهذا الهدف قد يكون أمرا صعبا بسبب الندرة النسبية للموارد المتاحة للدولة. كما أن حجم الإنفاق الذي تقوم به الدولة مرهون أساسا بحجم الموارد المتاحة لها من جهة ومرهون من جهة أخرى بالأفكار والأيديولوجية التي تتبناها الدولة والتي من خلالها يتحدد دور الدولة ليتحدد معه حجم تدخلها وبالتالي حجم الإنفاق الذي يمكنها القيام به، كما أن الدولة أمامها العديد من البرامج التي ينبغي عليها تنفيذها بما هو متاح لها من موارد ووفقا لمبدأ الأولويات.

من هنا يتضح أن للإنفاق الحكومي أهمية بالغة باعتباره آداة أساسية في إطار المالية العامة للدولة وبالتالي ضمن سياستها المالية، يمكن بواسطتها التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف محددة. غير أن نجاح استخدام هذه الآداة مرهون بالاستغلال العقلاني والأمثل للإنفاق الحكومي على النحو الذي يمكنه من تحقيق غاياته بأكبر قدر من الفعالية، أين يظهر ترشيد الإنفاق الحكومي ويفرض نفسه كضرورة وحتمية ليساهم في تجاوز التحديات التي تفرض نفسها على الإنفاق الحكومي والتي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية وبالتالي من السياسة الاقتصادية للدولة ككل.

لذا سيتم في هذا الفصل الذي يهدف إلى التعرف على أهم الأدبيات الخاصة بالإنفاق الحكومي التطرق إلى المباحث الموالية:

المبحث الأول– تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي؛
المبحث الثاني– العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي وتقسيماته؛
المبحث الثالث– أسباب زيادة الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية؛
المبحث الرابع– ترشيد الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي

مرّ الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي بمراحل أساسية، تزامنت كل واحدة منها مع الدور الذي كانت تقوم به الدولة في ظل الأفكار السائدة في كل مرحلة. ففي ظل الفكر الكلاسيكي الليبرالي الذي كان ينادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كان الإنفاق الحكومي بل المالية العامة ككل محايدة، حيث كان دور الدولة، الإنفاق الحكومي والمالية العامة محدودا في أضيق نطاق. ولما بدأت معالم الفكر الرافض لتدخل الدولة تنهار ظهر للدولة وبالتالي للإنفاق الحكومي دورا جديدا في ظل هذا التوجه الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإيجاد حلول للأزمات التي وجد الفكر الرافض لتدخل الدولة نفسه عاجزا عن إيجاد حلول مناسبة لها، هنا برز الإنفاق الحكومي كوسيلة تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثمة معالجة المشاكل الاقتصادية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

غير أن تدخل الدولة لم يقتصر على مجال أو مجالات معينة بل راح يتسع حتى أصبح للدولة دورا بارزا في عمليات الإنتاج والتوزيع بل وفي جميع مناحي الحياة، ليتسع بذلك دور الإنفاق الحكومي الذي أصبح يستخدم في جميع المجالات، أما عن الفكر الإسلامي الذي سبق جميع المدارس الفكرية في الظهور ومن حيث الدور الذي كانت تقوم به الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كان للإنفاق الحكومي فيه دور يهدف إلى تحقيق غايات سامية أهمها العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الفكر الرافض لتدخل الدولة

تميز القرن التاسع عشر بسيطرة الفكر الكلاسيكي الذي تبنى مبدأ الحرص على تحديد الإنفاق الحكومي والاقتصاد فيه ولتحقيق ذلك يجب أن تكون الميزانية العامة للدولة متوازنة، لذا كان الكلاسيك يرون في أن يكون دور الدولة حياديا في النشاط الاقتصادي الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك، لأن تدخل الدولة حسبهم يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي الأمر الذي يحدث خللا ينعكس على توازن الميزانية العامة للدولة ليؤدي إلى إحداث اضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فكان هذا الفكر ينادي بضرورة انحصار دور الدولة في أضيق نطاق له، حيث يمكنها فقط القيام بمهمات توفير الحماية الداخلية والخارجية، تحقيق الأمن والنظام الذي يكون من خلال توفير متطلبات الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والعدالة، لأن تدخلها في النشاط الاقتصادي

يعيق حسبهم سير الآليات المتعلقة به، فتدخل الدولة قد يمنع حصول التفاعل الحر التلقائي بين قوى العرض والطلب في السوق لأن هذا التفاعل هو الأساس الذي يستند عليه القيام بالأنشطة الاقتصادية دون أن يكون هناك تدخل لأي جهة كانت ولأن ذلك يقوم على افتراض أساسي هو التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية، حيث أن الأفراد والهيئات الخاصة عندما تتاح لهم حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية يندفعون بأقصى جهد ممكن نحو تحقيق أقصى مصلحة خاصة، وما تحقيق المصالح الخاصة إلا تحقيق لأقصى مصلحة للمجتمع[1]، لأن مصلحة المجتمع ما هي إلا محصلة لمجموع مصالح الأفراد والهيئات الخاصة لتتطابق بذلك المصلحة الخاصة ومصلحة المجتمع.

من هذا المنطلق وقبل التعرف على أهم سمات هذا الفكر وجب أولا التعريف بالإنفاق الحكومي والتعرف على أهم عناصره كما يلي:

أولا: تعريف الإنفاق الحكومي وعناصره

للإنفاق الحكومي عدة تعريفات ورغم اختلافها إلا أن كلا منها يظهر عناصره، لذا سيتم استعراض أهمها على النحو الموالي:

1- تعريف الإنفاق الحكومي: لا يوجد تعريف محدّد للإنفاق الحكومي، غير أنه ومن بين التعريفات الأكثر تداولا ما يلي:

- الإنفاق الحكومي:"مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع الحاجات العامة"[2].
- الإنفاق الحكومي: "مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة قصد إشباع حاجة عامة"[3].
- الإنفاق الحكومي: "صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة"[4].
- الإنفاق الحكومي هو: "ذلك الإنفاق الذي تقوم به جهة عامة، ويقصد بالجهة العامة أحد أشخاص القانون العام والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة"[5].

---

[1] فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص 56.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 59.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2007، ص 33.

[4] بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، "**المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 23.

[5] محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 50.

فرغم تعدد التعريفات المقترحة للإنفاق الحكومي إلا أنها كانت تتفق على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بغية تحقيق منفعة عامة، أي أن هناك عناصر ثلاثة وجب توفرها فيه.

2- عناصر الإنفاق الحكومي: من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الإنفاق الحكومي يتكون من ثلاثة عناصر تتمثل في أن:

- **الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي؛** إذ يجب أن يكون في شكل تدفقات نقدية لا عينية أو معنوية، حيث يتم تسوية جميع المعاملات الحكومية بالنقود خاصة بعد أن انتهى عصر الاقتصاد العيني واستخدام المقايضة في عمليات المبادلة، ويتميّز هذا الأسلوب بمزايا عديدة لعل أهمها[1]:
  - ✓ تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقييم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم،
  - ✓ تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية الإنفاق الحكومي،
  - ✓ عدم وجود صعوبات إدارية في هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

هذا ويتمثل الطابع النقدي للإنفاق الحكومي فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات وعلى السلع الاستهلاكية التي تحتاجها لممارسة نشاطها كتسديد أجور العمال ومستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة.

- **الإنفاق الحكومي يصدر عن شخص معنوي عام؛** أي أنه يصدر عن الدولة أو إحدى الإدارات العمومية، فهو يشمل نفقات الجماعات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشاريع العمومية، أي أن الدولة تقوم بالإنفاق بوصفها صاحبة السلطة والسيادة بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي[2].
- **الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة؛** أي أن الهدف النهائي من الإنفاق الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة التي تتجسد من خلال تحقيق الإشباع المرغوب للحاجات العامة لأفراد المجتمع، من خلال استفادتهم من الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم لأن الأموال المستخدمة في تغطية هذا الإنفاق تم جبايتها منهم، غير أن مفهوم الحاجات العامة يعد أمرا نسبيا يختلف من مجتمع إلى أخر حسب درجة تطوره الحضاري، الاجتماعي والثقافي، لذا ترك تحديد الحاجات العامة للمجالس النيابية التي

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،"**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 118.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 33.

تمثل الشعب من أجل ضمان عدم إساءة استعمال الإنفاق الحكومي والمحافظة على الأموال العامة[1].

ثانيا: سمات الإنفاق الحكومي في الفكر الرافض لتدخل الدولة

تتمثل أهم السمات المميزة لهذا الفكر الرافض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فيما يلي[2]:

- **محدودية الإنفاق الحكومي**؛ فقد كان الهم الوحيد لبرلمان معظم الدول الديمقراطية عدم السماح للحكومة بزيادة الإنفاق خوفا من أن يؤدي ذلك إلى زيادة الضرائب على المواطنين هذا الموقف يتناسب مع الروح البرلمانية التي كانت على أوجها في تلك الفترة حيث كانت معظم الدول الديمقراطية حذرة من السلطة التنفيذية، فكان خضوع الحكومة حسبهم للبرلمان من شأنه الإسهام في تدعيم وتمتين أسس النظام الديمقراطي.

لذا كان استخدام حق الحد من الإنفاق الحكومي خير وسيلة لإخضاع الحكومة إلى سلطة البرلمان وبالتالي الحد من صلاحياتها، هذا الموقف السياسي السلبي من الإنفاق الحكومي كانت تغذيه إيديولوجية تعتبر الإنفاق الحكومي شر لا بد منه؛ فعن كونه شر لأن الحكومة لا توفر حرية العمل للقطاع الخاص من جهة وتقتطع جزءا من القدرة الشرائية للأفراد من جهة ثانية، فعندما تقوم الدولة بعملية تجارية في السوق فهي بذلك لا تحد فقط من وجود هذه الأموال في الأسواق وإنما تحرم المكلفين من القدرة الشرائية الممثلة لقيمة هذا الإنفاق –مع أنه يبقى شرا فلا بد منه–.

ولقد أكد الكلاسيكيون على عدم إلغاء هذا الإنفاق بل العمل على التقليل منه، كونه يبقى ضروري إذا كان ضمن اختصاص الدولة ولا يمكن لغيرها القيام به، ما يفسر عدم تجاوز الإنفاق الحكومي الـ 15% من الدخل الوطني في الدول التقليدية وكان البرلمان يسهر على تطبيق هذه القاعدة ليجنب المواطنين الخضوع لتضحيات جديدة[3].

- **توازن الموازنة العامة للدولة**؛ تقوم فكرة توازن الميزانية العامة للدولة عند الكلاسيك على منطق أنه عند اختلال توازن الميزانية تضطر الدولة للاقتراض، فتؤدي القروض العامة إلى زيادة الإنفاق الحكومي للسنوات القادمة طالما أنه سيتم استهلاكها وتسديد الفوائد المترتبة عنها ما قد يؤدي إلى تضخيم العجز الموازني ولمواجهة مثل هذه الوضعية تضطر الدولة للاقتراض الأمر الذي يجعلها رهينة للمديونية. ولما تعجز الدولة

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 121.

[2] فوزت فرحات، **"المالية العامة: الاقتصاد المالي، دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية"**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص ص 14-15.

[3] فوزت فرحات، مرجع سابق، ص ص 14-15.

عن الاقتراض ستلجأ إلى أسلوب آخر يتمثل في الإصدار النقدي للبنك المركزي "التمويل بالعجز"، حيث سيترتب عن ذلك زيادة في الكتلة النقدية قد لا تتوافق مع زيادة الإنتاج لتظهر مشكلة التضخم التي ستنعكس آثارها على المستوى الداخلي عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بشكل كبير، أما على المستوى الخارجي فستتدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى لتجد الدولة نفسها مضطرة لتخفيض قيمة العملة المحلية أو إلى تقييم مفرط مضر بالمبادلات الخارجية. فيتوجب على الدولة هنا تبني خطة جديّة تساعدها على امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، لذا كانت الدولة تعتمد على الضرائب كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق الحكومي الموجه لأنشطة الدولة الحارسة[1]، وبما أن الإيرادات المتأتية من أملاك الدولة لم تكن تمثل سوى نسبة بسيطة من إجمالي الإيرادات كان اللّجوء إلى الضريبة أمر حتمي رغم أن ذلك يتنافى مع أسس الإيديولوجية الليبرالية إلا أنه تم الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الموالية[2]:

- ✓ بنمو وتزايد سلطة الدولة والاعتماد بشكل رئيسي على الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات في حين لم تكن إيرادات الأملاك تمثل إلا نسبة بسيطة منها، فقد لقي مبدأ قبول الضريبة تفسيرا له واحتفظ بكامل قوته في العهد الكلاسيكي،
- ✓ الاعتقاد بأن الضريبة تقنية ليبرالية، حيث تظهر الضريبة كأنها الوسيلة الوحيدة التي تتيح للدولة تحقيق أهدافها والتي تعطيها حرية فعلية في هذا المجال، فأبعد استعمالها مخاطر اللجوء إلى بعض الطرق الإكراهية والخطرة على الديمقراطية والحرية الشخصية كالحجز على الأشخاص والأموال، الاستملاك والتأميم،
- ✓ **أن** ضرورة تحديد حجم الإنفاق الحكومي من شأنه تخفيف ثقل الضريبة على المكلفين.

من هنا يمكن القول أنه رغم أن الضريبة كانت المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق الضروري الذي يعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع إلا أنه يجب على الدولة أن لا تقبل العجز ولا يسمح بتكوين فائض مالي بغض النظر عن متطلبات التوازن الاقتصادي فيتم رفض أي تنظيم للميزانية العامة لا يتضمن توازنا بين الإنفاق الحكومي والإيرادات.

- ❖ **حيادية المالية العامة**؛ انحصر دور الدولة عند الكلاسيك على القيام بوظيفة الحكم بين الأفراد دون أن يؤدي ذلك إلى التدخل في نشاطهم الاقتصادي، حيث تقوم الدولة بالتنظيم دون أن تكون لها أي مساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، فشددت الآراء على حيادية المالية العامة التي لا يمكنها التأثير أو لا يمكن أن يكون تأثيرها على

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 18.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 16.

الاقتصاد واضحا لحجمها القليل الأمر الذي جعلها لا تبدي أي استجابة لتقلبات الدورة الاقتصادية، فرغم أنها أولت اهتماما كبيرا للدور المالي للضريبة إلا أنها أكدت على مبدأ العدالة أمام الأعباء حيث لا يؤدي استعمالها إلى تغييرات كبيرة في طريقة توزيع الأعباء على المكلفين، من هنا كان التركيز على قاعدة توازن الموازنة الذي اعتبر قاعدة مقدسة يجب احترامها مهما كانت النتائج، فكل عجز يؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفاديها[1].

هذا وقد خلص الكلاسيكيون من رؤيتهم هذه للإنفاق الحكومي إلى نتائج عدة أهمها[2]:

* أن الإنفاق الحكومي إنفاق استهلاكي؛ فالتحليل الكلاسيكي وجد أساسه في الدولة المستهلكة وفي الإنفاق الاستهلاكي، فالدولة تقتطع جزءا من الأموال الموجودة تحت تصرف المجتمع وتقوم عن طريق الإنفاق الحكومي بتحطيمها ما يقلل من الأموال الموجودة تحت تصرف المجتمع، فهم يرون أن النقود التي تنفقها الدولة لا تستوعب ولا تختفي لأنها تنتقل من يد إلى أخرى ومن ثم تحتفظ بقيمتها، لكن ما يختفي هو مجموع السلع والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها لتستخدمها في تسيير المرافق العامة بتلك النقود، ولا ينكر الكلاسيكيون أن إنفاق الحكومة لا يعتبر عديم الفائدة إلا في الحدود التي لا يمكن فيها الاستغناء عن المصالح العامة، حيث لا يجد الإنفاق مبررا إلا في الحدود التي تتحقق فيها فائدة للمجتمع تعادل التضحيات التي يتحملها من أجل توفير هذه الأموال،

* أن الدولة والفرد يتصرفان تبعا لمبدأ الحصول على أكبر منفعة وبأقل إنفاق؛ أدى هذا الاعتقاد إلى تطبيق القواعد الاقتصادية التي تحكم المشروع الخاص على المشروع العام، وإلى إعمال قواعد التحليل الجزئي بدلا من إعمال قواعد التحليل الكلي، وقد كان هذا نقطة الخطأ الكبرى التي وقع فيها الكلاسيك فضلا عن أوجه الاختلاف الكبيرة بين المالية العامة والمالية الخاصة التي تعود إلى اختلاف طبيعة الدولة وسلطتها عن طبيعة الفرد، دوره وسلطته،

* أسس الكلاسيكيون حياد الإنفاق الحكومي انطلاقا من اعتقادهم بالتفوق المطلق للنشاط الخاص على النشاط العام وأن يظل الإنفاق الحكومي بعيدا عن التأثير ولو كان ذلك بغير قصد من الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلا تغير في ظروف الإنتاج أو الاستهلاك أو في طريقة توزيع الدخل، ونظرا لاستحالة تحقيق الحياد المالي للإنفاق الحكومي فقد نادى الكلاسيكيون بضرورة العمل على خفض حجمه وتثبيته.

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 17.

[2] زينب حسين عوض الله، **"مبادئ المالية العامة"**، الدار الجامعية، لبنان، 1994، ص ص25-26.

هنا يمكن القول أن الفكر الكلاسيكي حدد دور الدولة في أضيق نطاق له ليتحدد بذلك حجم ومجالات الإنفاق الحكومي تبعا لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، من منطلق أن الاستقرار الاقتصادي حسبهم يتحقق بصورة تلقائية دون أن يكون للدولة دخل في ذلك، بل كانوا يرون بأن تدخلها قد يعيق ذلك، لكن بمجرد أن انفجرت فقاعة الأزمة العالمية لسنة 1929 أثبتت هذه الأفكار فشلها لاسيما عندما وجدت نفسها عاجزة عن إيجاد حل لهذه الأزمة انطلاقا من الأسس والمبادئ التي قام عليها الفكر الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في الفكر المؤيد لتدخل الدولة

أدت الحروب العالمية التي شهدها العالم وما خلفته من أزمات اقتصادية، اجتماعية ومالية –بالإضافة إلى عجز القطاع الخاص لوحده على مواجهة هذه الأزمات– إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي نادى به الاقتصادي "**جون مينارد كينز**" عقب أزمة الكساد العالمي الكبير التي امتدت فصولها خلال الفترة (1929–1933) والتي أثبتت فشل الفكر الكلاسيكي الذي طالما نادى بأن يكون دور الدولة حياديا ينحصر في أضيق نطاق له، فقد أصبح يتوجب على الدولة القيام بإصلاحات للتخلص من آثار الحروب وللخروج من الأزمات.

فكانت هذه الأوضاع والظروف دافعا قويا لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واتساع دورها ليمس العديد من المجالات تحديدا الاقتصادية منها، رغم أن مدى ذلك اختلف ويختلف من دولة إلى أخرى بسبب التغيرات التي لها صلة بتغير ظروف وأوضاع الدول الرأسمالية، إمكاناتها واحتياجاتها، وعلى النحو الذي أصبح معه يمكن القول أن الليبرالية القديمة التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية سنة 1929 اختفت بغير رجعة؛ إذ لم تعد هناك ولا دولة ليبرالية كتلك التي كانت سائدة في القرن السادس عشر ولم تعد هناك مالية عامة محايدة.

فقد أصبحت المالية العامة في أكثر الدول ليبرالية تلعب دورا مهما وبارزا في في تنظيم وتوجيه الاقتصاد، بل وإن التنظيم الاجتماعي لتلك الدول أوجب عليها التدخل واستعمال المالية العامة كأداة رئيسية في التوجيه الاقتصادي والاجتماعي فتغيرت بذلك النظرة إلى الإنفاق الحكومي تغيرا واضحا؛ إذ تزايد الاهتمام به من حيث الحجم، مكوناته، أهدافه، معايير تحديده ونوعيته على النحو الذي يساهم في تحسين مستوى رفاهية المجتمع، حتى أصبح من الصعوبة بما كان إيجاد من ينادي إلى العودة إلى النظام الليبرالي الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى.

كما أثبت الافتراض الذي يقوم على التطابق بين تحقيق المصلحة الخاصة والمصلحة الجماعية وأن السوق تلبي احتياجات المجتمع وتحقق مصالحه ضعفه، إذ تبيّن واقعيا ومن خلال الممارسة الفعلية وفي العديد من الحالات أن تحقق المصلحة الخاصة لا يتطابق دائما مع تحقيق مصلحة المجتمع في إطار عمل النظام الرأسمالي الذي يستدعي تدخل الدولة، فهناك حالات تدل على أن تحقيق أرباح المشروعات وتحقيق المصلحة الخاصة يستدعي توجيه الموارد نحو الاستخدام في المشاريع المربحة، ليتم منع الموارد عن التوجه نحو الاستخدام في مجالات أقل ربحية والتي تعد ضرورية وأكثر أهمية للمجتمع، بل أنها تستخدم في عدة حالات في مجالات تسبب ضررا للمجتمع لمجرد أنها تحقق أرباحا[1].

فلم يعد هدف المالية هو تغطية الإنفاق الحكومي دون أن يكون هناك تدخل في النشاط الفردي أو في قوى السوق، بل أصبحت تسعى إلى تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية عن طريق استخدام الأموال التي بحوزة الدولة في سياق ما يعرف بالمالية الوظيفية أو المالية المعوضة[2]، التي تميّزت بأنها[3]:

- ❖ مالية حساسة تستجيب وبشدة لتقلبات الدورة الاقتصادية، تسعى لاستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية،
- ❖ تنوع مصادر الإيرادات لتكون كافية لتمويل الدور المتنامي للدولة في النشاط الاقتصادي،
- ❖ إمكانية لجوء الدولة للأفراد بغرض الاقتراض الأمر الذي يعزز ويدعم الدور التدخلي للدولة،
- ❖ يمكن استخدام أسلوب التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي إذا كانت هناك حاجة لذلك،
- ❖ زيادة الإنفاق الحكومي؛ حيث زاد الإنفاق الحكومي عقب الحرب العالمية الأولى بسرعة فاقت الزيادة في الدخل الوطني والتي لا يمكن تمويلها بالإيرادات الجبائية فقط[4]،
- ❖ عدم التقيد بتوازن الموازنة والقبول بالعجز الموازني؛ حيث اعتبر مؤيدو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أن العجز الموازني أداة ملائمة للتحفيز والإنعاش الاقتصاديين في ظل شروط معينة وفي الحالات التي يكون فيها هذا الأمر لفائدة التوازن الاقتصادي.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 63.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 27.

[3] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 18

[4] محرزي محمد عباس، **"اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 21.

أما عن الغايات التي تصبوا الدولة إلى تحقيقها من خلال هذا الدور التدخلي فتتمثل في[1]:

- ❖ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال العمل على تجنب الأزمات الاقتصادية والتصدي لها،
- ❖ السهر على تحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل الوطني،
- ❖ العمل على ضمان الاستخدام الكفء للموارد عن طريق ما يحدثه الإنفاق الحكومي والإيرادات من آثار على الموارد الخاصة، من خلال توجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المطلوبة،
- ❖ دعم النمو الاقتصادي؛ عن طريق الاستثمار العام من خلال زيادة حجمه أو تركيزه على بعض القطاعات الاقتصادية التي لا يميل أو لا يقوى القطاع الخاص على التوجه إليها.

وقد ترتب عن اتساع غايات النظام المالي للدولة المتدخلة ضرورة إتباع التحليل المالي لقواعد التحليل الاقتصادي الكلي بدلا من قواعد التحليل الجزئي، وبالتالي فإن تقدير الآثار الناتجة عن الأنوع المختلفة من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لا يمكنه أن يكون إلا بمعرفة آثارها على جميع المكونات الكلية للاقتصاد الوطني.

فعلى الرغم من أن هذا الفكر ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه الفكر الداعي إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا أنه وأمام زيادة الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية عجز عن إيجاد تفسير لإخفاق الدولة في إعادة التوازن رغم تدخلها فبدأت هذه الأفكار تفقد فعاليتها، الأمر الذي فسح المجال أمام أفكار وتوجهات جديدة من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي في فكر الدولة المنتجة

بدأت معالم الفكر الاشتراكي تظهر بعد الثورة الروسية سنة 1917 وكثرة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي طالت المجتمعات الرأسمالية بداية القرن الماضي، فبرزت هنا الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي أخذ يتنامى بغية الحد من زيادة المصلحة الخاصة للأفراد التي كانت على حساب المصلحة العامة للمجتمع.

فلم يعد دور الدولة يقتصر على التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وإيجاد الحلول ومعالجة الأزمات الاقتصادية، بل امتد دورها واتسع مداه لتشارك وبصفة دائمة في النشاط الاقتصادي عن طريق خطة تتضمن تحقيق التناسب بين التدفقات النقدية والتدفقات العينية

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 27.

الكلية، ليتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي بجانبيه النقدي والعيني من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الإيديولوجية الجماعية.

هذه الأخيرة تقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج واتخاذ القرارات الخاصة بعمليات الاستثمار والإنتاج التي يعد تحقيق المصلحة العامة ومراعاة الجانب الاجتماعي باعثها الأساسي، لتحل محل قوى السوق التي سبق وأن أثبتت فشلها، كما أن هذه المبادئ أثبتت نجاحها ولو على المدى القصير بسبب عدم تأثر الدول ذات التوجه الاشتراكي بشكل كبير بأزمة سنة 1929، عكس الدول الليبرالية التوجه.

هنا أدى تحول الدولة إلى منتجة تقوم بالإنتاج والتوزيع حسب ما هو محدد بخطتها الاقتصادية والاجتماعية العامة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، تطور مفهومه وطبيعة دوره كما تعددت أنواعه باعتباره الشكل الأساسي الذي يعكس دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح بذلك النشاط المالي للدولة جزء مهم من النشاط الاقتصادي ككل ليرتبط بمختلف مناحي عمل الاقتصاد الأخرى بشكلها النقدي أو بشكلها العيني أو السلعي، حيث تؤثر فيه وتتأثر به على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع[1].

هذا وقد أوجب ضرورة تغيير دور الميزانية العامة لتصبح هي الأخرى جزءا من الخطة الوطنية، فأصبحت بذلك كمية الأموال التي تحوزها الدولة تتطابق إلى حد كبير مع الدخل الوطني والإنفاق الوطني وتشكل أدوات أساسية في الخطة الوطنية فأصبحت الميزانية بذلك تستوعب نسبا مرتفعة من الدخل الوطن والإنفاق الوطنيين[2].

فتميّزت المالية العامة للدولة المنتجة والإنفاق الحكومي بشكل خاص بأن[3]:

- ❖ الموازنة العامة تعد جزءا من الخطة المالية وهي تعبر عن إيرادات ونفقات الدولة والهيئات العامة الأخرى، كما تبين الخطة العامة إيرادات ونفقات المشروعات العامة،
- ❖ الإنفاق الحكومي يسعى إلى تحقيق الأهداف الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة في الخطة، إلا أن ما يميزه هو تزايد حجمه بأشكاله المختلفة وتزايد نسبته إلى الدخل الوطني في النظام الاشتراكي مقارنة بالأنظمة الأخرى،
- ❖ الإنفاق الحكومي يخصص لتغطية جوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل الوطني ويتم ترتيب أوجه الإنفاق في الميزانية حسب أهميتها كما يلي[1]:

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 36.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 28.

[3] بيداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص 54-55.

- ✓ إنفاق حكومي على المجال الإنتاجي "الإنفاق الاستثماري الإنتاجي"، يوجه للتوسع الإنتاجي والاستثمار في مجالات الصناعة، الزراعة، البناء والنقل، تفوق نسبته 40% من الميزانية العامة في أغلب الأحيان،
- ✓ إنفاق حكومي على المجال غير الإنتاجي، يضم الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي كالإنفاق الموجه لخدمات الصحة، التعليم والثقافة، وإنفاق الاستهلاك العام كالموجه للخدمات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي والإعانات.

هذا وقد تميز الإنفاق الحكومي في ظل التوجه الاشتراكي بالقدرة على خفض بعض أوجه الإنفاق التي لا تساهم في زيادة المنتجات، بالتالي القدرة على تحرير موارد مالية كانت تستخدم في تطوير الاقتصاد الوطني، لأن الإنتاج في ظل هذا التوجه يميل إلى حد كبير إلى التوحيد النوعي قصد تحقيق وُفُورات الإنتاج الكبير نحو إنتاج بعض السلع، كما يتميز بأنه يساهم في زيادة إنتاجية العمل من خلال تزويد الإنتاج بوسائل حديثة تزيد من فعالية سياسة الإنفاق الحكومي من خلال تدخل الدولة بالإنفاق على بعض المشروعات الاستثمارية أو عن طريق التعاقد مع بعض الشركات للقيام بأعمال معينة أو توريد منتج معيّن.

فكان الإنفاق الحكومي بذلك وسيلة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهداف الخطة المسطرة حيث[2]:

- ❖ تقوم الدولة بالإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وعلى أدائها في القطاع العام، الذي يعمل بدوره على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يؤدي إلى نمو الدخل الوطني،
- ❖ يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من خلال القيام بتخصيص وتوزيع الموارد لتحقيق المصلحة العامة،
- ❖ كبر حجم الإنفاق الاستثماري وضخامته وتوظيفه في شكل مخططات تنموية شاملة تمتد لتمس مختلف مناحي الحياة وتهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا.

وعلى الرغم من اتساع دور الدولة في ظل الفكر الاشتراكي حتى أصبحت تعرف بالدولة المنتجة، إلا أن هذا التوجه بدوره لم يكن قادرا على مواكبة التطورات الدولية الحاصلة كما لم يعد قادرا على الانفتاح العالمي، ليجد نفسه عاجزا على مجابهة التحديات التي فرضتها الأوضاع

---

[1] بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 13.

[2] بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**–"، مرجع سابق، ص 14.

الاقتصادية الدولية، هذا وقد انعكس التدخل الكبير للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية سلبا على أداء النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى إقصاء القطاع الخاص من الحياة الاقتصادية ليقع عبء ممارسة الأنشطة الاقتصادية على القطاع العام وحده الأمر الذي أدى إلى فشل هذا التوجه وانهياره.

المطلب الرابع: الإنفاق الحكومي في الفكر الإسلامي

يهتم الفكر الإسلامي بجانبي الحياة المادي والروحي، فالمسلم يؤمن بأن الله مالك كل شيء وهو مستخلف في الأرض ويجب أن يكون سلوك الفرد في الإنتاج والتوزيع متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية. فلم يأخذ الفكر الإسلامي من الفكر الرأسمالي ولا من الفكر الاشتراكي محاسنهما متجنبا مساوئهما، فهو أسبق منهما بكثير، كما أن الفكر الإسلامي لا صراع فيه بين الفرد والمجتمع بل يدعو ويسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح، كما أنه يقرر مسؤولية الفرد وهذا ما يوضحه قول الله تعالى في سورة المدثر: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾[1] وفي سورة الإسراء: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾[2] وفي سورة فصلت: ﴿ **مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾[3]، كما أن الإسلام يدمج في مسؤولية مشتركة مسؤولية الفرد عن المجتمع ومسؤولية المجتمع عن الفرد حتى يصبحا كلا لا يتجزأ وأنه لا ينبغي على المسلم أن يقف من مجتمعه موقفا سلبيا، بل ينبغي عليه السعي لرفعة المجتمع وقوته كما عليه أن يفعل الخير وينكر المنكر خشية ومخافة من الله تعالى، هذا وقد أكدت توجيهات الرسول ﷺ العلاقة بين الفرد والمجتمع حيث قال رسول الله ﷺ: ((**المُؤْمِنُ للمُؤمِنِ كالبُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بعْضًا**)) [4]؛ أي أنّه يدعو للتكامل بين الفرد والمجتمع، كما قال صلى الله عليه وسلم: ((**كُلُّكُم راعٍ وكُلُّكُم مُسؤولٌ عن رَعِيَّتِهِ**))[5] ليقر بأن الفرد غير معفى من مراعاة المصالح العامة إذ أن كل فرد راع في المجتمع[6].

من هنا يتبين أن جوهر خلاف الفكر الإسلامي وكل من الفكر الرأسمالي والاشتراكي يتمحور حول الملكية، فالفكر الرأسمالي يرى بأن الملكية للأفراد ويسخر المجتمع لخدمة الفرد أما

---

[1] الآية 38 من سورة المدثّر.

[2] الآية 13 من سورة الإسراء.

[3] الآية 46 من سورة فصلت.

[4] حديث صحيح متفق عليه، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

[5] حديث متفق عليه، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

[6] سمير الشاعر، "**المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الاقتصاد العام، بيت مال المسلمين**"، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011، ص ص 36-37.

الفكر الاشتراكي فيرى بأن الملكية جماعية ويسخر الفرد لخدمة المجتمع، في حين يهدف الفكر الإسلامي إلى التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة التي قوامها التوازن.

بالنسبة للنشاط الاقتصادي في الدولة الإسلامية فهو يخضع لإدارة الدولة باعتبارها الممثل الشرعي للمجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية إنطلاقا من فكرة التوازن الاجتماعي، أي أن الدولة الإسلامية لا تكون محايدة من الناحية الاقتصادية لكنها أسيرة الواقع الاقتصادي كما هو الحال في الفكر الرأسمالي وهذا لا يعد تدخل الدولة دليلا على الإستغلال والتحكم كما هو الحال في الفكر الاشتراكي، كما يختلف الإسلام عن الفكر الرأسمالي في نظرته للحرية الاقتصادية حيث ينبذ الكسب من غير قيود ولا ضوابط، كما ينبذ مصادرة الحرية بمنع الناس من التملك وممارسة النشاط الاقتصادي بكل حرية كما يرى الفكر الاشتراكي، فالإسلام غايته تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بل ويقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا حدث تعارض بين المصلحتين[1]، لذا فإن وظائف الدولة المسلمة تتمثل في[2] :

- ❖ حماية الإسلام في عقائده، أخلاقه وتنفيذ أحكامه،
- ❖ تأمين الأمن الداخلي والدفاع الخارجي لإزالة الظلم والاستعباد ونشر الإسلام،
- ❖ إقامة دولة العدل ومنع الظلم والاعتداء،
- ❖ تحصيل الإيرادات العامة والقيام بالإنفاق العام،
- ❖ التدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق العدل والكفاية للفرد والمجتمع من خلال تحديد الأسعار والأجور ومنع الاحتكار والاستغلال،
- ❖ تولية الوظائف والمناصب للقادرين الأكفاء.

من خلال الدور الذي تلعبه الدولة الإسلامية يظهر الإنفاق العام كأداة لإشباع الحاجات العامة، على أن يكون ذلك وفقا لقواعد وضوابط تتماشى وأحكامه الشرعية مع الالتزام بالعدالة ومراعاة تناسب الإنفاق مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة.

فالإنفاق العام في الفكر المالي الإسلامي هو مبلغ من المال يتعلق بالذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقه الإمام أو من ينوب عنه قصد إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام فيتضح أنّ الإنفاق له الصفة المالية، فقد يكون نقدا أو عينا ويحقق منفعة مباحة شرعا، حيث يخالف الفكر الإسلامي الفكر الوضعي الذي يقتصر على الصفة النقدية فقط للإنفاق، ويجب أن يكون القائم بالإنفاق شخصية عامة وأن يكون الهدف من الإنفاق تحقيق المنفعة والمصلحة

[1] بيداري محمود، مرجع سابق، ص 56.

[2] سمير الشاعر، مرجع سابق، ص ص 37-38.

العامة للمجتمع الإسلامي لأن أصل تشريع الإنفاق مبني على تحقيق مصالح الأفراد الكلية[1] وينبغي أن يتم الإنفاق مهما كان شكله وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي حدّدت له الضوابط التالية:

- **ملاءمة الإنفاق للحالة الاقتصادية للدولة؛** يجب أن يكون الإنفاق في حدود القدرة المالية للدولة، ففي حالة الوفرة ووجود موارد مالية في بيت مال المسلمين يجب على ولي الأمر أن لا يحرم شعبه من الثروة التي أنعم الله بها على خلقه، حيث ورد في ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ**﴾[2] أما في حالات الركود يجب أن يتم الإنفاق بما يتلاءم والحالة الاقتصادية حيث يتم تلبية الحاجات حسب الأولوية[3]،
- **تحقيق الصالح العام؛** ينبثق عن هذا الضابط مبدآن هما[4]:
  - ✓ شرعية الصالح العام؛ حيث يقول الله تعالى ﴿ **وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾[5] فشرعية الصالح العام في الإنفاق في الحلال ومن الحلال والطيب لا من الخبيث، والصالح العام يقتضي أن يكون الإنفاق للضرورة وبقدرها، حيث ورد في ذلك قول الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾[6] فالصالح العام أساس الإنفاق العام في ترتيب الأولويات وتقتضي شرعية الصالح العام تفويت الإنفاق الذي يترتب عليه تحقيق المنفعة لصالح الإنفاق الذي يمنع المفسدة، لأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح،
  - ✓ عمومية الصالح العام؛ أي عمومية المصالح في الإنفاق على الحاجات والأفراد من خلال إشباع كل ما يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة أو إقامة مصالح الأمة الإسلامية.
- **الإستخلاف؛** إذ يجب على الجميع الإلتزام بأعباء الخلافة في الصرف والإنفاق لأن ملكية المال ليست ملكية أصلية بل نيابية يتقيد الإنفاق بموجبها بالحدود التي شرعها المالك الأصلي، لأنه مالك كل شيء في الوجود، وهذا ما ورد في قول الله تعالى في

---

[1] حسين محمد سمحان وآخرون، "**المالية العامة من منظور إسلامي**"، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 123-124.

[2] الآية 133 من سورة النور.

[3] بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر–**"، مرجع سابق، ص 15.

[4] حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص ص 125-126.

[5] الآية 153 من سورة الأنعام.

[6] الآية 67 من سورة الفرقان.

سورة الحديد: ﴿ **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ**﴾[1]، كما قال تعالى في سورة النور: ﴿ **وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[2]، فهاتين الآيتين تشكلان أهم ضوابط الإنفاق العام ونظرياته في الإسلام[3].

- ❖ **ترشيد الإنفاق العام؛** كان الإسلام سباقا للتطرق إلى ترشيد الإنفاق العام، حيث يجب على المسلم الحذر في صرف المال العام وأن يستثمره أحسن استثمار لكي يعود بالنفع والفائدة على أفراد المجتمع كما يجب على كل فرد أن يساهم في حماية المال العام من الإسراف ومن التقتير على حدّ سواء، فقد قال الله تعالى في سورة الفرقان: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾[4]، فهذه الآية وغيرها تحدّد ضوابط الإنفاق والتصرّف بالمال، كما أن القوامة في الإنفاق تعني الاعتدال بين أمرين مهمين أولهما الإسراف والتبذير والثاني هو الشح والتقتير، وتكريس الآية السابقة لمبدأ القوامة لم يتم فيه التمييز بين الإنفاق العام والخاص وبالتالي كلاهما يجب أن يكون وفق هذا المبدأ[5].
- ❖ **دعم المبادرة الفردية ذات النفع العام؛** إذ يعد تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام وتخصيص جزء منه لتشجيع المبادرات الفردية أمر مشروع على أن لا يتعارض مع المصلحة العامة، فدعم القطاع الخاص وتنشيطه أمر تدل عليه النصوص والأحداث والأحكام الكثيرة، سواء منها ما تعلق بتوزيع الغنائم وأحكام الزكاة والعطايا في العهدين النبوي والراشدي ووقائع الحمى وقيود ذلك وشروطه وأحداث ترك المزارعين في خيبر وأراضي السواد ومقاسمتهم. وأحكام أخرى كثيرة منها ما يتعلق بصيانة الأنهار العامة وفتح القنوات وتيسير سبل الانتفاع بها ومنها ما يتعلق بالقواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي كمبادئ الملكية الخاصة والحرية الفردية[6].

ووفقا لهذه الضوابط التي تتحكم في سياسة الإنفاق العام للدولة الإسلامية يمكن تقسيم الإنفاق العام للدولة الإسلامية إلى ثلاثة أقسام أساسية هي[7]:

---

[1] الآية 07 من سورة الحديد.

[2] الآية 33 من سورة النور.

[3] حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص 127.

[4] الآية 67 من سورة الفرقان.

[5] حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص 128.

[6] سمير الشاعر، مرجع سابق، ص ص 92-93.

[7] المرجع السابق، ص ص 92-93.

- ✓ الإنفاق الذي تتطلبه الوظائف الأساسية للدولة الإسلامية،
- ✓ الإنفاق الذي تتطلبه الوظائف التي يمكن للدولة القيام بها إذا توفرت لها الموارد المالية اللازمة،
- ✓ الإنفاق الذي يتعلق بأعمال تتفق الأمة على تكليف الدولة بها وتحدد لها مصادر اتفاقية للتمويل.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الفكر الإسلامي كان سباقا في تناول الإنفاق العام وتحديد ضوابطه وتقسيمه من حيث الزمن ومن حيث الأهداف ومن حيث الطرق الواجب تطبيقها في هذا المجال على أن يكون ذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة اللذان أسسا لأن يكون الإنفاق لتحقيق التوازن بين المصالح، دون أن تكون المصلحة الفردية على حساب مصلحة الجماعة ودون أن تكون مصلحة الجماعة على حساب مصلحة الفرد إلا في الحالات التي تستوجب إعطاء الأولوية لمصلحة المجتمع، الأمر الذي أثبت نجاحه وصلاحيته للتطبيق في كل عصر وفي كل زمان ومهما كانت الظروف.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي وتقسيماته

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة هامة في يد الدولة يمكن أن تستخدمها لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية من خلال تحقيق أهداف سياستها المالية، الأمر الذي يجب أن يتناسب مع الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي؛ إذ أنه كلما زاد دور الدولة زادت أهمية الإنفاق الحكومي كما أن العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي أيضا ارتبطت بدور الدولة، حيث أن حجم الإنفاق يتحدد بناءا على الإيديولوجية السائدة في كل دولة بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية.

وبالنظر إلى الأنواع المختلفة للإنفاق الحكومي فقد تعددت بزيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، فأصبح من الضروري أن يتم تقسيم وتبويب الإنفاق الحكومي بناءا على معايير تستند إلى مبادئ منطقية واضحة.

المطلب الأول: قواعد الإنفاق الحكومي

يستند الإنفاق الحكومي في تحديده إلى مجموعة من القواعد والضوابط التي يجب مراعاتها واحترامها بغية الوصول إلى تحقيق الهدف المرجو من القيام به والمتمثل أساسا في إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع، هذه القواعد تتمثل في:

1- قاعدة المنفعة القصوى للإنفاق الحكومي: أي أن الإنفاق الحكومي يوجه إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

فالمنفعة العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة العامة بمفهومها الضيق عند الأفراد، كون المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه بل تتسع لتشمل جميع النفقات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد وتخفيض الهدر من الموارد الاقتصادية الناتج عن عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. إذ يمكن للإنفاق الحكومي أن يحقق أكبر قدر من المنافع العامة لدى البعض عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول النقدية للأفراد بعد فرض الضريبة.

حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية أن المنفعة العامة ما هي إلا عبارة عن حاصل جمع المنافع الفردية لأفراد المجتمع وأن الضرائب ثمن يدفعه المواطن لقاء الخدمات التي تقدمها الدولة له، متجاهلة الطبيعة الخاصة للإنفاق الحكومي الذي يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية والذي يختلف عن إنفاق الأفراد، ما يدل على أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه بل تتسع لتشمل كافة النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، زيادة إنتاجية الفرد وتحسين وسائل الإنتاج لتقليل الفاقد من الموارد الاقتصادية[1].

لتحقيق هذه القاعدة يجب أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة الأمر الذي يستوجب دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع وأن تفاضل بينها وفق جدول للأولويات يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية بالحجم، النوع، الكم والتوقيت المناسبين مع مراعاة ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل الوطني والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج ومعدل ما يحققه المشروع من ربح، كما يجب على الدولة أن تراعي في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة والمنفعة التي تعود على

[1] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص ص 52-53.

مختلف الطبقات الاجتماعية، أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل آداة لوضع الأهداف العامة وكيفية تحقيقها وذلك اعتمادا على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتوفرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار يتحدد بناءا على اعتبارات سياسية اقتصادية واجتماعية[1].

2- قاعدة الاقتصاد في الإنفاق الحكومي: أي الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى ذلك فإن التبذير والإسراف يضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها، وتعد قاعدة الاقتصاد في الإنفاق الحكومي ملازمة لقاعدة المنفعة القصوى للإنفاق الحكومي، فهذه الأخيرة يجب أن تكون بأقل تكلفة ممكنة مع تحقيق أكبر عائد[2].

ولا تعني قاعدة الاقتصاد في الإنفاق الحكومي بأي حال من الأحوال الشح في البذل أو الادخار أو الإحجام عن الإنفاق حتى على المسائل التي يؤدي الإنفاق عليها إلى تحقيق منفعة اجتماعية هامة، بل تعني إنفاق كل ما يجب إنفاقه من أموال مهما بلغت كميته على جوهر الموضوع، كالإنفاق على التعليم والصحة الذي يعد جانبا مهما للإنفاق الحكومي لكن من الإسراف أن يكون هذا الإنفاق على زخرفة وتزيين المدارس والمستشفيات أو على شراء سيارة لمدير المستشفى ومدير المدرسة.

ويتطلب تطبيق قاعدة الاقتصاد في الإنفاق وعي أفراد المجتمع عموما والموظفين خصوصا بأهمية الإنفاق الحكومي وبأن ثروات الدولة هي لجميع أفراد المجتمع وأن التبذير والإسراف يكون على حساب رفاهية بقية أفراد المجتمع، وبأن الموارد الاقتصادية محدودة بالتالي لا بد من الكفاءة في استخدامها. كما أن هذه القاعدة تتطلب وجود أجهزة رقابة إدارية ومالية تتولى القيام بعمليات المتابعة والإشراف على الإنفاق الحكومي ولها الصلاحية الكاملة لضبط ومنع أي إنفاق غير مبرر، بالإضافة إلى ضرورة وجود قواعد ونصوص تشريعية تعزز وتنظم عمل هذه الأجهزة[3].

3- قاعدة الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تعني هذه القاعدة أن أي مبلغ من الأموال لا ينفق إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ما يميز الإنفاق الحكومي عن الإنفاق الخاص[4]. فالموازنة العامة للدولة المتضمنة إيرادات الدولة ونفقاتها تصدر عن قانون "قانون المالية" الذي تتم مناقشته من قبل السلطة التشريعية وبعد الموافقة وإقرار هذا القانون يتم

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 61-62.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 35.

[3] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص ص 54-55.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 35.

الترخيص بالإنفاق ولا يتم تحقيق القاعدتين السابقتين من قواعد الإنفاق الحكومي – قاعدة المنفعة القصوى والاقتصاد– إلا من خلال هذه القاعدة، لأن غياب الترخيص بالإنفاق يعني عدم وجود رقابة عليه كما يعني عدم التيقن من الحاجة الفعلية للإنفاق ليصبح من الصعب تحقيق القواعد السابقة[1].

ورغم تعدد وسائل الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي إلا أنّه يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لعمليات الرقابة عليه والتي تتمثل في[2]:

- ❖ رقابة إدارية تطبق من قبل الرؤساء على مرؤوسيهم وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماتها، من خلال القيام بعمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام وتكون الرقابة الإدارية سابقة لتنفيذ الإنفاق الحكومي،
- ❖ رقابة تشريعية يتولاها البرلمان من خلال متابعته لتنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة وذلك من خلال إيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء حول عمليات الإنجاز،
- ❖ رقابة محاسبية يتولى القيام بها جهة مستقلة غير خاضعة لأي جهة، متخصّصة وذات صلاحية واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي وفقا لما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة والتأكيد على ضرورة احترام قواعد التنفيذ ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة الأكثر فعالية، حيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصّة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي

يتأثر الإنفاق الحكومي بالعديد من العوامل التي تختلف من دولة إلى أخرى، هذه العوامل:

أولا: العوامل السياسية

يعتبر دور الدولة في هذا المجال من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي، فبما أنه يهدف لإشباع حاجة عامة فإنه كلما اتسع دور الدولة انعكس ذلك على حجم الإنفاق الحكومي بالزيادة، هنا يمكن التمييز بين حجم الإنفاق تبعا للإيديولوجية السائدة في الدولة كما يلي:

[1] محمد خصاونة، المرجع السابق، ص 55.

[2] بن عزة محمد، **"ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر–"**، مرجع سابق، ص 28.

1- الإيديولوجية الفردية: في ظل هذه الإيديولوجية يتوسع نشاط الأفراد "القطاع الخاص" إلى أقصى حد ممكن يقابله ضيق ومحدودية النشاط الإداري العام "القطاع العام" على أساس أن الحرية للأفراد في ممارسة الأنشطة المختلفة أدعى إلى زيادة الإنتاج ورفاهية المجتمع[1]، أما الدولة فيقع على عاتقها الخدمات العامة التي يقتضيها الدفاع الخارجي وحفظ الأمن والقضاء وبعض الأشغال العمومية، فيتم تحديد أوجه الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود وتكون النفقة محايدة. فلا يجوز أن تتأثر السياسة الإنفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية[2]، لأن تدخل الدولة حسب هذه الإيديولوجية من شأنه أن يولد الأزمات ويؤثر على الحياة الاقتصادية كما أنها تدعوا لأن يكون دور الدولة محصورا في أضيق الحدود ويقتصر على المظاهر السيادية لها دون أن تتدخل بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية، فمن هذا المنطلق يتحدد حجم الإنفاق الحكومي الذي يتميّز ب[3]:

- ❖ انخفاض حجمه وكذلك انخفاض نسبته إلى الدخل الوطني،
- ❖ قلة أنواع نفقات الحكومة لمحدودية دور الدولة وقلة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي غياب أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وعدم تأثيره على إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

2- الإيديولوجية التدخلية: أثبتت الأزمات الاقتصادية العالمية وما خلفته من تداعيات سلبية واضطرابات اجتماعية عجز وقصور الإديولوجية الفردية على ضمان استمرار النظام الرأسمالي. وبتطور الفكر الاقتصادي وتأكيد الاقتصاديين المعاصرين على حتمية وقوع الآثار الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لأي نوع من النفقات الحكومية على أوجه النشاط الاقتصادي وبعد أن أظهرت التحليلات الاقتصادية بأن التشغيل الكامل الذي افترضه الكلاسيك حالة نادرة الحدوث وإن حدثت فلأجل قصير، هنا برز دور الدولة من خلال ضرورة العمل على تحفيز النمو الاقتصادي وحماية أفراد المجتمع فشهد بذلك الإنفاق الحكومي تطورا هاما [4] وفتميز في ظل الإيديولوجية التدخلية ب[5]:

---

[1] بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 26.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 36.

[3] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 57.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 37.

[5] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 58.

- ❖ التنوع؛ إذ لم يعد مقتصرا على الأمن والدفاع بل اتسع مداه ليشمل إعانات البطالة، الفقر، الشيخوخة والتأمين على الصحة وأصبح أداة من أدوات السياسة المالية، الاقتصادية والاجتماعية،
- ❖ زيادة حجم الإنفاق الحكومي وزيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- الإديولوجية الجماعية: في العقد الثاني من القرن العشرين وبعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، برزت الأفكار والمبادئ الاشتراكية التي تقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وعلى مفهوم التخطيط المركزي أو الموجه، فأصبحت الدولة مسؤولة بشكل مباشر على الإنتاج وعلى توزيعه أيضا فظهر ما يعرف بالدولة المنتجة ذات الإيديولوجية الجماعية لينعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة وعلى الإنفاق الحكومي بشكل خاص. حيث اتسع نطاق هذا الأخير بشكل كبير وأصبح حجمه ضخما يغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، كما تعددت أنواع هذا الإنفاق بقدر تعدد حاجات الأفراد وحاجات الدولة في حدّ ذاتها، فتعاظمت أهمية الإنفاق الحكومي فأصبح يشكل نسبة هامة من الدخل الوطني كادت أن تستحوذ على كامل الدخل الوطني في المراحل المتقدمة لهذه الإيديولوجية[1].

ثانيا: العوامل الاقتصادية

ينعكس أثر العوامل الاقتصادية المتمثلة أساسا في كل من الإيرادات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي على الإنفاق الحكومي كما يلي:

1- الإيرادات العامة: من الطبيعي أن يخضع حجم الإنفاق الحكومي في تحديده إلى حجم الإيرادات العامة الذي يعبر عن القدرة المالية الوطنية التي تتحدد بدورها بقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون أن يتسبب ذلك في أضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالقدرة الإنتاجية للأفراد، فالطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر القدرة المالية الوطنية[2].

فمقدار الإيرادات العامة التي يمكن للدولة أن تحصل عليها يحدد حجم الإنفاق الحكومي لأن الدولة لا تستطيع زيادة إنفاقها بما يفوق ما يدخل خزينتها من إيرادات لأن سلطتها في الحصول على الإيرادات العامة محدودة، كما أن الإنفاق الحكومي هو الذي يحدد ويبرر الإيرادات العامة فتلجأ الدولة إلى الحصول عليها لتمويل إنفاقها على أن لا يزيد حجم الإيرادات عما يلزم لتمويل

[1] خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص ص 67-68.

[2] بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 27.

هذا الإنفاق. من هنا سادت القاعدة المالية التي تمنح الأولوية للإنفاق الحكومي من حيث إقراره قبل الإيرادات العامة عند تشريع الموازنة، إلا أن هذه القاعدة فقدت قيمتها بظهور وانتشار الدور التدخلي للدولة، حيث أن هذا التدخل أدى إلى اتساع حجم الإنفاق الحكومي ما أثبت في كثير من الأحيان عجز الدولة على إيجاد الموارد المالية اللازمة لتغطية إنفاقها، كما أن حجم الإنفاق الحكومي اتسع في ظل النظام الاشتراكي بسبب توسع نشاط ودور الدولة، إضافة إلى أن الإنفاق الحكومي يزداد في الدول المتخلفة اقتصاديا عندما تتولى الدولة القيام بإنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية[1].

2- مستوى النشاط الاقتصادي: يعتبر الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الفعال الذي يعتبر محددا أساسيا لحجم النشاط الاقتصادي، فالطلب الفعال يتكون من الطلب الحكومي على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، لذا فإن الإنفاق الحكومي يعكس طلب الحكومة وبالتالي فهو أحد مكونات الطلب الفعال.

أما مستوى النشاط الاقتصادي فيعبر عن الحالة السائدة في الدولة، إذ أن الاقتصاد قد يكون في حالة ركود أو تضخم فيتأثر بذلك حجم الإنفاق الحكومي بمستوى النشاط الاقتصادي، ففي حالة الركود الاقتصادي التي تعبر عن انخفاض الطلب الفعال الكلي عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية التي يعبر عنها رقميا بمستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي فتلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي خاصة الإنفاق الرأسمالي لتنشيط الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد لتحفيز النمو الاقتصادي والتخلص من حالة الركود، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي وسيلة يمكن بواسطتها التأثير على مستوى الطلب الكلي ومن ثمة تحفيز النمو الاقتصادي. أما في حالة التضخم التي تعبر عن زيادة مستوى الطلب الفعال عن حجم المعروض من السلع والخدمات التي يعبّر عنها بارتفاع الأسعار ولتتمكن الدولة من الحد من مشكلة التضخم فإنها تعمل على إنقاص الطلب الفعال من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي الفعال ليقترب حجمه من حجم العرض الكلي[2].

ليتبين أن مستوى النشاط الاقتصادي يؤثر على حجم الإنفاق الحكومي، ففي حالة الركود الاقتصادي يرتفع حجم الإنفاق أما في حالة التضخم فإنه ينخفض، فالتأثير على حجم الإنفاق الحكومي إنما يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص ص 94-95.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 60.

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي

لم يكن لتقسيم الإنفاق الحكومي أي مبرّر في ظل الأفكار الكلاسيكية للدور المحدود للدولة وللطبيعة الموحدة للإنفاق الحكومي أما عند زيادة مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تعددت وتنوعت أوجه الإنفاق الحكومي، فأصبح من الضروري تقسيمه إلى أصناف متمايزة يضم كل منها النفقات التي لها مزايا مشتركة، فتعددت بذلك وتنوعت أقسام الإنفاق الحكومي وفقا لمعايير مختلفة، على المستويين الأكاديمي والتطبيقي الأمر الذي يظهر من خلال موازنات الدول، غير أن هذه التقسيمات في مجملها تمت بناءا على معيارين رئيسيين، أحدهما اقتصادي والأخر وضعي، من هنا يمكن التعرف على مختلف أقسام الإنفاق الحكومي وفق هذين المعيارين كما يلي:

أولا: المعيار الاقتصادي لتقسيم الإنفاق الحكومي

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الإنفاق الحكومي على النحو الذي يظهر الطبيعة الاقتصادية للإنفاق بشكل واضح، ما يساعد في التعرف على تطور الإنفاق الحكومي من فترة إلى أخرى ليبين بذلك التوجهات الاقتصادية للدولة عند كل مرحلة، كما أن هذا التقسيم ذو أهمية بالغة للسلطة التشريعية والرأي العام كونه يمكن من القيام بعمليات الرقابة الفعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة[1].

ومن أهم التقسيمات الاقتصادية التي تستند على معايير واضحة ودقيقة:

1- الإنفاق الحكومي حسب معيار الهدف من الإنفاق: ينقسم الإنفاق الحكومي بناءا على معيار الهدف المرجو بلوغه تبعا لاختلاف وظائف الدولة لذا يعرف "بالتقسيم الوظيفي" إلى ثلاثة أنواع هي:

1.1- الإنفاق الحكومي الإداري: يضم كافة أوجه الإنفاق الحكومي اللازم لإدارة وتشغيل المرافق الحكومية من أمن، دفاع، عدالة، تمثيل دبلوماسي، صحة، تعليم وغير ذلك، فجميع هذه التكاليف تعد ضرورية لقيام الدولة بوظائفها الإدارية، لذا تعد جميع هذه النفقات من قبيل النفقات الإدارية[2].

2.1- الإنفاق الحكومي الاقتصادي: يشمل أوجه الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كالاستثمارات التي يكون الهدف منها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تعزيزه بخدمات هامة مثل النقل المواصلات، الري ومشاريع البنية التحتية وزيادة

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 70.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 75.

كفاءتها، حيث يعرف هذا النوع من الإنفاق بالاستثماري، كما أنه يشمل الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشاريع العامة والخاصة[1].

3.1- الإنفاق الحكومي الاجتماعي: هو ذلك الإنفاق الذي يغلب عليه الطابع الاجتماعي فالهدف منه زيادة رفاهية أفراد المجتمع بشكل عام والطبقات الفقيرة بشكل خاص، لذا يكون هذا الإنفاق موجها إلى ذوي الدخول المتدنية والفقراء والأفراد الأكثر فقرا ويشمل المبالغ المالية الموجهة إلى قطاع التعليم، الرعاية الصحية، النقل والسكن وإعانات البطالة[2]. ويعتبر الإنفاق على التعليم من أهم بنود الإنفاق الاجتماعي الذي يعكس تقدم المجتمع سواء في البلدان المتقدمة أو النامية وعادة ما تخصص الدول الجزء الأكبر من الإنفاق على هذا القطاع وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إداري، اجتماعي واقتصادي لا يعني أبدا الفصل بين مكوناته لأن العديد من أوجه الإنفاق الحكومي التي قد تكون موجهة لتحقيق منافع اجتماعية لها أيضا آثار اقتصادية.

2- الإنفاق الحكومي حسب معيار دورية الإنفاق: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نوعين هما:

1.2- الإنفاق الحكومي الجاري: يعرف أيضا بالإنفاق الحكومي العادي وهو يشمل أوجه الإنفاق التي لا يترتب على إنفاقها أي زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في رأس المال الإنتاجي، يتميز هذا النوع من الإنفاق بالدورية والتكرار أي ثبات مقدار حجم الإنفاق وتكراره بذات الحجم، مثل الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، نفقات العدالة، فوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة[4].

2.2- الإنفاق الحكومي الرأسمالي: يعرف أيضا بالإنفاق الحكومي غير العادي، وهو إنفاق غير متكرر يترتب على إنفاقه زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في رأس المال الإنتاجي ويرتبط بفترة زمنية محددة تتجاوز السنة المالية الواحدة ويتميّز بضخامة حجم الإنفاق على تمويل المشروع الواحد، يتم تمويله من مصادر غير عادية كفائض الموازنة في حال تحققه أو القروض الداخلية والخارجية أو من خلال الإصدار النقدي. يوجه للمشاريع التنموية وللحالات الاستثنائية

---

[1] دردوري لحسن، "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 44.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 75.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 71.

[4] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 137.

التي تستوجبها احتياجات طارئة كالإنفاق الحربي، إصلاح الأضرار، محاربة البطالة والإنعاش الاقتصادي[1] ليساهم بذلك في تحفيز النمو الاقتصادي؛ إذ يؤدي التوسع في الإنفاق الرأسمالي إلى توظيف طاقات بشرية جديدة وإلى زيادة الطلب على السلع الإنشائية كالإسمنت والحديد، كما أن هذا النوع من الإنفاق يتمتع بالمرونة الكافية عكس الإنفاق الجاري، فتتمكن الحكومة بذلك من تخفيض حجمه تبعا لمستوى النشاط الاقتصادي ويتسع نطاقه ليشمل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية من جسور وطرق وشبكات مواصلات حديثة وعلى قطاعي الصحة والتعليم من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات، بل ويتعدى ذلك ليشمل الإنفاق الاستثماري على إنشاء وتشييد المشاريع الاستثمارية الكبرى كالأبراج والمصانع وحتى على عمليات إحلال وتجديد هذه المباني والآلات[2].

3- الإنفاق الحكومي حسب معيار طبيعة الإنفاق: بناءا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي هما:

1.3- الإنفاق الحقيقي: يضم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني فهو إنفاق منتج وضروري لتمارس الدولة وظائفها التقليدية والحديثة من أمن، دفاع، عدالة، مرافق عامة ومشاريع البنية التحتية، فكل هذا الإنفاق الحقيقي تنتظر الدولة منه الحصول على إنتاج جديد يساهم في زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر؛ إذ أن الأثر المباشر لهذا النوع من الإنفاق يظهر من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا لمن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات[3].

2.3- الإنفاق التحويلي أو الناقل: هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به الدولة دون مقابل؛ أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة فكل ما تبتغيه منه إعادة توزيع الدخل والثروة، فالدولة هنا تقوم بنقل الموارد المالية من الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى فئات أخرى محدودة الدخل، يشمل هذا النوع من الإنفاق الإعانات بمختلف أنواعها المتمثلة في: "المساعدات الاجتماعية المختلفة الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها والإعانات الخيرية والثقافية"، كما يشمل فوائد وأقساط الدين العام[4].

---

[1] بن عزة محمد، **"ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر–"**، مرجع سابق، ص 23.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص ص 74- 75.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 141.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 55.

أهم ما يلاحظ على هذا النوع من الإنفاق أنّه يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني لكن بشكل غير مباشر من خلال إعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات الفقيرة، الأمر الذي ينعكس على الكفاءة الإنتاجية للعامل، فهذه الأخيرة تزيد كلما تحسن مستواه الصحي والتعليمي. ورغم أن البعض يرى بأن هذا النوع من الإنفاق لا مبرر له وأنه لا يحق للدولة أن تقتطع من أموال الأفراد إلا من أجل تسيير إداراتها الضرورية إلا أن التوجه الحديث للإنفاق الحكومي يرى بأنه وسيلة مالية للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع لتحقيق أهدافها ويستوي أن يكون الإنفاق بمقابل أو دون مقابل، وفي كثير من الأحيان يحقق الإنفاق دون مقابل غايات الدولة أكثر من غيره من الإنفاق.

4- الإنفاق الحكومي حسب معيار نطاق السريان: يعتمد هذا المعيار في تقسيمه للإنفاق الحكومي على مبدأ شمول الإنفاق ومدى استفادة أفراد المجتمع منه، فيتم التمييز وفقا لهذا المعيار بين[1]:

1.4- الإنفاق المركزي "الوطني": يكون الإنفاق وطنيا إذا ورد في الميزانية العامة للدولة والحكومة هي التي تتولى القيام به كالإنفاق على الدفاع الوطني والأمن والقضاء، فهذه الأوجه للإنفاق ذات طابع وطني.

2.4- الإنفاق المحلي "الإقليمي": يكون الإنفاق محليا عندما تقوم به الجماعات المحلية كالولاية والبلدية، ويرد في ميزانية هذه الأجهزة الإدارية كالإنفاق الخاص بتوزيع الماء والكهرباء والمواصلات في كل إقليم.

ثانيا: المعيار الوضعي "العلمي" لتقسيم الإنفاق الحكومي

يقصد بالمعيار الوضعي لتقسيم الإنفاق الحكومي أن التقسيم في هذه الحالة يكون بناءا على أيديولوجية الدولة من جهة وعلى ظروفها التاريخية والإدارية من جهة أخرى، لذا تقوم كل دولة بتقسيم نفقاتها بناءا على اعتبارات تاريخية، سياسية، اقتصادية وإدارية، أي أنها تتبنى التقسيم الذي يناسب ظروفها وهو ذلك التقسيم الذي يظهر من خلال ميزانية كل دولة، ويندرج تحت التقسيم الوضعي للإنفاق الحكومي ثلاثة أقسام تتمثل في:

1- التقسيم الإداري للإنفاق الحكومي: يتم تقسيم الإنفاق الحكومي على أساس الجهة أو الهيئة التي تقوم بالإنفاق أي على أساس الوحدة المحاسبية وبما يتلاءم مع الهيكل التنظيمي للدولة حيث يتم تقسيم الإنفاق إلى عدد من البنود الإنفاقية ويخصص كل قسم لوزارة بالإضافة إلى

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 79.

مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات السلطة التشريعية، كما يوزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها وقد تطور هذا التقسيم تبعا لتطور وظائف الدولة ومهامها المختلفة.

يتميز هذا التقسيم بكونه يتيح الفرصة لتحديد مسؤوليات الإنفاق الفعلي لكل الوحدات الإدارية المختلفة، كما أنه يمكن السلطة التشريعية من مناقشة كل وحدة إدارية على حدا وفي حدود الإعتمادات المخصصة لها، الأمر الذي يسهل عملية الرقابة وسهولة اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم الإنفاق اللازم، إلا أن ما يعاب عليه هو صعوبة تحديد مقدار الإنفاق لكل وظيفة حكومية وصعوبة التنبؤ بالعمليات الاقتصادية[1].

2- التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي: يتم تقسيم الإنفاق الحكومي بناءا على الوظيفة التي تقوم بها الدولة إلى مجموعات إنفاق مختلفة، كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة يجب أولا تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، كالصحة، التعليم، الدفاع والأمن، الزراعة، القضاء، ليتم توزيع أو تبويب الإنفاق الحكومي على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهة الإدارية التي ستقوم بممارستها. و يمكن أن تؤدي أكثر من جهة إدارية تابعة لوزارات مختلفة وظيفة واحدة، فمثلا يمكن لكل من وزارة الصحة، التعليم والدفاع تقديم الخدمات الصحية، وبالتالي يتم تحويل الإنفاق المتوقع لكل وزارة على البرامج الصحية[2].

يتميّز هذا التقسيم بأنّه يسمح بتبيان ما تم إنفاقه على المباني التي تقوم الوزارات المختلفة بإنشائها مثلا، ما يساعد على مقارنة عائدات الإنفاق من جهة وما تم إنفاقه على الوظائف الأخرى من جهة ثانية. كما أنه يبين الأهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة، مقدار ما تم إنفاقه على هذه الوظيفة ومردود هذا الإنفاق أي ما يعرف بتحليل الإنفاق والعائد[3]، غير أن ما يعاب على هذا التقسيم أن هناك إنفاق حكومي يصعب تبويبه وتصنيفه وظيفيا لأنه يمثل وظيفة محددة كالإنفاق الخاص بمجلس النواب أو رئاسة الجمهورية[4].

3- التقسيم النوعي للإنفاق الحكومي: يتم تقسيم الإنفاق المدرج في الموازنة العامة والمخصص لكل وحدة إدارية تبعا لطبيعة الأشياء التي يخصها الإنفاق، فمثلا يمكن تقسيم كل وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاق هي[5]:

---

[1] دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 46.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**"، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 479.

[3] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص 75.

[4] دردوري لحسن ، مرجع سابق، ص 47.

[5] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 77.

- ✓ إنفاق مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والرواتب،
- ✓ إنفاق مقابل متطلبات الإنتاج تعرف بالإنفاق الجاري،
- ✓ إنفاق على مشتريات خدمية،
- ✓ إنفاق على أصول رأسمالية يعرف بالإنفاق الرأسمالي.

بتعدد وتنوع أوجه الإنفاق الحكومي التي زادت بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أخذ حجم الإنفاق بدوره يتزايد من سنة إلى أخرى تبرره في ذلك عدّة أسباب، كما أن للإنفاق الحكومي من الآثار الاقتصادية ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند رسم وتبني سياسة اقتصادية معينة يجب أن تتماشى مع الأهداف المرجو تحقيقها من هذه السياسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: زيادة الإنفاق الحكومي بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية وآثاره الاقتصادية

أخذ حجم الإنفاق الحكومي يتزايد من سنة إلى أخرى في جميع الدول ليعكس بذلك مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ككل وفي نشاطها المالي تحديدا، حيث تطلب هذا التدخل ضرورة التوسع في الإنفاق. إلا أن دور الدولة رغم أنه سبب جوهري لزيادة الإنفاق الحكومي غير أنه ليس السبب الوحيد، فهناك من الأسباب ما يبرر اتجاه الإنفاق الحكومي نحو الزيادة، منها ما هو ظاهري ومنها ما هو حقيقي، وفضلا عن كون الإنفاق يتجه نحو الزيادة فهو يرتب من الآثار الاقتصادية وحتى الاجتماعية مالا يمكن تجاهله، بل قد أكسبه ذلك ميزة حين أصبح وسيلة تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات نشاطها الاقتصادي، فازدادت بذلك أهميته ومكانته خاصة ضمن المالية العامة للدولة وضمن سياستها المالية فأضحى يستخدم للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يمكن معه الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي

الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي هي أسباب تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للإنفاق الحكومي دون أن يقابل ذلك زيادة في كمية السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع الحاجات العامة. بعبارة أخرى هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق دون أن يقابلها زيادة في عدد الحاجات التي يقع على الدولة مسؤولية إشباعها أو دون أن يزيد عدد

الأفراد الذين يستفيدون من الإنفاق الحكومي، أي أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في كمية الخدمة العامة المقدمة للأفراد ولا حتى إلى تحسين نوعية الخدمات لأنها مجرد زيادة رقمية يمكن إيعازها إلى:

أولا: انخفاض قيمة النقد "التضخم"

أصبح انخفاض قيمة النقد مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحالي ولم تنجو منه أي دولة من دول العالم، حتى أضحى التضخم ملازما للحياة الاقتصادية للدول.

فالتضخم يعبر عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لسلع الاستهلاك، فهو زيادة لا يستجيب لها العرض الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار فينتج عن ذلك انخفاض القوّة الشرائية لوحدة النقد، ولا يقصد بالتضخم الارتفاع المؤقت في مستوى الأسعار وإنما الارتفاع المستمر في الأسعار ولفترة زمنية ممتدة، فيدفع انخفاض القوّة الشرائية للنقود الحكومة بأن تدفع مبالغ أكبر مما كانت تدفعه من قبل من أجل الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار لتتضح العلاقة الطردية القائمة بين الإنفاق الحكومي ومستوى الأسعار، الأمر الذي يعني أن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في جزء منه زيادة ظاهرية ويتحدد هذا الجزء بمدى الانخفاض ومعدله، فزيادة الإنفاق الحكومي ترجع إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات [1].

ثانيا: تغيّر الطرق المحاسبية المالية

كانت الدولة في السابق تلجأ إلى ما يعرف بالسخرة لإنجاز بعض الأشغال العامة التي لم تكن تحمل الميزانية أعباءا تدرج فيها، أما الآن فإن تنفيذ هذه الأشغال يستدعي تخصيص اعتمادات وإدراج النفقات بشكل مفصل ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي وظهوره في الميزانية كأرقام مضخمة وبالتالي زادت ظاهريا من حجم الإنفاق الحكومي. كما أن الميزانية في السابق كانت تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، أي أن الإنفاق لا يسجل إلا بعد استبعاده من حصيلة الإيرادات[2].

كما كان يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية أوجه إنفاقها مباشرة، ما جعل هذه الإيرادات والنفقات لا تظهر في الميزانية العامة للدولة الأمر الذي جعل الإنفاق الوارد في ميزانية الدولة يبدو أقل من حقيقته. وبتطبيق مبدأ وحدة ومبدأ عمومية الميزانية العامة للدولة الذي يقضي بضرورة إظهار كافة نفقات الدولة وإيراداتها ودون تخصيص في الميزانية العامة، تبين أن هناك نفقات لم تنفق من قبل ولم تظهر في الميزانية ومن

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 78-79.

[2] أعاد حمود القيسي، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 54.

ثمة فإن زيادة الإنفاق الحكومي هنا تعد زيادة ظاهرية أوجبها تغيير الطرق المحاسبية في إعداد الميزانية العامة للدولة[1].

ثالثا: اتساع إقليم الدولة

يؤدي اتساع إقليم الدولة إلى زيادة ظاهرية واضحة في حجم الإنفاق الحكومي، فإقليم الدولة يتسع عند قيامها بضم إقليم جديد إليها عن طريق الاحتلال أو استرداد جزء من إقليمها فيترتب عن هذا التوسع زيادة في حجم الإنفاق الحكومي لكنها ظاهرية، لأن زيادة الإنفاق في هذه الحالة لا تؤدي إلى زيادة الخدمات لسكان الإقليم الأصلي، فتبقى هذه الزيادة ظاهرية لأن نصيب الفرد من هذا الإنفاق يبقى ثابتا[2].

رابعا: زيادة عدد السكان

يزيد عدد السكان عند اتساع مساحة الدولة أو للزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر فتؤدي هذه الزيادة في عدد السكان إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي لمواجهة أعباء جديدة في مجالات مختلفة ولا ترجع الزيادة في حجم الإنفاق إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط بل يتأثر الإنفاق بالتغيرات الهيكلية في تركيبة السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان يستوجب توفير الخدمات المناسبة لمرحلة الطفولة وفي مرحلة لاحقة يستوجب زيادة الإنفاق على التعليم لمواجهة هذه الزيادة في عدد الأطفال. هذا ويؤدي ارتفاع عدد الشيوخ إلى زيادة المعاشات كما يؤدي ارتفاع توقعات الحياة إلى العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية، كل هذا يبرر زيادة الإنفاق الحكومي في مجال أو في أخر، فيبدوا هنا أن زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة عدد السكان لا تبدو ظاهرية، لذا وللتعرف على الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي يجب إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في الإنفاق الحكومي من خلال تقسيم الإنفاق الحكومي الحقيقي على عدد السكان في كل فترة من الفترات[3].

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي

الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي هي تلك الأسباب التي ينتج عنها التوسع في حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة؛

---

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 80.

[2] فرج شعبان، "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 81.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 81.

أي أن الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي هي زيادة في المنفعة الحقيقية من هذا الإنفاق وزيادة الأعباء العامة أيضا الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فالزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي تصاحبها زيادة في كمية و/ أو نوعية الخدمات العامة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من هذه الخدمات. وقد تعددت الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي والتي من بين أهمها:

أولا: الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق الحكومي

من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي:

1- النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي واحد من أهم أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي فمن الطبيعي في الظروف العادية التي يميل فيها الدخل الوطني في أغلب الدول إلى الزيادة سنة بعد سنة أن يزيد حجم الإنفاق الحكومي وذلك من خلال ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل في شكل ضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة التي تعد عاملا رئيسيا يمكن الدولة من زيادة إنفاقها لتقديم كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة[1]. من جهة أخرى فإن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فيزيد الدخل بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي، ليتوسع بذلك الطلب إلى مجالات أخرى من الخدمات العامة كالتعليم والصحة الأمر الذي يستدعي زيادة الإنفاق الحكومي لتلبية تلك المتطلبات ما يحدث غالبا في حالة الانتعاش الاقتصادي. كما أن توزيع الدخل عامل آخر يتحكم في درجة الإنفاق الحكومي إذ أن انخفاض درجة المساواة في توزيع الدخل التي يعبر عنها بارتفاع قيمة "**معامل جيني**" يستوجب حجم أكبر من الإنفاق على السلع والخدمات العامة المتعلقة بمساعدة الفئات الفقيرة والذي يكون في صور مختلفة كدعم خدمات الصحة والتعليم ودعم الغذاء بالإضافة إلى الدعم النقدي المباشر لهذه الفئات[2].

2- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: بعد تخلي الدولة عن حيادها إثر الأزمات الاقتصادية التي هزت الأنظمة الرأسمالية واتباعها لسياسة التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، أصبح اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية سببا في زيادة الإنفاق الحكومي وذلك من خلال زيادة الإنفاق لزيادة الطلب الفعال. فالتوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة وسعي الدول لمحاربة الكساد والبطالة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة يدفعها لزيادة حجم إنفاقها لتحفيز الطلب الكلي الفعال وزيادته إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وذلك بما يتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك فإن

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 45.

[2] فرج شعبان، مرجع سابق، ص 82.

المنافسة الاقتصادية الدولية تؤدي هي الأخرى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الذي قد يكون في شكل إعانات للمشاريع الوطنية بغية تشجيعها للتوجه نحو التصدير ومن ثمة منافسة المشاريع الأجنبية أو في شكل إعانات إنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من الصمود ومواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية[1].

ثانيا: الأسباب الإدارية لزيادة الإنفاق الحكومي

أدى توسع الدولة في وظائفها إلى اتساع جهازها الإداري فنتج عن ذلك زيادة عدد الوزارات والإدارات الجديدة وتم إنشاء العديد من المرافق العامة، ما أدى إلى زيادة عدد الموظفين الذي أدى بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي في شكل رواتب وأجور أو كمقابل للمشتريات التي تقوم بها الدولة لإدارة هذه الأجهزة. كما أن استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة التي تهدف إلى عصرنة الإدارة ورفع كفاءة الأداء يحتاج إلى أجهزة وأدوات مكتبية ومعدات إلكترونية حديثة كما يحتاج إلى تحسين نوعية الموظفين فينتج عن ذلك تحمل أعباء أكثر من قبل، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي[2]. من ناحية أخرى ساهم سوء التنظيم والتسيير الإداريين وزيادة أعداد الموظفين الذي يعد سمة بارزة في العديد من الدول النامية في زيادة الإنفاق الحكومي وفي انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة، فالزيادة في الإنفاق في هذه الحالة وإن كانت حقيقية فهي غير منتجة لأنها لا تؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للمنفعة العامة[3].

ثالثا: الأسباب الاجتماعية لزيادة الإنفاق الحكومي

تظهر الأسباب الاجتماعية لزيادة الإنفاق من خلال زيادة تدخل الدولة في المجال الاجتماعي، حيث تصبح الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي؛ إذ لم يعد هدف الدولة هو زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل أصبحت تسعى لتحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية من خلال العمل على توفير الخدمات لجميع فئات المجتمع والعمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد [4] ما يؤدي حتما إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

---

[1] المرجع السابق، ص 82.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 131.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 96.

[4] أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص 56.

ومما لا شك فيه أن الإنفاق الاجتماعي له دور كبير لضمان تماسك المجتمع من جهة وتعزيز الثقة في الدولة، من جهة أخرى له فائدة اقتصادية تتجلى من خلال تحسين المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد وتقليص فجوة الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ومن ثمة زيادة الدخل الوطني ليزيد بذلك التوقع بزيادة الإنفاق الحكومي[1].

رابعا: الأسباب السياسية لزيادة الإنفاق الحكومي

يمكن إيعاز زيادة الإنفاق الحكومي إلى تطور الإيديولوجية السياسية داخليا والتي تتضح من خلال انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فيزيد اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل والمحرومة من خلال التكفل بالكثير من خدماتها، كما أن النظام الحزبي يدفع بالحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي لإرضاء ناخبيه وبالتالي إلى الإكثار من تعيين الموظفين من أنصاره فيترتب عن ذلك زيادة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى نمو مسؤولية الدولة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي[2]. وخارجيا حيث يؤدي زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي وزيادة مخصصات الدولة للمنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية المتعددة كالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها كاليونسكو واليونيسيف إلى زيادة الإنفاق الحكومي[3].

وبما أن الدولة وحدها المسؤولة عن القيام بمهام الدفاع والأمن اللذان يعدان من مظاهر السيادة الوطنية فإن هذه الأسباب بدورها تدفع بالإنفاق الحكومي نحو الزيادة المستمرة من خلال زيادة الإنفاق العسكري رغم اختلاف الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية المستقلة حديثا. ففي الدول المتقدمة زاد الإنفاق العسكري لتغير أهدافها الأمنية التي استوجبت زيادة عدد قواعدها العسكرية خارج البلاد بالإضافة إلى أنها ترتبط بأحلاف عسكرية مع دول أخرى، أما الدول النامية فترجع زيادة الإنفاق فيها إلى تكوين الجيوش اللازمة لحماية الدولة والدفاع عن أمنها، تجهيز الجيوش بالمعدات الحديثة والتدريب عليها وزيادة حدة التوتر الدولي والنزاعات الإقليمية وما ترتب عنها من تبعات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ ما أدى إلى زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي[4].

---

[1] بن عزة محمد، «**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**–"، مرجع سابق، ص 54.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 97.

[3] ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 97.

[4] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 128.

خامسا: الأسباب المالية لزيادة الإنفاق الحكومي

أدى تطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة إلى تطور مفهوم الإنفاق الحكومي من مفهوم تقليدي أين كان الإنفاق محايدا إلى المفهوم الحديث حيث أصبح دور الإنفاق إيجابيا إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يمكن إيعازه إلى الأسباب الموالية:

- ❖ سهولة لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي؛ حيث تلجأ الدولة إلى إصدار سندات للاكتتاب العام بشروط سهلة ومناسبة كإعفاء فوائد السندات من الضرائب، الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على ما يلزمها من موارد مالية لتغطية عجز إيراداتها فيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، فضلا على أن خدمة الدين يترتب عنها دفع الأقساط والفوائد[1]،
- ❖ وجود فائض في الإيرادات العامة؛ إذ يؤدي هذا الفائض في الإيرادات إلى عدم التزام الإدارات الحكومية بالقواعد السليمة للإنفاق، الذي يكون على ما هو ضروري وما هو غير ضروري بل يتعدى ذلك إلى ظهور بعض مظاهر التبذير والإسراف. إلا أن الأمر هنا يختلف في الدول المتقدمة التي تتمتع بقدرة على زيادة وتنويع مصادر إيراداتها وبالتالي استحداث أوجه جديدة للإنفاق الحكومي ومن ثمة زيادته عنه في الدول النامية التي تفتقر العديد منها إلى هذه القدرة[2].

يمكن القول أنه مهما تعددت الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق الحكومي وسواء كانت هذه الزيادة ظاهرية أو حقيقية فإن ذلك لا يمنع أن يكون للإنفاق الحكومي آثارا اقتصادية تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على العديد من متغيرات النشاط الاقتصادي للدولة سواء كانت متقدمة أو نامية ليكون الإنفاق الحكومي بذلك آداة في يد الدولة يمكنها من خلاله التأثير على هذه المتغيرات على النحو الذي يساعد على تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

يعتبر إشباع الحاجات العامة هدفا أساسيا للإنفاق الحكومي وبالتالي فهو أهم أثر له، غير أن آثار الإنفاق الحكومي تتعدى ذلك إلى النشاط الاقتصادي ككل من خلال الآثار الفورية التي يرتبها على كل من الدخل الوطني، الاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، هذه الأخيرة تعد آثارا مباشرة للإنفاق الحكومي وهي كما يلي:

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 97.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 132.

أولا: أثر الإنفاق الحكومي على الدخل الوطني

يؤثر الإنفاق الحكومي على حجم الإنتاج من خلال تأثيره على حجم الطلب الكلي الفعال حيث يعد الإنفاق الحكومي أحد مكونات هذا الطلب والذي تزايدت أهميته بزيادة مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. بينما تتوقف العلاقة بين الإنفاق الحكومي وحجم الطلب الكلي على حجم النفقة ونوعها لأن الإنفاق الحكومي الحقيقي يتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما يتعلق الإنفاق التحويلي بطريقة تصرف المستفيدين منه هذا من جهة، من جهة أخرى يرتبط أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج بدرجة تأثير الطلب الكلي الفعال على حجم الإنتاج والعمالة، هذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في الدول النامية. والواقع أن الإنفاق الحكومي يؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفع هذه القدرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة[1].

وبما أن مستوى الدخل الوطني يرتبط بحجم الإنفاق الحكومي، وطالما أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الإنفاق الوطني فمن الطبيعي أن يكون له أثر على الدخل الوطني، لأن الإنفاق الحكومي ينتج عنه زيادة في حجم الموارد الاقتصادية ويزيد من مستوى فعاليتها باعتبارها من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع.

فالإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع من خلال زيادة رصيد الدولة من السلع الرأسمالية وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية، كما أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تؤدي وبطريقة غير مباشرة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع؛ إذ أن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى زيادة وتطور البحث العلمي والمهارات الفنية للعمال، كما أنّ الإنفاق على الصحة يؤدي إلى الاستقرار الصحي البدني والنفسي. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومادام الإنفاق الحكومي جزء من الطلب الكلي الفعال "الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار" ووفقا لنظرية "**جون مينارد كينز**" فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب الكلي وتنعكس هذه الزيادة في حجم الطلب الكلي في شكل زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية، خاصة إذا لم يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، أي أن العرض الكلي يتميّز بالمرونة حيث يستجيب لأي زيادة في حجم الطلب، أما إذا كان في حالة تشغيل كامل؛ أي أن جميع الطاقات مستغلة وكان الجهاز الإنتاجي غير مرن لا يستجيب لأي زيادة في الطلب، يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستمر في الأسعار لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على تلبية حجم الطلب المتزايد فيحدث التضخم[2].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 73.

[2] أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص 74.

هذا وتختلف الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي تبعا لطبيعة الإنفاق ونوعه، حيث يجب التمييز بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي والإنفاق العسكري، ويمكن تحليل أثر كل نوع على الدخل الوطني كما يلي:

1- أثر الإنفاق الحكومي الحقيقي على الدخل الوطني: لتحديد أثر الإنفاق الحكومي الحقيقي على الدخل الوطني يجب أولا تحديد الهدف من الإنفاق الحكومي؛ أي إذا كان هذا الإنفاق يهدف إلى تلبية حاجات جديدة "استهلاكية"، أو إلى المساهمة في تكوين رأس المال العيني، لذا يمكن التمييز بين أثر الإنفاق الحقيقي على الدخل الوطني كما يلي:

1.1- الإنفاق الحكومي الرأسمالي: يتضمن الإنفاق الرأسمالي بدوره[1]:

- ❖ إنفاق رأسمالي يستخدم في بناء وإقامة رأس المال الاجتماعي أو مشروعات البنية التحتية أو الأساسية كالكهرباء، المياه الطرق، الجسور والمواصلات، يؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع كما يعد حافزا قويا للقطاع الخاص للقيام بعمليات التوسع، الإحلال والتجديد،
- ❖ إنفاق رأسمالي يستخدم في تكوين رأس المال البشري كالإنفاق على التعليم، الصحة، البحث العلمي والتدريب، فجميع هذه الأوجه للإنفاق الحكومي تساهم في زيادة قدرة وكفاءة رأس المال البشري وفي زيادة القدرة على الابتكار والتجديد وإدخال الوسائل الحديثة في الإنتاج، النقل والتوزيع،
- ❖ إنفاق رأسمالي على الأمن، الدفاع والعدالة، يتمثل في مشتريات الحكومة من المعدات والأجهزة اللازمة لتأدية هذه الوظائف، أما الإنفاق على الأجور والمرتبات ومتطلبات الحكومة اللازمة لتأدية وظائفها فيعتبر المكون الاستهلاكي من الإنفاق الحكومي الحقيقي.

2.1- الإنفاق الحكومي الاستهلاكي: يتمثل في مشتريات الحكومة من متطلبات الإنتاج، السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف التقليدية والإدارية للدولة ويكون الجزء الأكبر من هذا الإنفاق في شكل رواتب وأجور وحوافز للعاملين في القطاع العام.

يعتبر كل من الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الاستهلاكي إنفاقا منتجا يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، قد تقوم به الدولة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة كتخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع أو تعويض

[1] حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **"مبادئ المالية العامة"**، القسم الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 283-285.

المؤسسات العمومية عن خدماتها غير العادية للأفراد بغية تمكينها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، كذلك إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار أو الرغبة في تحويل عناصر الإنتاج "العمل ورأس المال" إلى تلك الفروع[1].

فسواء كان الإنفاق الحكومي الحقيقي استثماريا أو استهلاكيا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني والوصول إلى التشغيل الكامل من خلال آلية المضاعف في حالة عدم الوصول إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما قد يؤدي هذا الإنفاق إلى ضغوط تضخمية في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في وضع الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، لذا تفضل الدول الإنفاق الحكومي الرأسمالي على الإنفاق الاستهلاكي على السلع المستوردة، لأن الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتؤدي زيادة الطلب الفعال إلى زيادة الإنتاج التي تتطلب بدورها زيادة التوظيف الأمر الذي يساعد على الحد من مشكلة البطالة[2].

2- أثر الإنفاق الحكومي التحويلي على الدخل الوطني: للإنفاق التحويلي أثر على الدخل الوطني سواء كان في شكل توزيعات نقدية معينة أو في شكل سلع وخدمات. فالتحويلات النقدية تسعى الدولة من خلالها إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لفائدة الفئات الفقيرة أو محدودة الدخل كإعانات البطالة ومختلف مساعدات التضامن الاجتماعي، إلا أنه يصعب تحديد أثر هذا النوع من الإنفاق على حجم الإنتاج، لكن وبالنظر إلى نوعية الفئات الاجتماعية المستفيدة من هذه التحويلات وما يلاحظ من ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك لدى أفراد هذه الفئات فمن الطبيعي أن يتجه المقابل النقدي للإنفاق على استهلاك السلع الضرورية ليزيد بذلك الطلب عليها الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجها، ليتبين أنها لا تحقق من هذه التحويلات النقدية خلق قوة شرائية لهذه الطبقات تساعدها على تحسين أوضاعها المعيشية فقط، بل أيضا تساهم في تجنب حدوث انفلات اجتماعي والذي قد يحدث إذا ما زاد عدد العاطلين والعاجزين عن الكسب، فضلا عن الجوانب الإنسانية التي تؤمنها مثل هذه النفقات التحويلية وردود الأفعال السياسية والاجتماعية التي تحدثها وتستفيد منها الدولة.

أما التحويلات العينية فمن آثارها المباشرة تشجيع استهلاك بعض الفئات الضعيفة لسلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية وترى أنه من خلالها تحقق أهدافها الاقتصادية

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 100-101.

[2] حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص ص 156-157.

والاجتماعية، فالدولة تستطيع في علاقاتها مع منتجي هذه السلع والخدمات بوصفها زبون وسلطة عامة أن تمارس دورا تحكميا في السوق يمكنها من القيام بتوجيهه إلى الوجهة التي تراها مناسبة لتحقيق النفع العام، فبتدخلها مثلا في قطاع السكن وتشييدها للمساكن لصالح الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل فهي بذلك تشجع الإنتاج الصناعي الخاص بمواد البناء من جهة وتحد من جهة أخرى من استغلال الملاك العقاريين للمستأجرين، كما أن الدولة عند قيامها بالإنفاق على شراء ما يلزم من سلع وخدمات تخص المجالات الصحية والتعليمية والثقافية فإن هذا يؤدي إلى رفع وتحسين المستوى الاجتماعي للأفراد فتزيد كفاءتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.

ومن المعروف أن هذه التحويلات نقدية كانت أم عينية تقلل من القدرة على الادخار وذلك لأنها تقتطع من الدخول المرتفعة لتوزع على ذوي الدخول المنخفضة، فيضعف الادخار بالقدر الذي تحد فيه الدولة الفئة الأولى من الدخول لينخفض بذلك الميل الحدي للاستهلاك لدى أصحابها كما قد يترتب على مثل هذه التحويلات النقدية والعينية أثرا عكسيا؛ إذ قد لا تكون مواتية لزيادة الإنتاج لكن مشجعة على التراخي والكسل (البطالة) وتفضيلهما على العمل حتى وإن كان مقدار الإنفاق التحويلي أقل من أجر العمل، فينقلب الأمر من بطالة غير إرادية إلى بطالة إرادية، لذا فإنه في نطاق هذه الحدود يجب التدقيق قدر الإمكان في شأن هذه التحويلات، ليتم الأخذ بالجانب المفيد وتفادي الآثار السلبية التي لابد أن تظهر لو دفعتها الاعتبارات السياسية (شراء السلم الاجتماعي) إلى التمادي فيها دون أن يكون الأمر مستندا إلى مبررات اقتصادية[1].

3- أثر الإنفاق الحكومي العسكري على الدخل الوطني: للإنفاق الحكومي العسكري أثر واضح على الدخل الوطني، فهو يمثل في الوقت الحالي نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول كما أن أثاره قد تكون إيجابية أو سلبية على الدخل. فالآثار الإيجابية للإنفاق الحكومي العسكري تظهر في المجتمعات المتقدمة التي يرتفع فيها حجم الإنفاق على الأبحاث العلمية وتحرص على تخصيص جزء من هذا الإنفاق للبحث العلمي، كما أن الإنفاق العسكري يعطي دفعا قويا للصناعات المترابطة التي تتعلق بالإنتاج الحربي كصناعة الحديد والصلب، أما الآثار السلبية فتظهر في الدول النامية التي تعتمد في تجهيز جيوشها على الدول المتقدمة الأمر الذي قد يتسبب في إحداث عجز في ميزان المدفوعات بسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من احتياطات الصرف لأغراض الحصول على الأسلحة من الخارج هذا من جهة ومن جهة أخرى يتم تحويل التمويل المدني إلى تمويل الإنتاج العسكري، وطالما أن المنتجات العسكرية التي لا تشبع الحاجات المدنية العامة فسينخفض معدل الاستهلاك المدني لينخفض بذلك حجم الطلب

[1] عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص ص 113-114.

الكلي وبالتالي حجم الدخل الوطني، فضلا عن أن هذا النوع من الإنفاق يحدث أثارا تضخمية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المدني[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحربي يتأثر بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة فعندما يكون اقتصاد الدولة في حالة التشغيل الكامل فإن الإنفاق الحربي يرتب آثارا تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار لكون الإنفاق الحربي له الأولوية على باقي أوجه الإنفاق لأنه يمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو أو اعتداء خارجي، وفي حالة التشغيل الناقص فإن الإنفاق الحربي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني للتوسع في الصناعات الحربية وفي الفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها ليتم تشغيل أعداد من العاطلين عن العمل ومن ثم القضاء على البطالة أو التقليص من حجمها[2].

ثانيا: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني بشكل مباشر عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك بسبب الإنفاق. ويظهر هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي على الاستهلاك من خلال الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ومن خلال الإنفاق الحكومي الذي توزعه الدولة في شكل رواتب وأجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

فبالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي فإنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك عندما تقوم الدولة بالإنفاق على شراء سلع ومهام ضرورية لصيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات اللازمة للإنتاج العمومي أو تلك التي تتعلق بآداء الوظيفة العامة أو تلزم الموظفين العموميين لآداء الوظائف العامة. فبعض الاقتصاديين يرى أن هذا الإنفاق نوع من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطي الدولة للعاملين دخولا أكبر تمكنهم من استهلاك السلع أو الخدمات تقدمها إليهم، لذا فإن هذا الإنفاق الذي تقوم به الدولة لا يؤثر على حجم الاستهلاك الكلي ويظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه فيما يتعلق بمدى الحرية التي كان يتسنى لهم ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم[3].

أما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الخاص بالدخول الموزعة على الأفراد فإن آثاره تبدأ في الظهور عند قيام الدولة بتخصيص جزء من الإنفاق الحكومي لدفع رواتب وأجور ومعاشات موظفيها ويتم توجيه الجزء الأكبر من دخول الأفراد الموزعة لإشباع الحاجات الاستهلاكية

---

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 75.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 75-76.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 103-104.

الخاصة من السلع والخدمات. ولأن هذا الإنفاق يكون لقاء ما يؤديه العمال والموظفين من أعمال وخدمات فهو من قبيل الإنفاق الحكومي المنتج، لأنه يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي لتؤدي دخول الأفراد إلى زيادة الاستهلاك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل الوطني[1].

ثالثا: أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل الوطني

يقصد بتوزيع الدخل الوطني كيفية توزيعه على العمل وإنتاجيته وما يمتلكه الفرد من وسائل إنتاج ومقدرة هذا الفرد على توظيف هذه العناصر، فقد أدت الحرية الاقتصادية وخضوع الإنتاج والتوزيع لقوى السوق أن اتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد كما أدى تنامي دور جماعات الضغط المحلي كالنقابات العمالية وغيرها إلى إجبار الدولة على التدخل لتخفيف حدة التفاوت في مستويات الدخل بين الأفراد بغية تحقيق درجة مناسبة من إعادة توزيع الدخل من خلال الإيرادات العامة والنفقات العامة لإيجاد نوع من التوازن بين سياسات السوق وبين توفير الحماية الاجتماعية لبعض فئات المجتمع[2]، فيظهر بذلك أثر تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي كما يلي[3]:

- ❖ يؤثر الإنفاق الحكومي على التوزيع الأولي للدخل بتحديد الدخول التي تتولد عنه على النحو الذي يحد من درجة التفاوت في توزيع هذه الدخول وهذا ما تمارسه الدولة في النظام الاشتراكي، حيث تتدخل في التوزيع الأولي للدخل الذي يتحدد بإنفاق الدولة بصورة تمنع حدوث تفاوت كبير فيه. فبتحديدها للدخول في إطار الإنفاق الحكومي تحقق عدالة أكبر في التوزيع الأولي للدخل فيقل بذلك تدخلها لاحقا خلال التوزيع الثانوي له، فلا تحتاج أصلا إلى ذلك وهذا ما قد تقوم به الدول النامية خاصة تلك التي تساهم الدولة فيها في القيام بالأنشطة الاقتصادية عموما والإنتاجية بشكل خاص حيث يتحدد من خلال الإنفاق الحكومي في مثل هذه الحالة التوزيع الأولي للدخل بشكل يمنع معه حصول تفاوت واسع في هذا التوزيع الأولي للدخل،
- ❖ يؤثر الإنفاق الحكومي على التوزيع الثانوي للدخل من خلال مساهمته في إعادة توزيع الدخل الذي تحقق أساسا عن التوزيع الأولي للدخل وتحديدا في الدول الرأسمالية وبالتالي يمكن أن يحدث فيه تفاوت حاد وواسع، ما يفرض على الدولة ضرورة العمل من خلال إنفاقها الحكومي على إعادة توزيع الدخل وتقليل حدّة التفاوت في توزيعه الأولي عن طريق الإعانات التي تقدم للفئات المنخفضة الدخل والخدمات التي يتم توفيرها عن

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 116.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 79.

[3] فليح حسن خلف، **"المدخل إلى الاقتصاد"**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015، ص ص 228-229.

طريق الإنفاق الحكومي لهذه الفئات بأسعار رمزية تقل عن تكاليف إنتاجها أو مجانا لرفع مستوى معيشة هذه الفئات،

- ❖ زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية عندما يتم استخدامها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد الإنتاجية ومهاراتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة أدائهم وإنتاجيتهم ومن ثم دخولهم، لاسيما الذين يقومون بالأنشطة الإنتاجية وخاصة الفئات الأقل دخلا وبالشكل الذي يتيح معه زيادة دخولهم بزيادة قدراتهم ومهاراتهم وإنتاجيتهم وهو الأمر الذي يتم من خلاله الإسهام في تقليل حدّة التفاوت في توزيع الدخول عن طريق الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تحقيق ذلك،
- ❖ الإنفاق الحكومي الذي يستخدم في تقديم الدعم للمنتجين أو المستوردين والذين يعملون على توفير السلع والخدمات للفئات منخفضة الدخل خاصة السلع الضرورية منها التي ينفقون معظم دخولهم عليها على النحو الذي يساعد هؤلاء المنتجين والمستوردين على تخفيض أسعار هذه السلع بالشكل الذي يساهم في الرفع من المستوى المعيشي للفئات منخفضة الدخل،
- ❖ الإنفاق الحكومي يمكن أن يساهم في إعادة توزيع الدخل بين المناطق والأقاليم عندما تقوم الدولة من خلال هذا الإنفاق بتوسيع المشاريع الإنتاجية على كل المناطق مع التركيز على المناطق والأقاليم الأقل تطورا، فالإنفاق في مثل هذه الحالة يساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح المناطق والأقاليم الأقل تطورا ولصالح الأفراد والفئات التي تعمل في المشاريع الإنتاجية التي يتم توزيعها بعدالة في الاقتصاد وعلى النحو الذي يعود بالفائدة على الجميع دون أن يكون هناك تفاوت واسع في ذلك قدر الإمكان،
- ❖ يمكن أن يظهر أثر الإنفاق الحكومي على إعادة توزيع الدخل بشكل واضح عندما يكون مصدر تمويل الإنفاق الحكومي في شكل اقتطاع جزء من دخول الفئات مرتفعة الدخل تحديدا الدخول التي لا يتم استخدامها في إقامة المشاريع الاقتصادية خاصة الإنتاجية منها وبالشكل الذي يتم عن طريقه المساهمة في إعادة توزيع الدخول بشكل أوسع من خلال الإنفاق الحكومي عن طريق مصدر تمويله،
- ❖ يمكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي سلبا وبشكل غير مباشر على إعادة توزيع الدخل على النحو الذي يؤدي إلى زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل الذي قد يحدث عند ارتفاع الأسعار بسبب الإنفاق الحكومي، فيؤدي إلى الإضرار بالفئات منخفضة الدخل لانخفاض دخلها الحقيقي، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها بدخلها النقدي عند ارتفاع الأسعار، فتستفيد الفئات المرتفعة الدخل من ارتفاع الأسعار حيث تحصل على إيرادات وعوائد أعلى من الإنتاج الذي تقوم به. الأمر الذي

يؤدي إلى توسيع درجة توزيع الدخول، كما أن التضخم الذي يحدث بسبب الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء.

لذا يعتبر توزيع الدخل توزيعا أوليا أو توزيعا ثانويا أمرا ضروريا يجب مراعاته والعمل على ضمان تحققه كنتيجة أساسية يستهدفها الإنفاق الحكومي مع مراعاة الجوانب الاجتماعية التي يراد منها تحقيق رفاهية أكبر ونوعية حياة أفضل لأفراد المجتمع وفئاته المختلفة تحديدا الفئات الأقل دخلا، كذلك مراعاة الجوانب الاقتصادية لأن تحسين مستوى حياة أفراد المجتمع وفئاته المختلفة يساهم في تحقيق درجة عدالة أكبر في توزيع الدخول ويتيح للأفراد زيادة قدراتهم الإنتاجية، من ثم أداء أعمالهم بإنتاجية أكبر لينتج عن ذلك زيادة الإنتاج الذي ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، لذا فإن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول وتقليل التفاوت فيها من خلال الإنفاق الحكومي يعد أمرا ضروريا.

المبحث الرابع: ترشيد الإنفاق الحكومي

أصبح الإنفاق الحكومي في مختلف دول العالم وعلى اختلاف درجة تطورها يكتسي أهمية متزايدة حياة المجتمعات وفي مختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية وترجع هذه الأهمية المتنامية للإنفاق الحكومي للعديد من الاعتبارات كارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقع الآثار المترتبة عليه إيجابا أو سلبا وعلى متغيرات النشاط الاقتصادي وعلى المجال الاجتماعي فضلا عن كونه من الأسباب الجوهرية لأزمة التمويل التي تعاني منها العديد من الدول النامية، لذا ظهرت الاهتمامات المتزايدة على الصعيد العالمي، الإقليمي والوطني بما يعرف بترشيد الإنفاق الحكومي وجعله يتسم بدرجة عالية من الكفاءة.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي

ليس من السهل التعامل بشكل جيد مع الإنفاق الحكومي من حيث حجمه ولا من حيث هيكله على الرغم من ضرورة ذلك لاعتبارات اقتصادية، سياسية واجتماعية، كما يمكن إيعاز ذلك إلى صعوبة التعرف على الوضع الأمثل الذي يجب أن يكون عليه الإنفاق الحكومي من الناحية العملية. غير أن ما يجب إدراكه هو أن تزايده بشكل كبير يرتب آثارا سلبية وضارة على كل المتغيرات وعلى مختلف المجالات هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التقشف المالي غير الحريص يمكن أن يؤدي إلى ركود مزمن، كما أن تبعاته تقع على عاتق فئات المجتمع الفقيرة

والمعوزة لتزداد بذلك الهوة الاجتماعية في المجتمع الواحد؛ أي أن التغيرات الكمية والهيكلية غير الحريصة في الإنفاق الحكومي لها العديد من الآثار السلبية الضارة، لتكمن الصعوبة هنا في التعرف على نقطة التوازن التي تدور حولها هذه التغيرات وكذلك الوصول إليها إذا ما كان ذلك ممكنا، لذا سيتم الوقوف على مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي كما يلي:

أولا: تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي

هناك العديد من المصطلحات التي تعني ترشيد الإنفاق الحكومي، غير أن أكثرها شيوعا وتداولا ضوابط الإنفاق، أولويات الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق، إلا أن مصطلح الترشيد قد يكون أدق وأشمل. فالرشد الاقتصادي من المنظور الإسلامي يدل على حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاقا لينصرف معنى الرشد في هذه الحالة إلى ترشيد الإنفاق وترشيد الإيرادات على حد سواء وإذا ما تم الاقتصار على الإنفاق الحكومي فقط فإنه يدل على حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال. وكما هو معلوم فإن الرشد يُضادُّه السفه كما أنه يتنافى مع كل من التبذير والإسراف من جهة ومع التقتير من جهة ثانية، هذا وإن الرشد يتناول البعد الكمي كما يتناول البعد الكيفي بمعنى أن الابتعاد عن وضع الاعتدال بالزيادة أو النقصان سفه أو عدم رشد أو هو إسراف أو تقتير. كما أن عدم ترتيب الأولويات حسب أهميتها النسبية يندرج تحت مفهوم عدم الرشد أو السفه والإسراف، فمصطلح ترشيد الإنفاق الحكومي لا يعني التقليل منه بشكل مطلق كما لا يعني الزيادة فيه بشكل مطلق، لذا حظي بنصيب وافر من الاهتمام وتعددت تعاريفه والتي من بينها:

- ترشيد الإنفاق الحكومي هو: "العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق لا يعني ضغطه بل يعني الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف"[1].
- ترشيد الإنفاق الحكومي في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايده بعوامل يصعب تجنبها يعني: "العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من

[1] بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 56.

سلع وخدمات"، من خلال هذا التعريف يتضح أن ترشيد الإنفاق الحكومي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار[1]:

- ✓ أن هناك مجالات يجب أن يضطلع بها القطاع الخاص، ليكون بذلك قيام الدولة بها منافيا لترشيد الإنفاق الحكومي،
- ✓ في نطاق البرامج التي تضطلع بها الدولة إذا تم تخصيص الموارد بين البرامج المختلفة بما لا يتوافق مع تفضيلات أفراد المجتمع وبما لا يتناسب مع منافع هذه البرامج فسيكون هناك سوء تخصيص للموارد الأمر الذي يتعارض مع ترشيد الإنفاق الحكومي،
- ✓ قد تتحقق الفعالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الدولة لكن قد يتم تنفيذ برامج الإنفاق الحكومي دون كفاءة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخرجات لنفس القدر من المدخلات أو إلى زيادة التكاليف اللازمة لتحقيق نفس القدر من المخرجات فينتج عن ذلك هدر الموارد العامة الذي يتنافى مع ترشيد الإنفاق الحكومي.

وحتى يكون ترشيد الإنفاق حقيقيا فإنه يستند في ذلك على أسس أهمها[2]:

- ✓ رفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي في المجالات التي يخصص لها،
- ✓ أن يتم تمويل الإنفاق الحكومي من مصادر وطنية حقيقية،
- ✓ القدرة على التروي، الدراسة والتحليل المنطقيين قبل اتخاذ القرارات مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.

ثانيا: أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي

يكتسي ترشيد الإنفاق الحكومي أهمية واضحة لا تحتاج لأي تأكيد، لكن يجب الإشارة إلى بعض جوانبها. فترشيد الإنفاق الحكومي يكتسي أهمية بالغة في الوقت الحالي لأن حجم الإنفاق وهيكله في العديد من الدول يكاد يكون غير رشيد لأنه يتزايد من حيث حجمه الكلي بطريقة غير مبررة. أما هيكله فتعتريه تشوهات عديدة يمكن إيعازها إلى عدم الالتزام بمبدأ الأولويات، فهناك مجالات محدودة المنافع إلا أنها مقدمة على غيرها من المجالات الأهم والأنفع، فكم من مشروع أنفق عليه أكثر أو أقل مما يحتاجه ما يعكس عدم الاستفادة المثلى من الموارد وسوء تخصيصها لتنخفض بذلك الإيرادات العامة.

[1] حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع سابق، ص ص 340-341.

[2] فرج شعبان، مرجع سابق، ص 89.

هذا وإن الترشيد مطلوب حتى وإن تم التغاضي عن الواقع، فعدم تحققه يرتب مضارا عديدة على مختلف المجالات ويكفي أنه يؤثر سلبا على الإيرادات العامة كما يؤثر على أهداف النظام المالي لأنه يحول بينه وبين تحقيق ما ينبغي منه من عدالة، استقرار ونمو، كما أنّه يعرض أمن واستقرار وسيادة البلاد لمخاطر مؤكدة[1].

ثالثا: أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي

يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الأهداف الموالية[2]:

- ❖ رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوعية المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات،
- ❖ تحسين الطرق الحالية للإنتاج، تطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات،
- ❖ خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، المساعدة على التحكم في التضخم وفي المديونية، كذلك المساهمة في تدعيم إحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية،
- ❖ مراجعة هيكل النفقات عن طريق تقليص نوعية وحجم الإنفاق الذي لا يحقق مردودية كبيرة،
- ❖ تخطي وتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة ورفع تحدياتها،
- ❖ محاربة الإسراف والتبذير ومختلف مظاهر سوء استعمال السلطة والمال العام،
- ❖ الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة على الصعيدين المحلي والدولي،
- ❖ المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في المراحل القصيرة، المتوسطة والطويلة المدى،
- ❖ تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي على المدى الطويل وبالتالي تجنيب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية،
- ❖ تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي لها من جهة أخرى.

---

[1] شوقي أحمد دنيا، **"النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام"**، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 14، 1996، ص ص 251-252.

[2] فرج شعبان، مرجع سابق، ص 89-90.

يمكن القول أن ترشيد الإنفاق الحكومي عملية مهمة وهادفة، تساعد على الالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد في قطاعات الدولة على النحو الذي يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تعظيم إشباعه، إلا أن ذلك يستدعي أن يكون لترشيد الإنفاق الحكومي عناصر ومقومات يستند عليها حتى يكون ناجحا وفعالا.

المطلب الثاني: عناصر ترشيد الإنفاق الحكومي ومقومات نجاحه

لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق الحكومي عملية سهلة، بل هو عملية تحتاج إلى توافر مجموعة من العناصر التي يرتكز عليها وإلى مجموعة من المقومات التي بتوافرها يمكن لترشيد الإنفاق الوصول إلى تحقيق الغايات المرجوة منه، لذا سيتم التطرق إلى كل من عناصر ومقومات نجاح ترشيد الإنفاق الحكومي على النحو الموالي:

أولا: عناصر ترشيد الإنفاق الحكومي

ترتكز عملية ترشيد الإنفاق الحكومي على العديد من العناصر والتي من بينها[1]:

1- التحديد الدقيق للحجم الأمثل للإنفاق الحكومي: ينبغي تحديد السقف الأمثل لحجم الأنفاق الحكومي، الذي يمثل قيدا قويا أمام عدم ترشيد الإنفاق، ويكون ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق. ويتوقف تحديد حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي تقوم بها في المجتمع، الأمر الذي يتوقف بدوره على النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى المرحلة التي يمر بها المجتمع من تقدم أو تخلف فضلا عن الظروف المحيطة به، حيث يجب أخذ جميع هذه الاعتبارات بعين الاعتبار لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، فلو تم استخدام المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي فالحجم الأمثل للإنفاق يكون عند النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للإنفاق الحكومي مع المنفعة الحدية لهذا الإنفاق لو بقي في أيدي الأفراد وقاموا هم بإنفاقه. ومن الواضح أن تحديد هذه النقطة عمليا أمر يتعذر تحقيقه في معظم الحالات كما أن هذه النقطة لا تكون عند نسبة محددة من الدخل الوطني أو الناتج المحلي للدول المختلفة.

2- أن يكون هدف الإنفاق الحكومي إشباع الحاجات العامة: أي أن يكون الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع والذي يعد ضابطا جوهريا للإنفاق الحكومي، الأمر الذي يتطلب عدم تخصيص الإنفاق الحكومي لتحقيق

[1] قدوري طارق، "**مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 128-130.

المصالح الخاصة للأفراد لما يتمتعون به من نفوذ، لذا فإن الإنفاق الذي يستهدف إشباع حاجات خاصة يعد هدرا للمال العام وخروجا عن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، كما يجب الابتعاد عن إشباع الحاجات المحرمة والمكروهة ويجب أيضا الابتعاد عن الإنفاق الذي لا يشبع أية حاجة.

3- التطبيق الجاد لمبدأ الأولوية: ينبغي احترام هذا المبدأ وتجنب الخروج عنه وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشاريع أقل أهمية لتحرم منها مجالات ومشاريع أكثر أهمية، ما يؤدي إلى إحداث تشوهات في الاقتصاد الوطني وعدم تحقيق الإنفاق للغايات المرجوة منه. ولتطبيق هذا المبدأ يمكن استعمال بعض الأدوات التي تساعد على ذلك، كتطبيق أسلوب تحليل التكلفة والعائد رغم ما يعترض ذلك من عقبات في بعض المجالات، مع ذلك يجب مراعاة كل الآثار والنتائج المباشرة من جهتي العوائد والتكاليف. كما أن إعطاء أوزان ترجيحية لكل من الأهداف المرجوة والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع يساعد على ترتيبها ومنح الأولوية لأقدرها على تحقيق المصلحة العامة.

4- الحرص على ضمان الجودة وزيادة المردودية: يجب أن تعكس المردودية نتيجة الإنفاق الحكومي، إذ يجب أن تعكس قيمة الأموال التي قامت الدولة بإنفاقها لتوفير السلع والخدمات مع الحرص على جودة هذه السلع والخدمات لتجنب الأعباء الإضافية كما أن المردودية الاجتماعية للإنفاق تنطوي على تحويل الإنفاق الحكومي الاجتماعي لمحاربة الفقر، فكل مصلحة يجب أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية بأقل تكلفة.

5- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق اللازم والتوقيت المناسب له: هذا العنصر يستوجب أن يكون الإنفاق في حدود الوضع الأمثل له وأن يتم الإنفاق في الوقت المناسب دون تأخير أو تقديم نظرا لما لهذين العنصرين من تأثير واضح على عملية ترشيد الإنفاق الحكومي. فإذا كان الإنفاق لا يشبع حاجة فهو إنفاق سفيه، كاستعمال مصابيح الإنارة العمومية نهارا أو أن يتم تقديم مرتبات أو مكافآت دون أن يقابل ذلك تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع أو منح الإعانات لمن لا يحتاجها. فكل هذا الإنفاق غير مبرر وفي المقابل لا يتم الإنفاق رغم وجود الحاجة وتوفر المال ما يعد سلوكا غير رشيد وغالبا ما يحدث التشوّه الإنفاقي في الإنفاق الجاري من أجور ومكافآت ودعم وإعانات؛ إذ أن هناك حاليا الكثير من الأجور وملحقاتها أكبر من الحجم والمقدار الصحيح وفي المقابل كثير من الأجور وملحقاتها أقل من الحجم والمقدار الصحيح ولكل مضاره وسلبياته، فقلة الأجور إضافة إلى ما تحدثه من معاناة ومن آثار غير مباشرة وعلى الكفاءة الإدارية فإنها مدعاة للاختلاس والرشوة والتهاون في العمل وعدم بذل الجهد الكافي فيه، وزيادة الأجور عن الحجم الأمثل مدعاة للإسراف والتبذير والفساد والتضخم، من هنا يتبين أن عملية ترشيد الإنفاق

تنصرف إلى النظر الدائم المستمر لحجم الإنفاق وضرورة أن يكون بالحجم الأمثل أو قريبا منه من جهة ومن هيكل الإنفاق من جهة أخرى، حيث يعاد النظر في ترتيب الإنفاق وفي زيادة بعضه وإنقاص البعض الآخر بين الحين والآخر[1].

6- توافر المعلومات المالية: ينبغي توافر المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال، ما يسمح بتتبع حركة واتجاه الإيرادات والإنفاق مستقبلا بناءا على طرق مختلفة للتنبؤ وعلى أسس أكثر واقعية بالإضافة إلى الإدراك بأن الجهات المعنية قادرة على التحصيل أو الإنفاق.

ثانيا: مقومات نجاح ترشيد الإنفاق الحكومي

تعتبر سلامة عملية ترشيد الإنفاق الحكومي وتكامل عناصرها خطوة ضرورية لوجود إنفاق حكومي رشيد لكنها غير كافية بمفردها، إذ أنها بحاجة إلى جملة من المقومات ليتم إنجاز هذه العملية على النحو المطلوب، هذه المقومات تتمثل في[2]:

1- إدارة سياسية قوية وكفاءة أجهزة الدولة: من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يثير حساسيات بين الفئات المتعارضة المصالح، خاصة إذا كان هناك مجال لإمكانية إعادة النظر في قرارات التخصيص. عليه يعد وجود حكومة قوية تجابه مثل هذه التحديات أمر ضروري يعزز عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة على اتخاذ القرار يستوجب الكفاءة في أجهزة الدولة وحسن إدارتها؛ لأن توافر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في ظل غياب جهاز إداري كفء يقوم بالإشراف على المرافق والهيئات العامة وممارسة الوظائف المحددة له يضعف عملية ترشيد الإنفاق وقد تخرج عن مسارها، ليفتح بذلك المجال أمام أصحاب المصالح لتعظيم منافعهم وتنصلهم من أداء واجبهم الضريبي، الأمر الذي ينعكس سلبا على حصيلة الإيرادات العامة كما هو الحال في العديد من الدول النامية[3].

2- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: يجب تطبيق كل ما تم التوصل إليه عن طريق الخبرة حول ترشيد الإنفاق الحكومي، كما يجب العمل على إقامة سياسة اقتصادية متينة وحكيمة تعكس قوة الحكومة التي يجب أن تتحلى بالقدرة على الاستماع والاقتناع وتقبل الاقتراحات والانتقادات بكل موضوعية، كما يجب أيضا أن يتميز أفراد المجتمع بالنصح وقول الحق ويجبر

[1] شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص ص 266-267.
[2] المرجع السابق، ص ص 270-273.
[3] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 100.

الحاكم على الالتزام به وفي هذا أيضا تطبيق لمبدأ الشورى الذي يعد عاملا داعما لترشيد الإنفاق[1].

3- توفر نظم محاسبة ورقابة فعالة: لتتمكن الحكومة ومختلف الجهات المعنية من التعرف وبوضوح على كل ما يتم إنفاقه في مختلف المجالات، يجب على الدولة أن تلتزم بتوفير هذه النظم وبنشر نتائجها، الأمر الذي يمثل تحديا أمام جدية الدولة فيما ستقوم به وفيما ترغب في تحقيقه، فبقدر ما تتمكن الدولة من رفع هذا التحدي بقدر ما تثبت نجاحها في ترشيد الإنفاق الحكومي وتثبت فعالية السياسة المنتهجة.

4- تصعيب إمكانية وصول الدولة إلى مزيد من التمويل العام: فكلما كان وصول الدولة إلى المزيد من مصادر التمويل سهلا كلما كان ذلك مدعاة للزيادة والتوسع في الإنفاق لتتراجع بذلك عملية ترشيد الإنفاق وتحيد عن مسارها، في حين أنّه إذا كان من الصعوبة بما كان الحصول على مزيد من مصادر للتمويل فإن ذلك يشجع أكثر على ترشيد الإنفاق الحكومي والالتزام بضوابطه بشكل أفضل.

5- تجنب مزاحمة القطاع الخاص بعد إقامة المشاريع العامة: فقد بات من المسلم به في الوقت الحالي أن إقامة المشاريع العامة يساهم بقوّة في زيادة عجز الموازنة، فقد وصل صافي التحويلات السنوية من الميزانية لفائدة تلك المشاريع إلى نحو05% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، في حين أنه كان بإمكان القطاع العام تحقيق فائض مالي إذا تم استبعاد التحويلات المباشرة إلى المشاريع العامة، فضلا عن ما ترتبه تلك المشاريع من آثار سلبية على كل من الشفافية والمساءلة، هذا ويمكن الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز العديد من المشاريع التي تحتكر الدولة إنجازها وبتكاليف أقل لأن القطاع الخاص يكون أكثر حرصا في الإنفاق على مثل هذه المشاريع سعيا منه لتحقيق أكبر ربح ممكن، أما قيام الدولة بها فطالما كان مدعاة للتبذير والاختلاس في ظل غياب رقابة فعالة ما يزيد من تكاليف إنجاز هذه المشاريع ليحيد بذلك الإنفاق عن الترشيد. لذا يجب أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط تحد من تدخلها في المشاريع التي يمكن أن يعهد بها للقطاع الخاص، كما يجب عليها أن تراجع دورها في النشاط الاقتصادي على النحو الذي يضمن ترشيد الإنفاق الحكومي[2].

6- الالتزام المحدد والصريح بتحقيق العدالة الاقتصادية: عندما تتمتع الدولة بإدارة وإرادة سياسية قوية عليها أن تعلن صراحة التزامها بتحقيق هذا الهدف وأن تثبت سعيها الجاد لتحقيقه وتكمن أهمية ذلك في الترشيد الفعال للإنفاق الحكومي، لأن تحقق ذلك في ظل غياب العدالة

[1] فرج شعبان، مرجع سابق، ص 93.

[2] المرجع السابق، ص 93.

الاقتصادية يعد ضربا من الخيال، لذا يجب على الدولة أن تراعي أن يكون توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن الإنفاق الحكومي وفقا لمبادئ العدالة، فلا تنحاز إلى فئة من فئات المجتمع على حساب الفئات الأخرى، كما أن عدالة الإنفاق الحكومي على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي بل تتعداه إلى ضرورة تمكين الفئات الفقيرة خاصة في المجتمع من الاستفادة من الخدمات العامة بشكل مجاني كخدمات التعليم والصحة.

المطلب الثالث: أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي

ظهرت اتجاهات حديثة لإصلاح سياسات الإنفاق الحكومي تستهدف وبشكل أساسي ترشيد الإنفاق، من خلال اتباع أساليب من شأنها أن تساهم في التقليل من الهدر والإسراف والتبذير في الإنفاق هذه الأساليب تتمثل في:

أولا: أسلوب تخفيض الإنفاق الحكومي

وفقا لهذا الأسلوب يجب على الدولة أن تتخلى عن الأنشطة والخدمات التي يمكن أن تعهد بها للقطاع الخاص، كما يجب عليها العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بالنسبة للخدمات التي لا يمكن أن يقوم القطاع الخاص بها كالخدمات الاجتماعية والأمن، كما أن هذا التخفيض في الإنفاق الحكومي قد يمس النفقات العمومية كالأجور وذلك بتخفيض كتلة الأجور من خلال الضغط على التوظيف العمومي حيث يمكن إلغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق. هذا ويمكن التخفيض عن طريق تقليص حجم الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية، ففي هذا الصدد أدت برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلى إجبار السلطات العمومية على تخفيض الإنفاق الحكومي، إذ انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في 15 دولة عالية المديونية بنسبة تجاوزت ال 18% أوائل الثمانينات، حيث شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضا بنسبة تجاوزت ال 35% في حين انخفض الإنفاق الجاري ب 08 %[1]، كانت هذه الإجراءات تهدف إلى التقليص من عجز الموازنة للدول التي كانت تعاني عجزا كبيرا وكذلك إلى التقليص من حجم المديونية والتحكم فيها بشكل أفضل، كل هذه الإجراءات كانت تندرج في نطاق سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي لكن دون مغالاة حتى لا تصبح آثارها سلبية[2].

[1] قدي عبد المجيد، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**"، الطبعة الربعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 192.

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 101.

ثانيا: أسلوب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي

يكون ذلك من خلال تغيير هيكل الإنفاق الحكومي، الاهتمام والتركيز على المجالات التي تزيد الإنتاجية وتساعد على تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب عن طريق[1]:

1- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: من خلال العمل على إقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، ذلك لأن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون مرتفعة وتصبح فعالة عندما تندرج في نطاق سياسة عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، كما أنه من المفيد التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة لا الأنشطة التي تنافسها.

2- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: وذلك عن طريق تخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في بعض المجالات كالتعليم والصحة، كما أن عدم كفاية الإنفاق على الصيانة تؤدي إلى التدهور السريع في رأس المال المادي.

3- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: وذلك بالموازنة بين الأثر الذي يمكن أن يخلفه خفض الأجور والرواتب بالنسبة للكفاءات الإدارية والفنية، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى تثبيطه للعمل وخفض الإنتاجية، ولكون القطاع العام ملاذ للعمالة فستنتج عنه تكاليف إضافية دون مقابل، لذا يجب العمل على إقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام والبحث عن أفضل البدائل التي يمكن أن يستخدم فيها الإنفاق الحكومي، والقيام بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر.

4- العمل على محاربة التبذير والإسراف في الاستهلاك العمومي: وذلك من خلال العمل على تخفيض بعض أشكال الاستهلاك الحكومي، خاصة ذلك الذي يكون أقل إنتاجية أو عديم الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع العام في الادخار الوطني والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

ثالثا: أسلوب ترشيد الإنفاق الحكومي في مجال تخفيف التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء

وفقا لهذا الأسلوب يتم ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن[2]:

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 192.

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص 102-103.

1- تحقيق النمو الاقتصادي: ويقصد بذلك أن يتم ترشيد الإنفاق في كافة المجالات الاقتصادية على النحو الذي يؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل والموارد المالية للدولة التي يمكن أن يتم تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل.

2- إعداد برامج إنفاق توجه لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل: ويكون من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب توفير وتقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين بالإضافة إلى العمل على تحسين الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير أساليب التعليم والتدريب.

3- إعداد برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء: يكون الهدف من هذه البرامج رفع وتحسين المستوى المعيشي لفئة الفقراء من خلال تأمين التغذية والرعاية الصحية الأولية بالإضافة إلى توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشاريع الصرف الصحي، على أن يكون ذلك في ظل رقابة محكمة على التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن الرفع من كفاءتها.

رابعا: أسلوب تخطيط وضبط الموازنة العامة

ترشيد الإنفاق الحكومي يتطلب إصلاحا في مجالات تخطيط المالية العامة وفي إعداد الميزانية، تنفيذها ورقابتها كما يلي[1]:

1- تخطيط المالية العامة: ينطوي تخطيط المالية العامة على صياغة برنامج استثمار يقسم إلى مراحل ويتم تقدير احتياجات الإنفاق الجاري وتقييم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الاقتراض لفترة من الزمن تتراوح بين ثلاث و خمس سنوات.

2- الميزانية السنوية: بعد إعداد وصياغة برنامج الاستثمار يمكن إعداد ميزانية شاملة لمدة سنة من سنوات الخطة متوسطة المدى ويجب أن تكون الخطط والميزانيات تهدف إلى تشجيع كفاءة اتخاذ القرار بناءا على مفاضلات واضحة وصريحة بين الوكالات، البرامج والمشاريع، كما يجب أن تخضع الميزانية لقيود صارمة.

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص 194-195.

3- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والإنفاق: وذلك من خلال زيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

خاتمة الفصل

برز الإنفاق الحكومي واكتسب مكانة هامة ومتميزة ضمن الأدب الاقتصادي ورغم اختلاف نظرة الفكر الاقتصادي له إلا أنه كان ولا يزال وسيلة مهمة في يد الدولة يمكن من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي ككل وتوجيهه بما يساعد على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد. فتم في هذا الفصل الوقوف على أهم الأدبيات الخاصة بالإنفاق الحكومي من خلال محاولة إظهار مكانته في ظل الأفكار والمدارس المختلفة، التي شهد فيها الإنفاق الحكومي تطورات تزامنت مع تطور دور الدولة في كل فكر.

ففي الفكر الليبرالي الرافض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كان النظر إلى الإنفاق الحكومي محدودا في حدود تدخل الدولة دون أن يكون آداة يمكن بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي، بعدها ولما اتسع دور الدولة أخذ حجم الإنفاق يتزايد من سنة إلى أخرى ليبرر هذه الزيادة العديد من الأسباب التي تراوحت بين أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، هذا وقد زادت أهميته حين برز كأداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها للتأثير بشكل مباشر على متغيرات النشاط الاقتصادي.

وبعيدا عن هذه المدارس الفكرية الوضعية كان الفكر الإسلامي سباقا حين خص الإنفاق الحكومي بمكانة خاصة ومتميزة بتميز وسمو الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إذ أن استخدام الإنفاق الحكومي كان من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي عجزت كل الأنظمة الوضعية عن تحقيقها وتحقيق التوازن بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية في ظل مجموعة المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن ترشيد الإنفاق ركيزة أقرها واستند عليها الفكر الاسلامي لبلوغ الغايات المرجوة من الإنفاق.

الفصل الثاني: جدلية العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: جدلية العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل

أدى تطور واتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي من سنة إلى أخرى لدرجة تم فيها اعتبار هذه الزيادة ظاهرة عامة طويلة الأجل شهدتها مختلف دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي وباختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية هذه الزيادة لم تتوقف عند الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية والثابتة بل تعدتها إلى زيادة مستمرة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي فأصبح من الواضح أن هناك علاقة طردية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشرا هاما يعكس مدى فعالية الأداء الاقتصادي للبلد.

فبرزت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وأصبحت محل اهتمام الكثير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين منذ عقود ولا زالت، كما كانت ولازالت موضع جدل واختلاف دائمين. واستمر ذلك عندما ظهر اختلاف حول طبيعة واتجاه هذه العلاقة حين انقسمت الآراء حولها إلى رأيين متعارضين؛ أحدهما يستند في رأيه على أراء وأفكار المدرسة الكلاسيكية والتي حسبها ووفقا للطرح الذي تبناه فاجنر فإن اتجاه العلاقة السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، أي أن الإنفاق الحكومي يستجيب ويتأثر بالتغيرات التي يشهدها النمو الاقتصادي للبلد، أما الثاني فقد بنى رأيه على فرضية كينز التي ترى أن اتجاه العلاقة السببية يكون من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يؤثر في النمو الاقتصادي.

لذا سيتم في هذا الفصل التعرف على أهم الآراء المفسرة للعلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول– مقاربة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني– قراءة في أهم الأفكار المفسرة للنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث– قانون فاجنر في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛

المبحث الرابع– فرضية كينز في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي

تسعى دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير يعكس إلى حد ما مستوى التطور الاقتصادي للبلد. وفضلا عن كونه مؤشرا هاما لقياس الأداء الاقتصادي فهو يعكس مدى نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة كما يعكس مستوى الرواج أو الركود الاقتصادي للبلد، لذا فهو غالبا ما يحدد كهدف نهائي لأي سياسة اقتصادية لأنه ذو مدلول اقتصادي واجتماعي، فحظي النمو الاقتصادي بأهمية بالغة ضمن الأدب الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي، تعريفه وقياسه

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر هام لقياس مدى نمو اقتصاد البلد خلال فترة زمنية معينة فضلا عن كونه يعكس مدى نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة. وللتعرف على النمو الاقتصادي وجب الوقوف على تعريف هذا المصطلح الاقتصادي لأنه يستخدم لقياس الأداء الاقتصادي للبلد وعلى أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياسه وذلك على النحو الموالي:

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المصطلحات التي لقيت اهتماما كبيرا ضمن الأدبيات الاقتصادية، فتعددت التعريفات التي قدمت له والتي رغم تعددها إلا أنها كانت تتفق على أنه يعبر عن: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"، التي تتجلى من خلال: "الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1].

ويمكن استعراض بعض أهم تعاريف النمو الاقتصادي على النحو الموالي:

- النمو الاقتصادي هو: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، ليمكن بذلك القول أنّ النمو الاقتصادي يعني التوسع الاقتصادي الذي يعد زيادة مستمرة في الإنتاج، ليكون بذلك عبارة عن محطة للتوسع المتتالي للاقتصاد[2]،

[1] بن قدور أشواق، **"تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005"**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 63.

[2] جلال خشيب، **"النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات "**، شبكة الألوكة، ص 05. على الرابط الالكتروني:
www.4kotoob.com/2017/12/blog-post_229.html

❖ عرف "**سيمون كزنتس**" "**S .Kuznets**" النمو الاقتصادي للدولة بأنه: "الزيادة في قدرتها على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، تكون هذه الزيادة المضطردة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[1]، فيكون بذلك النمو الاقتصادي نتيجة للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية، هذا التعريف يقوم على أسس ثلاثة تتمثل في[2]:

✓ أن استمرار الزيادة في الإنتاج الوطني إنما هي انعكاس للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير السلع والخدمات كما تعد إشارة للنضج الاقتصادي للبلد،

✓ التكنولوجيا المتقدمة هي أساس أو شرط مسبق وضروري لاستمرار النمو الاقتصادي واستدامته،

✓ لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد أن يصاحب ذلك تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، لأن الابتكارات التكنولوجية دون أن تصاحبها ابتكارات اجتماعية لا قيمة لها.

❖ يرى "**ريمون بار**" أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزّيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" في حين يرى فرانسوا بيرو بأن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشّر إيجابي في بلد ما"[3].

بناءا على ما سبق من تعاريف للنمو الاقتصادي يتضح أنّه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط والتي تتمثل في[4]:

✓ يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس في الدخل الإجمالي فقط، الأمر الذي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في النمو السكاني، ليكون بذلك:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

---

[1] بن زيدان حاج، "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا –دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 02.

[2] حمداني محي الدين، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 05.

[3] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 09.

[4] كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص 17-18.

- ✓ يجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية لا إسمية، فتحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يستوجب أن يكون معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار أي أكبر من معدل التضخم، لأن هناك إمكانية لحدوث زيادة في قيمة الدخل سببها ارتفاع الأسعار فقط ليكون بذلك:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد – معدل التضخم

- ✓ يجب أن تكون الزيادة المحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مستمرة مستقرة؛ فالزيادة المستمرة يجب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي ولا يجب أن تكون بسبب ظروف طارئة كحصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب حدوث ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها إلى الخارج لظروف معينة، كما حدث عند ارتفاع أسعار النّفط سنة 1973، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، لتتراجع هذه الزيادة بانخفاض أسعار النفط في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. هنا يعتبر النمو عابرا سرعان ما يزول بزوال سببه، كما يجب أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد من الدخل الحقيقي مستقرة أي يجب أن لا يكون معدلها معرضا للتقلبات الشديدة من فترة إلى أخرى، وبتحقق هذا الشرط يمكن تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستديم لا يتأثر بالتغيرات الظرفية للتغيرات التي قد تطرأ على متغيرات النشاط الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن التوصل إلى القول بأنه تعبير كمي عن الزيادة المستمرة، المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على المدى البعيد؛ أي أن الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما يجب أن تؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي ارتفاع القوة الشرائية للفرد، على أن يدل النمو على التوسع الاقتصادي غير المتعمد الذي يركز على التغير الكمي، غير أن هذا الأخير يرتبط أكثر بالدول المتقدمة ويقاس بالناتج الوطني الإجمالي؛ ليكون بذلك معدل النمو السنوي عبارة عن التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة إلى أخرى بالأسعار الثابتة.

غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن النمو لا يترافق بالضرورة مع نمو أو زيادة رفاهية المجتمع، إذ أنه[1]:

[1] حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 07.

- ❖ يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات دون أن يهتم بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد سواء كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة ولا بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها،
- ❖ لا يركز على نوعية التغير في الإنتاج؛ لأنه لا يوضح أهمية القطاعات الاقتصادية ويكتفي بالتغير الكمي الإيجابي في بعض المتغيرات القابلة للقياس،
- ❖ يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المسوقة ويهمل التي تنتج وتستهلك دون عرضها في السوق، لذا فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي،
- ❖ لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو، الأمر الذي يجعل المنتجات تباع بأقل من سعرها بسبب إهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية،
- ❖ اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط وإغفال الأنشطة الموازية.

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مؤشر كمي صريح يعكس الأداء الاقتصادي كما تتوضح من خلاله العلاقة بين مدخلات ومخرجات اقتصاد البلد لتتوضح بذلك أهمية قياسه، فالنمو الاقتصادي يعبر عن التغير الحاصل في الناتج الداخلي "المحلي" للبلد كما أنه يعبر عن الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، لذا يمكن قياسه باستخدام عدة مؤشرات واعتمادا على مقاييس متنوعة.

1- مؤشرات النمو الاقتصادي: تتمثل المؤشرات المستخدمة في التعبير الكمي عن النمو الاقتصادي في:

1.1- الناتج الوطني الإجمالي(PNB): يعبر عن مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الإجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة[1]، فالناتج الوطني الإجمالي مفهوم يعبر عن التدفق وغالبا ما يتم قياسه كمعدل سنوي، لأنه آداة لقياس القيمة السوقية للإنتاج المتدفق في اقتصاد ما كل سنة، ويدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي[2]:

- ❖ السلع النهائية؛ أي تلك السلع التي تكون بين يدي مستخدمها النهائي، حيث أن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة ما هي فقط ما يحسب في الناتج الوطني الإجمالي،

[1] بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 43.

[2] بن عصمان محفوظ، "**مدخل في الاقتصاد الحديث**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 48-49.

❖ السلع التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية "السنة" هي التي تدخل في الحساب، ذلك أن الناتج الوطني الإجمالي مقياس للإنتاج الجاري، لذا فإن تبادل السلع أو الأصول التي تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي الجاري.

يمكن استعمال الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر يقيس مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، إذ أن قياسه من سنة لأخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

2.1- الناتج المحلي الإجمالي (PIB): يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعني من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فترة زمنية معينة، يستبعد هذا التعريف ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج لقاء مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، كما يستبعد دخول المواطنين الذين يقيمون بالخارج[1]، فالناتج المحلي الإجمالي يعبر عن قيمة الإنتاج الاقتصادي النهائي المحقق داخل البلد أو الرقعة الجغرافية بغض النظر عن جنسية ملاك عوامل الإنتاج.

فالناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يعد كل منهما مجمع اقتصادي وتربط بينهما علاقة متينة، حيث يتوقف الانتقال من أحدهما إلى الأخر على الفرق الحسابي بين دخل عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة على التراب الوطني والموجه أو المدفوع إلى للخارج (لدولها الأصلية) ودخل عناصر الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج والموجهة للداخل، ويعرف الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بصافي دخل ملكية عناصر الإنتاج من وإلى الخارج، ليمكن التعبير عن العلاقة بين هذين المجمعين كما يلي:

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة بالتراب الوطني

3.1- الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان وينطوي على تقدير حصة الفرد من السلع والخدمات في بلد ما ومقارنتها بحصص الأفراد في بلدان أخرى، يعتبر هذا المؤشر كقياس عيني للنمو لأنه يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه[2]، يعتبر هذا المؤشر الأكثر صدقا واستخداما إلا أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعوبات لدى البلدان النامية الأمر الذي يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق التقدير والقياس، كتلك التي تقوم على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان أو تلك التي تعتمد على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع

[1] نمر محمد الخطيب، صديقي مسعود، "**التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 22.

[2] بن قدور أشواق، مرجع سابق، ص 64.

السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج[1]، لذا لاقى هذا المؤشر جملة من الانتقادات لعل أهمها[2]:

- ❖ يعتبر مقياسا تحكميا؛ أي أن استخدامه ينطوي على ضرورة وجود متوسط للدخل الفردي الذي يعتبر حدا فاصلا بين الدول المتقدمة والدول النامية، بالتالي تعتبر الدول التي تتمتع بمتوسط دخل فردي أعلى من هذا الحد دولا متقدمة، أما التي تتمتع بمتوسط دخل فردي أقل من هذا الحد دولا نامية، ليعكس بذلك مستوى معيشة الأفراد كأحد مظاهر الاقتصاد دون النظر إلى الاعتبارات الاجتماعية، الهيكلية أو الاقتصادية،
- ❖ اختلاف تعريف الدخل والناتج الوطني بين الدول، فبعضها تستبعد ذلك الجزء من الدخل المتأتي من قطاعات غير منتجة بينما تستبقيه أخرى، وحتى مع تعريف محدد للدخل الوطني تثور مسألة شموله أو عدم شموله لفئات معينة من السلع والخدمات. فاستبعاد الدخل المتولد في قطاع الاكتفاء الذاتي الذي يتم فيه الإنتاج بغرض الاستهلاك المباشر من حسابات الدخل الوطني يؤثر بشكل كبير على المقارنات الدولية، لأن هذا القطاع يمثل أهمية كبيرة في الدول النامية وتكاد تكون معدومة في الدول المتقدمة الأمر الذي يؤدي إلى تحيز النتائج إلى صالح الدول المتقدمة،
- ❖ تأثر الدخل الوطني لأي دولة بطبيعة السلع والخدمات المنتجة فيها وبالتالي بهيكل أسعارها النسبية، فاستخدام الهيكل السعري للدول المتقدمة لتقدير الدخل الوطني للدول النامية سيؤدي إلى تقديرات متحيزة لصالح الدول المتقدمة، من جهة أخرى تثير المقارنات الدولية قضية تحويل الدخول إلى عملة دولية واحدة إذ يتم استخدام معدل صرف معين يتم على أساسه التحويل من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية مع العلم أن أسعار الصرف في الدول النامية تستخدم كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية وهي في الغالب أسعار صرف ثابتة لا تعكس الواقع، لذا يؤدي استخدامها إلى تحيز في غير صالحها وحتى مع افتراض حرية أسعار الصرف فإن المقارنات الدولية بين متوسطات الدخل الفردي لن تكون ذات دلالة كبيرة، حيث أن سعر الصرف شديد التأثر بالسلع والخدمات الداخلة في نطاق التجارة الدولية، لذا فهو لا يعكس القوة الشرائية للعملة المحلية بالنسبة للسلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية،

---

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 23.

[2] أحمد مصطفى البطران، "**العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص ص 30-31.

- ❖ انتقال متوسط الدخل الفردي من مستوى سائد في الدول النامية إلى مستوى آخر سائد في الدول المتقدمة لا يعني بالضرورة انتقال الدولة من نامية إلى متقدمة،
- ❖ التكلفة الاجتماعية لارتفاع متوسط الدخل الفردي؛ إذ لا يمكن التغاضي عن هذه التكلفة من أجل الوصول إلى مستويات مرتفعة من الدخل كمشاكل التلوث التي تصاحب عمليات التصنيع والتحضر أو استخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يجب هنا الإشارة إلى أنه لقياس معدل النمو على المستوى الفردي يتم استخدام طريقتين هما:

- طريقة معدل النمو البسيط؛ إذ يتم قياس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى،
- طريقة معدل النمو المركزي؛ يتم قياس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

2- مقاييس النمو الاقتصادي: لقياس النمو الاقتصادي يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من المقاييس هي:

1.2- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: هي تلك المعدلات التي يتم حسابها استنادا على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، فرغم التحفظات على المقياس التي ترجع أساسا إلى سوء التقدير، إغفال أثر التضخم أو نسب التحويل فيما بين العملات إلا أنه يعد أفضل المقاييس وأسهلها، لا سيما بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات[1]، ويمكن هنا التمييز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية كما يلي[2]:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يتم قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر البيانات المتحصل عليها سنويا، هكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة عن طريق هذه البيانات، يناسب هذا المقياس دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، ويعتبر كل من معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني من أهم المؤشرات المستخدمة[3].

---

[1] زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014، ص43.

[2] بدر شحدة سعيد حمدان، "**تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 10.

[3] رنان مختار، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 45.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج بسبب التضخم يصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار؛ أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويصلح هذا المقياس عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم عند القيام بدراسات اقتصادية دولية مقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية لاختلاف أسعار الصرف، ويستخدم هذا المقياس في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2.2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات علاقتها بمعدلات النمو السكاني كمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي كعدد الأطباء لكل ألف نسمة أو نصيب الفرد من طول الطريق العامة[1].

3.2- مقارنة القوة الشرائية: تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم على مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي. حيث أنّ القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما تتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري، بعدها تقوم وفق هذا المقياس بترتيب الدول من حيث درجة التقدم والتخلف[2]، من عيوب هذا المقياس أنّه يكون علاقة تعسفية بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة المحلية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في الأسواق الدولية، لذا تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، فتم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية[3].

[1] زكاري محمد، مرجع سابق، ص43.

[2] بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 11.

[3] زكاري محمد، مرجع سابق، ص45.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي، خصائصه، مراحله وأنواعه

يتميز النمو الاقتصادي عن غيره من المؤشرات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص كما أنه يمر بعدة مراحل ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة للنمو الاقتصادي وذلك على النحو الموالي:

أولا: خصائص النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي عاملا أساسيا لرفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، كونه يساهم في زيادة السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، فضلا عن كونه يرتبط بالأهداف الاقتصادية.

لذا فقد حدد "**سيمون كزنتس**" ست خصائص للنمو الاقتصادي مع الإشارة تحديدا إلى الدول المتقدمة، هذه الخصائص[1]:

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: حققت الدول المتقدمة حاليا منذ 1770 إلى الآن معدلات مرتفعة لنمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي والنمو السكاني، حيث بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في تلك الدول خلال ال 200 سنة الماضية حوالي 02%، بينما بلغ معدل النمو السكاني 01%، أما الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي فقد بلغت نسبة نموه 03%، وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، هذه المعدلات تضاعفت بشكل غير مسبوق مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية، إذ تضاعف نصيب الفرد من الناتج بحوالي 10 مرات ومعدل النمو السكاني بحوالي 04 إلى 05 مرات، أما معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي فقد تضاعف بحوالي 40 إلى 50 مرة.

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: تتمثل هذه الخاصية في الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج؛ فقد أكدت دراسات البنك الدولي أن إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، حيث تعكس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كفاءة استخدام مدخلات عملية الإنتاج، وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة.

---

[1] وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص ص 10-12.

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد: حقق النمو الاقتصادي عبر التاريخ في الدول المتقدمة المعاصرة هذه الخاصية التي تعكس المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي المصاحب لعملية النمو، يتمثل هذا التغير في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ومنذ وقت قريب تم التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي وكل هذا التغير مصحوب بتغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية التي انتقلت من وحدات أسرية وشخصية إلى وحدات غير شخصية ووطنية وإلى وحدات متعددة الجنسيات، فضلا عن التحول في الوضع المهني للقوى العاملة التي انتقلت من أنشطة زراعية في الريف إلى أنشطة صناعية وخدمية في المناطق الحضرية، حيث أن معظم القوى العاملة في الدول الصناعية تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بشكل كبير وبأعداد متزايدة.

4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي، السياسي والإيديولوجي: عادة ما يكون التغير في الهيكل الاقتصادي لأي بلد مصحوبا بتغيرات في الاتجاهات، المؤسسات والإيديولوجيات ليحدث بذلك تحول حضري في المجتمع، هذا التحول له مجموعة من المظاهر أهمها:

1.4- الرشادة: حيث يتم تحديث طريقة التفكير، العمل، الإنتاج، التوزيع والاستهلاك؛ إذ يجب تطبيق أساليب جديدة في جميع المجالات، دون أن يقتصر ذلك على امتلاك الأدوات واستخدامها، بل يجب أن يصاحبها تفكير حديث.

2.4- التخطيط الاقتصادي: يتم الحديث عن التخطيط الاقتصادي بالمعنى الواسع للكلمة في حالة وجود أهداف تنموية مصاغة من قبل الهيئات السياسية المسؤولة وبوجود جهاز تخطيطي وتحضير للخطة؛ أي بوجود واستخدام أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجو بلوغها من هذه الخطة والتي تنحصر أساسا في النمو الاقتصادي، التوظيف الكامل واستقرار مستوى الأسعار، غير أن أولويات هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لاختلاق مستويات النمو والتقدم بين الدول، ويمكن أن تظهر ملامح هذا التخطيط الاقتصادي في الواقع عندما تتركز الجهود على تعبئة وتطوير موارد المجتمع المادية، البشرية والمالية من أجل الوصول إلى تنمية القوى المنتجة المادية والبشرية وتوسيع وتنويع قدراتها الإنتاجية مما يؤدي وباستمرار إلى زيادة وتحسين إنتاجية العمل الاجتماعي، فمثل هذه المحاولات تعزز التخطيط للمدى البعيد لأنها تشمل الاستثمارات الجديدة لتأمين النمو الاتساعي الأفقي عن طريق استحداث المشاريع الأساسية وإنشاء المزارع وغيرها من المؤسسات الجديدة على أن يتم احترام الجوانب الأخرى المتعلقة بالاستثمارات التعويضية ومختلف الجوانب الاجتماعية المرتبطة بذلك [1].

[1] مجيد مسعود، "**التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**"، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص ص 12-13.

وينبغي أن يتم هنا التمييز بين نوعين من التخطيط الاقتصادي هما[1]:

أ- **التخطيط المقاوم للتقلبات الدورية:** يهدف إلى تحقيق مستوى من الطلب الفعال في إطار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم وفي إطار الرغبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبما يسمح بتحقيق التوظيف الكامل لرأس المال والقوة العاملة وغيرها من موارد اقتصادية، هذا النوع من التخطيط تتبعه الدول المتقدمة لأنها قد وصلت إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي فضلا عن ذلك فهي تسعى إلى المحافظة على استقرارها الاقتصادي من خلال مقاومة اتجاهات كل من الكساد والتضخم.

ب- **التخطيط للتنمية:** هذا النوع تطبقه الدول النامية والمتخلفة لأنها تعرف اختلالات وتشوهات واضحة في اقتصادها، لذا فإن التخطيط لأجل التنمية في هذه الدول يهدف إلى:

- ✓ تهيئة الإطار الملائم للتنمية وإحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني بإزالة معوقات التنمية التي تعيق النمو وبإنشاء الهياكل الأساسية وتغيير البنيان الاقتصادي للدولة ومن ثم العمل على إحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية والسياسية،
- ✓ تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

3.4- تحسين الاتجاهات والمؤسسات: من أجل زيادة كفاءة العمال، تشجيع المنافسة الفعالة تحقيق الحراك الاجتماعي، تشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا، الكفاءة، احترام الوقت، الالتزام، الأمانة، التعاون، القيادة، الاعتماد على الذات، الاستقامة، النزاهة وبعد النظر.

5- الإمداد الاقتصادي الدولي: تظهر هذه الخاصية دور الدول المتقدمة على الساحة الدولية فطالما أن هناك ميل تاريخي للدول المتقدمة للسيطرة على المواد الأولية وعلى اليد العاملة الرخيصة والبحث عن أسواق لمنتجاتها الصناعية، هذه الأنشطة الاستعمارية أصبحت ممكنة من خلال التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجالي المواصلات والاتصالات، فكان لهذا التطور الفضل في العولمة، الأمر الذي فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، فتمكنت بذلك الدول المتقدمة من إحكام سيطرتها على المواد الأولية للدول الفقيرة كما تمكنت من جعل هذه الدول أسواقا لمنتجاتها.

6- الإنتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الواضحة في الناتج الإجمالي العالمي خلال القرنين الماضيين إلا أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي مازال محدودا؛ فهو

[1] طلعت الدمرداش إبراهيم، "**التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**"، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، مصر، 2003، ص ص 70-76.

يقتصر على أقل من ربع سكان العالم، لأن أقلية سكان العالم تتمتع بأكثر من 80% من إجمالي الناتج العالمي، بينما الأغلبية لها 20% فقط من إجمالي الناتج العالمي.

ثانيا: مراحل النمو الاقتصادي

مر النمو الاقتصادي في جميع الدول بخمس مراحل تزامنت مع تطور المجتمعات وانتقالها من كونها مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات استهلاكية، هذه المراحل[1]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: أهم ما تميزت به هذه المرحلة:

- ✓ ضعف نسبة الإنتاجية،
- ✓ غياب التطور التقني،
- ✓ توقف النمو بسبب الأزمات الغذائية،
- ✓ سيطرة القطاع الزراعي على باقي القطاعات البدائية الأخرى،
- ✓ غياب الهياكل الاجتماعية بالإضافة إلى غياب الدولة لأن السلطة كانت مركزية في بعض المناطق.

2- مرحلة المركزية وبوادر الانطلاق: بدأت هذه المرحلة مع نهاية القرن السابع عشر وامتدت إلى بداية القرن الثامن عشر، حيث ظهرت بوادر مشجعة للانطلاق من خلال:

- ✓ التفتح على كل ما هو جديد،
- ✓ بداية ظهور التطور التقني،
- ✓ تطور الأسواق ووسائل النقل،
- ✓ ظهور سلطة الدول القوية،
- ✓ وجود مقاولون يتحملون الخطر مع بداية ظهور فكر علمي،

رغم كل هذا لم تحدث انطلاقة حقيقية لأن هذه البوادر كانت موجودة لكنها كانت بطيئة.

3- مرحلة الانطلاق: قام المجتمع خلال هذه المرحلة بالتخلص من القيود والمعوقات التي تعيق النمو المستقر، فتمت عملية الانطلاق في فترة وجيزة "ثلاثون سنة تقريبا" وتمثلت المقومات التي أسست لعملية الانطلاق في:

- ✓ اتجاه جزء كبير من المجتمع نحو مشاريع النمو والتطور،
- ✓ تضاعف التطور التقني وانتشاره،
- ✓ الزيادة في نسب الاستثمار التي انتقلت من أقل من 05% إلى أكثر من 10%،
- ✓ تسارع الإنتاجية،

[1] بوغزالة محمد نجلة، "**الوساطة المالية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص ص 133-135.

- ✓ التطور السريع للصناعات رغم أنه لم يكن بنفس الوتيرة في جميع الدول مع نسبة نمو بين 02% و05%.

4- مرحلة التوجه نحو النضج: بعد ما يزيد عن أربعين سنة من مرحلة الانطلاق وفي نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للبلدان الصناعية بدأ التطور التقني يتكثف، بالإضافة إلى جهود الاستثمار حيث تم تطوير عدة قطاعات جديدة لم تكن موجودة من قبل كالكيمياء والخدمات.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع: شهدت هذه المرحلة زيادة سريعة في دخل الفرد والتي ظهرت آثارها على الاستهلاك الذي تزايد، تعدد وتنوع بسرعة.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي هي:

1- النمو التلقائي: هو النمو الذي حدث تاريخيا عند انتقال المجتمع من إقطاعي إلى رأسمالي عبر مسارات تاريخية اجتماعية أدت إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل سوق منتج[1].

ويعكس النمو التلقائي النمو المستمر في الدخل الوطني الحقيقي الذي يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون أي تخطيط أو سياسة عمل على المستويين المحلي والوطني، يحدث هذا النوع من النمو ببطء وبشكل تدريجي ويمر في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، أما دور الدولة فيكون مساعدا ومكملا للسوق[2].

2- النمو العابر: النمو العابر هو نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة سرعان ما تزول، هذه العوامل غالبا ما تكون خارجية وبزوالها يزول هذا النمو ولا يتميز النمو العابر بالثبات والاستمرار وهو النمط الذي يميز الدول النامية[3]، حيث يحدث استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية وفي ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذا فهو غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو دون تنمية[4]، فمثلا عندما ترتفع أسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية في الأسواق الدولية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مداخيل

---

[1] زقرير عادل، "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 06.

[2] سرين جميل حسن الوحيدي، "**الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص 30.

[3] همام وائل محمد أبو شعبان، "**أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لدول عربية**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 17.

[4] حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 08.

الدول النامية المصدرة لتلك المواد كالنفط، لكن هذه الزيادة سرعان ما تتلاشى بمجرد انتفاء أسبابها.

3- النمو المخطط: النمو المخطط يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، واقعية الخطط المرسومة، فاعلية التنفيذ والمتابعة ودرجة تفاعل المواطنين معها، إطار هذا النوع من النمو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل، هذا النوع من النمو بدوره ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية[1].

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي، مصادره وتكاليفه

يعتبر تحديد مصادر النمو الاقتصادي وتكاليفه عنصرين مهمين؛ فتحديد مصادر النمو الاقتصادي من الأهداف التي تسعى نظريات النمو الاقتصادي إلى تحقيقها في حين يعتبر تحديد تكاليفه والتحكم فيها عاملا مهما ومساعدا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لذا وجب التعرف على كل منهما كما يلي:

أولا: مصادر النمو الاقتصادي

يعد تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي وكيفية التحكم فيها من أهم الأهداف التي تسعى نظرية النمو الاقتصادي إلى تحقيقها، فعملية الإنتاج تعتمد على وسائل الإنتاج المستعملة ويستطيع أي مجتمع أن يزيد الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (مدخلات عملية الإنتاج) أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد التي يمكن أن تتحقق بتحسين نوعية العمل، استخدام آلات وتكنولوجيا جديدة ونظم إدارية أفضل وتطبيق سياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية.

وتعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي تساهم في إحداث النمو الاقصادي أهمها:

1- رأس المال: ينقسم رأس المال إلى قسمين؛ أولهما رأس المال المادي الذي يشتمل على مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج، ليأخذ بذلك شكل رأس المال الإنتاجي وثانيهما رأس المال البشري المتمثل في القوى العاملة المدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل، فعند زيادة رصيد المجتمع من رأس المال بشقيه فإن هذا يعكس قدرته على زيادة التراكم الرأسمالي وعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار، فإن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل ما يزيد القدرة على التكوين الرأسمالي في

[1] بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 09.

الاقتصاد، فزيادة رأس المال المادي تؤدي إلى التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها وتستكمل هذه الاستثمارات المباشرة باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية[1].

2- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني الذي يعبر عن الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا إيجابيا لتحفيز النمو الاقتصادي؛ فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من جهة، كما أن زيادة عدد السكان يؤدي من جهة ثانية إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة حجم السوق، إلا أن هناك خلاف فيما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، لأن تأثير النمو السكاني يتوقف على قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية[2].

3- التقدم التقني: يعتبر التقدم التقني عنصرا هاما يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، فهو عبارة عن مخزون المعرفة المتاحة لمجتمع ما في مدة معينة في مجال الفنون الصناعية والتنظيم الاجتماعي والتي تتجسد في الأساليب الإنتاجية والإدارية للمؤسسات والأفراد والدولة. فالتقنيات المتطورة تستعمل في الإنتاج من أجل إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات. فالتقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال الاستغلال الأمثل لكل عامل وهو لا يقتصر على الاختراعات بل يتعدى ذلك ليشمل وسائل الإنتاج الجديدة، تطوير وتحسين أداء المعدات والآلات والنظم الإدارية والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات[3]. لذا أصبح التقدم التقني في الوقت الحالي واحدا من أهم العوامل المسؤولة على النمو الاقتصادي إن لم يكن أهمها على الإطلاق فحسب "**سيمون كزنتس**" فإن النتيجة التي لا مفر منها هي أن الإسهام المباشر لساعات العمل البشري وتراكم رأس المال يكاد لا يزيد عن عشر معدل النمو في حصة الفرد من الناتج الوطني[4].

4- الموارد الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة وما يحتويه من غابات ومراعي، باطن الأرض بما يحتويه من موارد معدنية ومصادر للطاقة، الموارد المائية المختلفة وما تحتويه من أحياء مائية، الهواء والغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات. فطالما كانت هذه الموارد موضع استغلال اقتصادي فهي موارد اقتصادية وليتحقق ذلك يجب توفر شرطين؛ أولهما المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراج المورد واستخدامه

---

[1] همام وائل محمد أبو شعبان، مرجع سابق، ص ص 21-22.

[2] بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 15.

[3] همام وائل محمد أبو شعبان، مرجع سابق، ص 21.

[4] زقرير عادل، مرجع سابق، ص 12.

أما الثاني فيتمثل في وجود الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها، هذا ويمكن التمييز بين نوعين من الموارد؛ موارد غير متجددة تفنى باستعمالها كالنفط، الغاز الطبيعي، الفحم والمواد القابلة لإعادة التدوير كالمعادن، موارد متجددة بصورة طبيعية كالأراضي الزراعية، الغابات، المراعي، الحيوانات والأسماك وغيرها، كل هذه الموارد الطبيعية تعد مدخلات عملية الإنتاج[1].

تعد ندرة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع من المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، غير أن توفر الموارد الطبيعية في دولة ما لا يعني بالضرورة حدوث أو زيادة معدلات النمو لأن ذلك مرهون بالاستغلال العقلاني والأمثل لهذه الموارد الطبيعية، لأن سوء توزيع هذه الموارد والاستغلال الخاطئ لها والمبني على سياسات اقتصادية غير سليمة يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي، كما أن هناك دول لا تتوفر على الموارد الطبيعية اللازمة لكنها استطاعت استغلال ما هو متاح لها منها بشكل أمثل تمكنت من خلاله تحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي[2].

5- التنظيم الاقتصادي الكفء: الدولة التي تتمكن من زيادة كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج ومن ثمة زيادة معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد، أي ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، ما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية[3].

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

رغم أن النمو الاقتصادي يساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال زيادة دخول الأفراد التي تمكنهم من الإنفاق على السلع التي تساهم في تحقيق رفاهيتهم المرجوة وزيادة العمر المتوقع للسكان نتيجة لتوفير الرعاية الصحية وتحسين بيئة عملهم، فضلا عن مكافحة الفقر من خلال اتخاذ تدابير حكومية كزيادة الدخول والأرباح التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية والتي تمكن الدولة من توفير مناصب العمل ودعم قطاعات الصحة والتعليم التي

[1] زقرير عادل، مرجع سابق، ص 10.

[2] بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 14.

[3] حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 12.

تستهدف الفئات الفقيرة من المجتمع وتحسين الخدمات العامة نوعا وكما، إلا أن النمو الاقتصادي له ثمنه أو ما يمكن التعبير عنه بتكاليف النمو الاقتصادي التي من بينها[1]:

1- التكاليف البيئية والصحية: للنمو الاقتصادي تبعات أقل ما يمكن القول عنها أنها خطيرة من أخطرها التلوث البيئي، كونه أثر سلبا على العديد من الدول المتقدمة التي تسعى دائما إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، فقد تبين أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة العالم تقع في قارة آسيا "الصين، كوريا الجنوبية واليابان"، لذا يمكن القول أن للنمو الاقتصادي السريع ضريبة تتمثل في زيادة حدة التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمقبلة بسبب تعرض الهواء لانبعاث الغازات السامة التي تؤثر على عملية التنفس، فضلا عن تلوث المياه الذي يضر بصحة الأفراد وبأنشطتهم الفلاحية. فدول العالم التي يسير فيها النمو بوتيرة كبيرة يتجه فيها أيضا الإنفاق الصحي نحو الارتفاع بشكل يفوق معدلات النمو الاقتصادي.

2- التكاليف الإنسانية: أدى حدوث النمو وتوسع الأنشطة الاقتصادية ببعض الطبقات الاجتماعية إلى عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة، كالتجار الصغار، الحرفيون والمزارعون الذين يعانون الفقر لتهميشهم من جهة ولتراجع أرباح مشاريعهم من جهة أخرى بسبب الاعتماد على طريقة الإنتاج الموسع.

3- تكاليف التضحية بالاستهلاك: يؤثر ترشيد الاستهلاك على النمو الاقتصادي بشكل واضح كونه يساهم في زيادة التوجه نحو الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخزون رأس المال لزيادة الناتج في المستقبل، لذلك ينبغي على الأجيال الحالية التضحية بقدر معين من الاستهلاك حتى يمكن للأجيال القادمة أن تنعم بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

4- تكاليف التضحية بالراحة الآنية: يتطلب السعي لرفع حجم الناتج ومن ثمة معدل النمو الاقتصادي زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال زيادة حجم العمالة والحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من زيادة حجم الإنتاج، ليتضح أن تكلفة زيادة الحجم الساعي للعمل تعني التضحية بالراحة الآنية التي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.

---

[1] طويل بهاء الدين، **"دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2016، ص ص 95-96.

المبحث الثاني: قراءة في أهم الأفكار المفسّرة للنمو الاقتصادي

كان النمو الاقتصادي محل اهتمام الفكر الاقتصادي منذ القديم بقدم الاقتصاد ذاته، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيكيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي يبحثون في القوى التي تحدد تقدم الشعوب تزامنا مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، فظهرت بذلك إسهامات فكرية عديدة ومختلفة تخص النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الفكر الكلاسيكي والنمو الاقتصادي

يعد الفكر الكلاسيكي من الأفكار الأولى التي احتلت مكانة هامة ضمن الفكر الاقتصادي رغم وجود أفكار التجاريين والطبيعيين قبله ويرجع الفضل في ذلك إلى أن الكلاسيك أول من كتب عن النمو الاقتصادي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كما أنهم عايشوا الثورة الصناعية وتوجه العالم نحو التقدم الاقتصادي عند انتقاله من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، كما أن إسهامات الفكر الكلاسيكي لازالت إلى يومنا هذا تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي.

فكانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح موضع اهتمام المفكرين الاقتصاديين أمثال "**آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماركس**" وغيرهم مستندين في تحليلهم على فرضيات أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة وسيادة حالة التوظيف التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني اعتمادا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي[1].

لذا سيتم التطرق لأهم الإسهامات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي على النحو الموالي:

أولا: آدم سميث والنمو الاقتصادي

تصدى "**آدم سميث**" لمنطق المركنتيلية ودافع بقوة عن سياسات التجارة الحرة وكان أول عالم اقتصاد أكد أن الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك، كما كانت أفكاره لبنة التفكير الاقتصادي المنظم خاصة ما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فقد كان متفائلا إذ كان يرى بوادر توحي بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته وأن "المقياس الحقيقي لثروة الأمة هو ما تخلقه من تيار السلع والخدمات" ليكون بذلك أول من ابتكر فكرة الناتج المحلي الإجمالي

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص 55-56.

الشائعة في علم الاقتصاد حاليا، وأن السبيل لزيادة هذا الناتج إلى حده الأقصى لا يتحقق عند تقييد القدرة الإنتاجية للأمة إنما عند تحريرها وأن هذه الأخيرة تستند إلى تقسيم العمل وما يتيحه من تراكم رأس المال، كما أن للبلد دخل مستقبلي يعتمد على تراكم رأس المال؛ فكلما استثمرت في عمليات إنتاجية أفضل زاد حجم الثروة التي ستتكون في المستقبل، على أن يكون عمل المنظومة آلي في جو من التجارة الحرة والمنافسة[1]؛ أي أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد وفي تحديد أرباح المنتجين الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة إلى إرضاء رغبات المستهلكين وإشباع حاجاتهم، على أن يكون دور الحكومة هو الدفاع الوطني، فرض النظام وتحقيق العدالة وتوفير التعليم لأفراد الشعب وأن تمتنع عن وضع القيود على التجارة الداخلية والخارجية، فيصبح النمو الاقتصادي ثمرة لثلاث ظواهر رئيسية.

كما كان "**آدم سميث**" يعتبر أن العمل مصدرا لثروة الأمم كونه المصدر الوحيد للقيمة لتتحدد بذلك قيمة السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها وما تقسيم العمل إلا وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، فحاول أن يحدد مسؤولية أي عامل من عوامل الإنتاج عن النمو الاقتصادي وأن يحدد السياسة الأنسب التي تساعد على توفير الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع ليتمكن بذلك من أن يقدم نموذجا ديناميكيا يقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي[2]:

- ✓ التركيز على البحث في عملية تراكم رأس المال من خلال كيفية حدوثه والعوامل التي تسببه،
- ✓ التركيز على النمو السكاني؛ حيث ربط النمو الاقتصادي بالنمو الديمغرافي،
- ✓ التركيز على إنتاجية العمل وتأثيرها على النمو.

هذا وقد أكد "**آدم سميث**" على أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار يعتمد بدوره على الادخار الناجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، كما اعترف بأن مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية تلقائية، لأن تقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني ليكون دافعا وحافزا لزيادة عدد السكان وما إن تبدأ معدلات النمو السكاني بالزيادة حتى يرتفع الطلب الفعال وتتسع السوق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار لزيادة الدخل.

من هنا يتضح بأن "**آدم سميث**" كان يرى أن النمو الاقتصادي يكمن في معدل تراكم رأس المال الذي يتحدد بالادخار والاستثمار واعتبره عملية داخلية يؤثر فيها تراكم رأس المال على إنتاجية العمل، الأمر الذي دفعه إلى البحث في نمو الدخل الفردي أولا ثم البحث في أسباب تحسن الإنتاجية التي اعتبر أن تقسيم العمل أكبر مساهم في زيادتها، لذا أكد على أهمية ذلك

[1] إيمون باتلر، "**آدم سميث مقدمة موجزة**"، (ترجمة علي الحارس)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 34.

[2] بوغزالة محمد نجلة، مرجع سابق، ص 139.

وحلل بشكل مفصل خصائصه الرئيسية وأن أكثر ما يفيد العامل هو الدخل الوطني المرتفع ونمو رأس المال كونهما يؤديان إلى ارتفاع الأجور، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن زيادة الطلب على العمل تكون فقط بزيادة الثروة الوطنية وأن المردود الوافر يعتمد كليا على النمو الاقتصادي[1].

وقد اهتم أيضا بمساهمة التقدم التقني، البحث والتطوير في النمو الاقتصادي غير أنه يرى أن هناك قيودا محتملة أو ممكنة قد تعرقل النمو كالعرض غير الكاف من العمال، شح الطبيعة وتآكل حوافز التراكم[2].

ثانيا: دافيد ريكاردو والنمو الاقتصادي

كان "**دافيد ريكاردو**" يتفق مع آدم سميث في تحليل النمو الاقتصادي في عدة عناصر كالناتج الكلي الذي يعتمد على عوامل الإنتاج. غير أنه اختلف معه في المكون الأساسي للنمو والمتمثل أساسا في تكوين رأس المال فضلا عن كونه تحفظ على اهتمام سميث بالقطاع الصناعي.

فقد كان "ريكاردو" يرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان غير أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة وبالتالي قدرتها على الإنتاج محدودة جدا، مما يعني أن النمو سيصطدم لا محالة بالقيود التي تفرضها ندرة الأرض الزراعية الخصبة وقد اعتبر أن توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي كما أنه حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات[3]:

- ❖ الرأسماليون: لهم الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي، كونهم يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ومستلزماته ويدفعون أجور العمال ومن خلال اندفاعهم نحو تحقيق أقصى ربح فهم يقومون بتكوين رأس المال والتوسع فيه الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ العمال الزراعيون: يمثلون أغلبية السكان إلا أنهم أقل أهمية من الرأسماليين، يعتمدون على الأجور وعددهم يتحدد تبعا لمستوى الأجر "أجر الكفاف"، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وبالتالي زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.
- ❖ ملاك الأراضي: يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يقبضونه لقاء استخدام أراضيهم، حيث أن الأراضي الخصبة نادرة وبالتالي تؤدي زيادة كل من السكان وتكوين رأس المال إلى زيادة ندرة أكثر الأراضي خصوبة، الأمر الذي يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة وبالتالي تحمل تكاليف أكبر؛ أي غلة أو عائد أقل مقارنة

[1] إيمون باتلر، مرجع سابق، ص 42.

[2] زقرير عادل، مرجع سابق، ص 20.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 58.

بالأراضي الأكثر خصوبة ما يدفع ملاكها بالمطالبة بثمن لقاء ذلك والمتمثل في الإيجار أي الريع الذي ينشأ بسبب ندرة الأراضي الخصبة[1].

سعى "**ريكاردو**" من خلال تقسيمه هذا للمجتمع إلى البحث في توزيع الدخل إلى ثلاثة حصص رئيسية تمثل الدخول التي تحصل عليها، ليؤكد هنا على نسبة كل حصة منها من الدخل ككل لتتحدد عملية النمو في ضوء ذلك، كما أنه أعطى أهمية للعوامل الفكرية، الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي في عملية النمو الاقتصادي، كما رأى بأن حرية التجارة تعد عاملا ممولا للنمو الاقتصادي لأنها تساعد على تعزيز مبدأ التخصص ومبدأ تقسيم العمل.

ثالثا: روبرت مالتس والنمو الاقتصادي

اشتهر "**روبرت مالتس**" باعتباره زعيما للمدرسة التشاؤمية بنظريته المعروفة باسمه "**نظرية مالتس للسكان**" القائلة بأن عدد السكان إذا لم يضبط سيزيد بمتتالية هندسية كل ربع قرن، في حين أن إنتاج الطعام وفي أحسن الظروف لن يزيد إلا بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة[2] الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث المجاعة، مع ذلك كانت إسهاماته مهمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي رغم اختلاف بعض أفكاره مع غيره من مفكري المدرسة الكلاسيكية.

فقد كان يرى أن النمو يتحدد بالفرق بين أقصى ناتج وطني نهائي منتظر والناتج الوطني الفعلي، وكان يرى أن الاقتصاد يتكون من قطاعين هما الزراعة والصناعة، معتبرا أن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة بسبب ضعف ارتباطها بالتقدم الفني والتقني فإن نقص عوائد الزراعة يجعل دخل الفرد يتراوح عند حد الكفاف، هذا ويؤكد على أن نمو السكان يحبط الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للطلب الفعال فقد كان يرى بأنه ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية غير أنه لا يوجد ما يضمن ذلك، كما اقترح فكرة الحد الأمثل للادخار كونه يرى أن الادخار إلى غاية مستوى معين ضروري ومرغوب فيه لتمويل عملية الاستثمار أما بعده فتؤدي زيادة الادخار إلى تخفيض الاستهلاك لينخفض بذلك الطلب الفعال، فعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق النمو، لذا اقترح فرض الضرائب على ملاك الأراضي عند زيادة حجم المدخرات لديهم عن حاجة الرأسماليين للاقتراض[3].

---

[1] فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 112-11.

[2] زقريرعادل، مرجع سابق، ص 21.

[3] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 19.

على الرغم من أن تحليلات "**مالتوس**" تتناسب مع الأوضاع السائدة في بعض المناطق والدول الأفريقية والأسيوية إلا أنها لم تتحقق على الصعيد العالمي بسبب ظهور وسائل حديثة ومتطورة تساعد في السيطرة على حجم السكان، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التقدم التكنولوجي في مجال الزراعة عوض تناقص العوائد، حيث زاد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني.

رابعا: كارل ماركس والنمو الاقتصادي

كان "**كارل ماركس**" المفكر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية وأكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد وأن النهاية لا تكون بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي، ليخالف بذلك كل من "**آدم سميث ودافيد ريكاردو**" في فكرتهما عن النمو الاقتصادي. فبالنسبة له فائض القيمة الذي يعبر عنه بالفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج تلك السلعة يعد المحرك للمجتمع الرأسمالي كما يرى أن هناك دافعين لتراكم رأس المال؛ إذ يمكن أن يكون ذلك من خلال البحث عن زيادة معدلات الأرباح إما بتخفيض التكاليف من خلال تخفيض الأجور أو تشغيل العمال ساعات أكثر بنفس الأجر، ما يؤدي إلى زيادة الأرباح وتراكم رأس المال[1] وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال وتوجههم لإحلاله محل العمل تظهر مشكلة عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، أي فشل الطلب الفعال ما يدفع الرأسمالية إلى الانهيار جراء تناقضاتها الداخلية لتنتقل بذلك السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية لتحل الاشتراكية محل الرأسمالية[2].

رغم اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أنهم اعتبروا أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما اعتبروا أن الأرباح المصدر الوحيد للادخار وأن توسيع السوق عامل مساعد على توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للنمو والتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ولتحقيق النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، غير أن النمو الاقتصادي عندهم مرهون بقوتين متعارضتين؛ معدل النمو السكاني ومعدل التقدم الفني[3] إلا أن أفكارهم لاقت عددا من الانتقادات من بينها[4]:

---

[1] بوغزالة محمد نجلة، مرجع سابق، ص 141.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 61.

[3] شريط كمال، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص73.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 64-66.

- ❖ اعتبارهم أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، غير أن الواقع يشير إلى وجود مصادر أخرى كادخار كل من الطبقة الوسطى، الحكومة والقطاع العام،
- ❖ ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، إذ أن الاستثمار يمكن أن يزيد من خلال الائتمان المصرفي،
- ❖ نظرتهم التشاؤمية التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود مستندين في ذلك على قانون تناقص العوائد وعلى نظرية مالتوس في السكان والتقليل من أهمية التطور التقني في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن النمو السكاني لم يكن بالمعدلات السريعة التي افترضوها؛ فقد كان نمو الإنتاجية في الزراعة أسرع من معدلات نمو السكان فكان استنتاجهم حول الركود ضعيفا،
- ❖ الفشل في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي لا سيما في البلدان النامية التي لا يوجد بها منظمون صناعيون لتلعب بذلك الحكومة دورا نشطا باعتبارها وكيل التنمية في هذه البلدان،
- ❖ الفشل في إدراك أهمية الأثر الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي السريع للبلدان المتقدمة حاليا،
- ❖ عمليا لم تبق الأجور عند مستوى الكفاف، بل اتجهت نحو الزيادة المستمرة دون أن يؤثر ذلك على حجم الأرباح.

المطلب الثاني: الفكر الكينزي والنمو الاقتصادي

كان النمو الاقتصادي قبل ثلاثينيات القرن العشرين سريعا ومنتظما ولم تعترضه أي مشكلة لذا لم يكن هناك اهتمام كبير بمسألة النمو الاقتصادي على المدى الطويل إلى أن جاءت سنة 1929 بأزمة الكساد العالمي الكبير التي امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

هنا بدأ الاهتمام بالنمو الاقتصادي بسبب الثورة التي أحدثتها أفكار "**جون مينارد كينز**" من خلال "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**" الصادرة سنة (1936) وانتشار الفقر بشكل واسع؛ إذ انتقد "**كينز**" الأفكار الكلاسيكية وقانون "**ساي**" وأكد أن مستوى الطلب يمكن أن يتحقق عند أي مستوى من الدخل والاستخدام دون أن يكون مستوى الاستخدام التام ويتحدد حسبه مستوى الاستخدام من خلال الطلب أما المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل في جانب الطلب الفعال إذ اعتبر أن قصور الطلب جوهر المشكلة الرأسمالية وأن الاستثمار دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، كما أكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم طالما أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية

معطلة[1]. "فحسبه وفي ظل وجود تقنيات، موارد وتكاليف معينة يتم تشغيل نوعين من العمل في نوعين من النفقات، ما يدفع لعناصر الإنتاج لقاء خدماتهم الحالية؛ أي تكلفة العناصر الخاصة بالتشغيل وما يدفع للمنظمين الآخرين لقاء ما يشتريه منهم علاوة عن التضحية التي يتكبدها بسبب تشغيل المعدات بدلا من تركها عاطلة أي تكلفة الاستخدام الخاصة بالتشغيل، وزيادة قيمة الناتج الناشئ عن مجموع تكاليف العناصر والاستخدام الخاصة به هي الربح أو ما يعرف بعائد المنظم، وتعتبر تكلفة العناصر من وجهة نظر المنظم تماما كالدخل من وجهة نظر عنصر الإنتاج، لذلك تشكل تكلفة العناصر وربح المنظم معا ما يعرف بالدخل الكلي الناتج عن التشغيل الذي يقوم به المنظم، فتصبح أرباحه المعرفة بهذه الطريقة هي الكمية التي يحاول تعظيمها حين يحدد مقدار التشغيل الذي يعرضه، بالتالي وفي ظل حالة معينة من التقنيات والموارد وتكلفة استخدام معينة بالنسبة لوحدة التشغيل يعتمد مقدار التشغيل على مقدار العوائد التي يتوقع المنظمون أن يحصلوا عليها من الناتج المقابل لها، من ثم يسعون إلى تثبيت مقدار التشغيل عند المستوى الذي يتوقعون أن تزداد عنده العوائد عن تكلفة العناصر إلى الحد الأقصى"[2].

كما أكد "**كينز**" على ضرورة تحفيز الطلب الفعال الذي اعتبره أساس النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي على أوجه الاستثمار المنتجة باعتبارها المحرك الرئيسي للدخل الوطني، إذ أن القيام باستثمارات جديدة يساهم في زيادة الإنتاج ومن ثمة الدخل الوطني لتتجه معدلات النمو الاقتصادي نحو الارتفاع وليتحسن بذلك المستوى المعيشي للأفراد، كما أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يساهم في زيادة دخول المستهلكين.

غير أنه وليساهم هذا الإنفاق في زيادة الدخل الوطني يجب أن يخصص لزيادة للاستهلاك العام من خلال زيادة دخول الوظيفة العمومية، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية وتقديم الإعانات للعاجزين وغيرها أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة كإنجاز مشاريع البنية التحتية وبناء المستشفيات والمدارس وغيرها لتتحرك بذلك عملية الاستثمار والإنتاج وبذلك يتجه النمو الاقتصادي نحو الزيادة.

هنا يتضح أن "**كينز**" أشار إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعتبر أن ذلك ضروريا بسبب عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، كما أكد على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي[3].

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 73.

[2] جون مينارد كينز، "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، (ترجمة إلهام عيداروس)، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010، ص ص 81-82.

[3] سيرين جميل حسن الوحيدي، مرجع سابق، ص 37.

غير أنه اتضح بعد ذلك أن "**كينز**" لم يتعرض في تحليله إلى حقيقة أن الاستثمار ينتج عن زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فجاء بعده الكينزيون الجدد الذين كان لهم الفضل في دمج هذه الآثار في نموذج "**كينز**"، حيث قام كل من "**روي هارود Roy Harrod**" من أكسفورد و"**إفسي دومار Evsey Domar**" من معهد ماساتسوشتس للتكنولوجيا باقتراح نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، وقد اهتم كل منهما بمعالجة مسألة النمو الاقتصادي دون مروره بأزمات كساد متكررة وقد افترض كلا منهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتمادا مطلقا على زيادة رأس المال بشكل متوافق مع تنامي القوة العاملة ومع التطورات التكنولوجية التي تزيد من إنتاجية العمل وبافتراض أن الاقتصاد مغلق (لا يمكن اقتراض أموال من الخارج) أكد كل من "**هارود ودومار**" على أن الادخار سيكون الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال الضروري ليتناسب مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية. وبافتراض النمو يسير نحو التوازن فيجب أن يتماشى معدل الادخار الذي يحدد قيمة رأس المال الصافي المتوفر مع معدل الزيادة في الطلب على رأس المال فزيادة الادخار تؤدي إلى نمو سريع في رأس المال المتوفر مما يخيب آمال شركات الأعمال ويقلل من استثمار رؤوس الأموال الأمر الذي يؤدي إلى الكساد، أما قلة الادخار فتعيق النمو الاقتصادي، لذا بدا الاقتصاد كما لو كان متوازنا غير أنه لم يكن واضحا كيف يمكن المحافظة على مسارات نمو مستقرة[1].

يعتبر نموذج "**هارود –دومار**" من أسهل نماذج النمو وأكثرها اتساقا وشيوعا في الأدبيات الاقتصادية، فهو يركز على أن الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، كما يفترض النموذج وجود علاقة تربط رصيد رأس المال بإجمالي الناتج الوطني لتعرف هذه العلاقة لنسبة رأس المال إلى الناتج الوطني الإجمالي بمعامل رأس المال، ويبين هذا النموذج أن تحقيق النمو يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار لزيادة سرعة النمو، فأساس النمو أن رأس المال الذي ينتج عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي له، أما معامل رأس المال فهو ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال[2].

ويمكن توضيح جوهر هذا النموذج من خلال الافتراض أولا أن مستوى الدخل متناسب مع التشغيل التام، وأن الحفاظ على التوازن من سنة إلى أخرى يتطلب أن يكون حجم الإنفاق الذي يولده الاستثمار كافيا لامتصاص الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار، فإذا كان الميل الحدي

---

[1] فريدريك م. شرر، "**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**"، (ترجمة علي أبو عمشة)، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص ص 38-39.

[2] هبة السيد محمد سيد أحمد، "**تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2017، ص 60.

للادخار معطى فإنه كلما زاد تجميع رأس المال وكلما ارتفع الدخل الوطني كان من الضروري تزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي باستمرار، هذا بدوره يتطلب نموا مستمرا في الدخل الوطني الحقيقي، أما إذا كان الدخل الحقيقي ثابتا لا ينمو وبما أن الاستثمار الصافي هو تكوين رأس المال وطالما أن رأس المال يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد فإن توليد المعدات الرأسمالية العديدة يؤدي في ظل دخل حقيقي ثابت إلى إحدى النتائج الموالية[1]:

- ✓ يبقى رأس المال الجديد دون استخدام،
- ✓ يتم استخدام رأس المال الجديد على حساب رأس المال القديم،
- ✓ يستخدم رأس المال الجديد محل العمل.

أي أن تكوين رأس المال إذا لم يرافقه ارتفاع في الدخول يؤدي إلى بطالة رأس المال والعمل، فنمو الدخل ضروري لتلافي ظهور فائض في سلع رأس المال وبطالة في العمل ليصبح هدف النموذج هو تعيين الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام الكامل في الأجل الطويل أي تعيين معدل النمو في الدخل الذي يتطلبه ذلك.

استند نموذج "هارود – دومار" على مجموعة من الفرضيات لعل أهمها[2]:

- ❖ هناك توازن الاستخدام التام،
- ❖ الاقتصاد مغلق،
- ❖ الميل التوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار،
- ❖ الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا،
- ❖ معدل رأس المال الناتج يبقى ثابتا،
- ❖ المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا،
- ❖ الأسعار ومعدلات الفائدة ثابتة،
- ❖ عرض العمل يزيد بمعدل ثابت يعرف بمعدل النمو الطبيعي.

كما ميز "**هارود ودومار**" بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي هي[3]:

- ❖ النمو الحقيقي أو الفعلي المحقق في الاقتصاد،
- ❖ النمو المرغوب فيه أو معدل النمو التوازني،
- ❖ معدل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل.

---

[1] فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، مرجع سابق، ص ص 147-148.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 74-75.

[3] طاوش قندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 104.

رغم الإضافة التي قدمها هذا النموذج في تفسيره للنمو الاقتصادي إلا أنه وجهت له مجموعة من الانتقادات التي من بينها[1]:

- ❖ افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعي؛ إذ يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل حيث يمكن أن يتغير الفن الإنتاجي الذي يؤثر بدوره على إنتاجية رأس المال وعوامل الإنتاج الأخرى،
- ❖ إغفال النموذج لاحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة،
- ❖ فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل فرضية غير واقعية لإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل فضلا عن تأثير التقدم التقني،
- ❖ فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية لاسيما إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد[2]،
- ❖ إغفال وجود قطاع خارجي بسبب فرضية الاقتصاد المغلق؛ إذ أنه لوكان الاقتصاد مفتوحا فإن ذلك سيؤدي إلى نقل التكنولوجيا من هذا الأخير إلى تغيير تركيبات عناصر الإنتاج والإنتاجية، كما أن اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها وبالتالي استثمارها على الدخل وحده بل على حجم الصادرات أيضا الذي كلما ارتفع زاد معه الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من فرضية الاقتصاد المفتوح الأصح والأكثر واقعية[3].

المطلب الثالث: الفكر النيوكلاسيكي والنمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في سبعينيات القرن التاسع عشر على يد "**ألفرد مارشال**" حيث تم اكتشاف موارد جديدة وتحسنت المعارف الفنية وظهرت المخترعات الحديثة ما كان له كبير الأثر على الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي، فانعكس هذا التفاؤل على الأدب الاقتصادي حين اعتقد النيوكلاسيكيون بإمكانية استمرار عملية النمو دون حدوث الركود الحتمي الذي أشار إليه الكلاسيكيون، لذا قام النيوكلاسيكيون بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية تراكم رأس المال لجعله أكثر تطابقا مع الهياكل الاقتصادية القائمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فاعتبروا أن إعادة الاستثمار لا تكون بالضرورة من طرف المدخرين أصحاب رؤوس الأموال بل تتعداها إلى باقي الطبقات المعنية أيضا بالادخار، من خلال شراء الأصول المالية أو

[1] بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 27.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 77.

[3] زقرير عادل، مرجع سابق، ص 30.

حتى العينية بينما يتكفل سوق رأس المال بجمع المدخرين (أصحاب رؤوس الأموال) والمستثمرين (المقترضون)، فرفض معظم المفكرين النيوكلاسيكيين فكرة سيادة حالة الركود لعاملين اثنين؛ أولهما يتعلق بالتقدم التكنولوجي الذي يقضي على أي ضغوط ركودية قد تولدها ندرة الموارد الطبيعية كما زعم "**مالتوس**"، لتصبح بذلك التغيرات السكانية معطى لا وجوب لتفسيره كجزء من تحليل النمو، أما العامل الثاني فيتمثل في مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، فقد اعتقد النيوكلاسيكيون أن أي انخفاض في معدل الفائدة وإن كان ضئيلا من شأنه أن يجعل الكثير من المشاريع الاستثمارية مربحة ليتم بذلك القضاء على حالة الركود الاقتصادي، الأمر الذي يتحقق عندما تكون مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة الذي يعد المرجعية في توازن سوق رأس المال، علما أن سعر الفائدة يتحدد عن طريق تقاطع منحنى عرض الادخار مع منحنى الطلب على الاستثمار[1]. وتتمثل أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي في ظل الفكر النيوكلاسيكي في:

أولا: نموذج سولو–سوان في النمو الاقتصادي

برز نموذج "**سولو – سوان SOLOW – SWAN**" كأحد أكثر النماذج شهرة في مجال النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي، ويعد هذا النموذج امتداد لنموذج النمو ل "**هارود – دومار**"، وتمثلت الإضافة التي قدمها في زيادة الإنتاجية، ففي هذا النموذج الجديد يعتبر رأس المال الجديد أكثر قيمة من رأس المال القديم لأنه يظهر نتيجة تحسن التقنية خلال الزمن، لذا سيتم عرض أهم الخصائص الرئيسية لهذا النموذج بالإضافة إلى الفرضيات التي قام عليها لأنه يظهر بالفعل كيف أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بالنمو السكاني والتقدم التقني خلال فترة زمنية معينة وهو يقوم على الفرضيات الموالية[2]:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة،
- هناك عاملان من عوامل الإنتاج يمكن الإحلال بينهما هما العمل ورأس المال، وعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج يمكن تعديل مسار النمو عبر الزمن نحو التوازن،
- التوظيف الكامل في استخدام الموارد،
- في هذا النموذج دالة الإنتاج تأخذ شكل **cobb–douglas** ذات غلة الحجم الثابتة،
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز للاستهلاك،
- ثبات كل من معدلي نمو السكان والادخار،
- تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي ولا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث والتطوير.

[1] طويل بهاء الدين، مرجع سابق، ص 106.

[2] Nicolae MOROIANU, "**Daniel MOROIANO, Models of the Economic Growth and their Relevance"**, theoretical and applied economics, volume 19, n°6(571), 2012, p 137.

فقد حاول "**سولو**" تطوير نموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين القائلة بأن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، ومع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت، فاختبر هذه الفرضية بناءا على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1909-1949 وتوصل إلى أنّ 12.5% من تغيّر الإنتاجية في المدى الطويل يرجع أساسا للتغيّر في رأس المال العامل أما باقي التغيّر فسببه التقدم التقني، بالتالي فإنّ النمو الاقتصادي لا يعزى فقط لرأس المال والعمل بل يتأثر كذلك بالتقدم التقني[1].

وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج كما يلي[2]:

- ❖ التقدم التقني هو الذي يفسر زيادة النمو الاقتصادي واستدامته في الحالات المستقرة لمسار النمو،
- ❖ تستند فكرة تقارب مستويات نمو الدخل الفردي بين الدول على اعتبارين هما:
  - ✓ التراكم الرأسمالي في الدول الفقيرة يؤدي لنمو أسرع نظرا لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير وفعالية قانون تناقص الغلة.
  - ✓ إمكانية زيادة الناتج في البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدّم التكنولوجي.

رغم الفائدة التحليلية التي قدمها هذا النموذج للنمو الاقتصادي إلا أنه تعرض لانتقادات أهمها[3]:

- ❖ إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل،
- ❖ إهمال مدى تأثير التغير التكنولوجي واعتباره متغيرا خارجيا رغم أهميته الكبيرة،
- ❖ افتراض تماثل السلع غير واقعي خاصة بالنسبة للسلع الرأسمالية،
- ❖ افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة بعيد عن الواقع ويكون أكثر في البلدان المتخلفة.

---

[1] طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 109.

[2] العقون عبد الجبار، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، علوم اقتصادية، دراسات اقتصادية ومالية غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 100.

[3] العقون عبد الجبار، مرجع سابق، ص 100.

ثانيا: نموذج جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

يعتبر "**جوزيف شومبيتر Joseph Alois Shaumpeter**" من أبرز من كتب في النمو الاقتصادي متأثرا في ذلك بالمدرسة النيوكلاسيكية التي تعتبر أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تأثره بأفكار "**مالتوس**" فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، مع ذلك لم يدعو إلى إلغاء الرأسمالية كما لم ينحاز إليها بل تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي واعتبر أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في شكل قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات كساد وفترات رواج قصيرة الأجل المتعاقبة بسبب التجديد والابتكار الذي يحدثه المنظمون والذي من شأنه زيادة الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

وهو يعتبر أن اتجاه النمو غير مستمر لكنه يصل سريعا إلى حدوده عندما تكون بنية الاستثمار الابتكاري غير مناسبة لتوسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده ولتوسع الإنتاج الذي يحدث فائضا في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والدخول ويزيد من مخاطرة الابتكار[2] لأن النمو الاقتصادي حسبه يتوقف على كل من المنظم والائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار، كما أعطى "**شومبيتر**" دورا مهما للعوامل التنظيمية في النمو الاقتصادي مركزا على المنظم باعتباره أهم عناصر النمو كونه المبتكر والمجدد، ويأخذ الابتكار حسبه خمسة أشكال[3]:

- ❖ تقديم منتج جديد،
- ❖ تقديم طريقة جديدة للإنتاج،
- ❖ إختراق سوق جديد،
- ❖ الحصول على مصدر جديد للمواد الخام،
- ❖ إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة احتكار.

كما أكد على أن تقديم منتج جديد وإجراء تحسينات مستمرة عليه يؤدي إلى النمو لأن هذه الأخيرة تتضمن الابتكار، المنظم، الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى أن الأرباح تزيد عن حصة الأجور في الدخل في البيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين، هذا وإن المنظم حسبه يقوم بالابتكار من أجل تحقيق الأرباح التي يمكن جنيها عقب التغييرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار.

---

[1] واثق علي الموسوي، "**النظرية النيوكلاسيكية في النمو والانتقادات الموجهة إليها**"، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص232-235.

[2] زيرمي نعيمة، "**أثر التحرر التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص مالية دولية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2016، ص 156.

[3] زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 156.

لقد أظهرت النماذج السابقة أن القدرة على النمو المستمر في الأجل الطويل لا تتحقق إلا بعوامل خارجية، أي أنها لا تتأثر بالسياسات العامة كالتقدم التكنولوجي أو النمو السكاني والتي تمنع من انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمارات بما يسمح لمعدلات النمو بالتزايد في الأجل الطويل، من ثمة فهي لا تعول على السياسة المالية من حيث دورها في التأثير على معدل النمو الاقتصادي، بمعنى أخر فإن فإن أدوات السياسة المالية (الضرائب أو الإنفاق الحكومي) قد تؤثر –وفقا لهذه النماذج– على الحوافز الخاصة بالادخار أو الاستثمار، لكن هذا بدوره قد يؤثر في الأجل الطويل على مستوى الناتج أو مساره التوازني لا على ميل ذلك المسار "النمو في الناتج"، مع ذلك تعترف هذه النماذج بوجود آثار مؤقتة للسياسة المالية ذات طبيعة انتقالية على النمو الاقتصادي عندما يتحرك الاقتصاد نحو مسار جديد للناتج التوازني[1].

المطلب الرابع: الفكر الحديث والنمو الاقتصادي

بعد أن ابتعد العديد من الاقتصاديين عن الافتراضات النيوكلاسيكية بسبب ضعف أدائها في تفسير النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والتي ترجع أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي الذي تختلف مستوياته من دولة إلى أخرى، كما أنها اعتبرت العامل التقني متغيرا خارجيا الأمر الذي لم يكن مقنعا ولا متوافقا مع الواقع الاقتصادي. انطلقت مجددا في منتصف الثمانينات الأبحاث حول النمو الاقتصادي لتأخذ بعدا مغايرا، إذ انطلقت من فكرة أن محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية تعتبر عوامل رئيسية لتخالف بذلك "**سولو**" الذي كان يرى بأنها عامل خارجي وبرزت المساهمات الحديثة التي ترى بأن النمو الاقتصادي يتحدد بعوامل داخلية على المدى الطويل لذا عرفت بنماذج النمو الداخلي، كما أنها بحثت في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين الدول المختلفة وفي العوامل المحددة لنمو معدل الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا. من بين هذه المساهمات:

أولا: "بول رومر" والنمو الاقتصادي

لقد حاول "**بول رومر Paul Romer** " اقتراح نموذج يعتمد على التقدم التقني كمتغير داخلي معتبرا أن الاستثمار في رأس المال المادي أحد عوامل النمو الداخلي لأنه يمارس تأثيرا مباشرا وغير مباشر على الاقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التقني، فافترض أن

[1] إسراء عادل الحسني، "**دراسة هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسة التطبيقية**"، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر، 2012، ص ص 6-7.

المعرفة أحد مدخلات دالة الإنتاج وتتميز بتزايد إنتاجيتها الحدية، لذا فقد قام في تحليله بتبني الفرضيات[1]:

- ❖ التعلم بالممارسة أو التمرن؛ أي أن الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، إذ تعمل معظم المؤسسات على تركيم المعرفة الناتجة عن قيامها بمختلف الاستثمارات لتنعكس هذه العملية بشكل إيجابي على الطاقة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى تحقيق النمو في الناتج الحقيقي الإجمالي.
- ❖ المعرفة التقنية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعا جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلومات مع باقي المؤسسات الأخرى، أي أنه من حق أي مؤسسة الاستفادة منها دون تكلفة لأن أي ابتكار ينشر ويوزع في السوق.

لقد أعطى رومر نظرة جديدة للنمو الذاتي معتمدا في ذلك على الانعكاس الإيجابي للآثار الخارجية لتقنية مؤسسة معينة على باقي المؤسسات، الأمر الذي يساعد على ضمان النمو على المدى البعيد، هذا وقد فسر رومر اختلاف معدلات النمو بين البلدان على أن الدول التي لها قدرة كبيرة على اكتساب المعرفة وعلى الاستفادة من التطور التقني الذي يحدث في العالم الخارجي هي الدول التي تتمكن من النمو بوتيرة أسرع على المدى البعيد.

هذا وقد تبين له من الدراسات التي قام بها أن النمو الاقتصادي يكون مستقرا عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الإنتاج مستندا في ذلك على مشاهدتين؛ الأولى أن معدل النمو في الدول المتقدمة لم يظهر لم يتناقص والثانية أن النمو المستقر يكون ممكن فقط عندما لا يكون هناك تناقص في العوائد على تراكم رأس المال، الأمر الذي دفعه إلى اقتراح نموذج ليس فيه تناقص العوائد على رأس المال بسبب تعويضها عن طريق الوفورات الخارجية لتراكم رأس المال، هذه الأخيرة تكون مرافقة للاستثمار في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة، الأمر المهم للدول النامية من أجل تحقيق نموسريع[2].

ثانيا: بومول والنمو الاقتصادي

لم تجد دراسة "**بومول Baumal**" سنة 1986 أي أثر لالتقاء معدلات دخول الأفراد بين الدول النامية والدول المتقدمة الذي تنبأت به المدرسة النيوكلاسيكية القائم تحليلها على فرضية تناقص عوائد رأس المال، التي ترى أن النمو أسرع في الدول الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة، فظاهرة عدم التقاء دخول الأفراد ساهمت في تطوير النظرية الجديدة التي تلغي فرضية

[1] سيرين جميل حسن الوحيدي، مرجع سابق، ص 40.

[2] قسوم ميساوي الوليد، "**أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائرمنذ 1993**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص 66.

تناقص عوائد رأس المال، في هذه الحالة يكون الاستثمار مهم جدا للنمو طويل الأجل ومثل هذا النمو يكون داخلي[1].

ثالثا: روبرت بارو والنمو الاقتصادي

أدخل "**روبرت بارو Robert Barro**" في نموذجه للنمو الداخلي سنة 1990 كعامل للإنتاج تدفق الإنفاق الحكومي المرتبط بالبنى التحتية الذي تقوم به الدولة لتدعم بذلك وتعزز الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، كما اعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. ولم يعد الأعوان الاقتصاديون مسؤولون عن الوفورات الخارجية بل الدولة؛ إذ أنها تقوم بواسطة سياستها الاقتصادية بتثبيت نوعية البنى التحتية، وقد بنى تحليله على فرضية مفادها أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استثمار في سلعة عامة ما يعني أن المستوى الكلي للإنفاق يدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة [2]، إذ أن "**بارو**" حاول أن يبرز أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه يجب عليها أولا تثبيت حجم الإنفاق الحكومي وأن تقوم باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لحجم إنفاقها من أجل تمويله[3].

كما أنه كان يرى أن الإنفاق الحكومي له تأثيرين متعاكسين، الأول أنه يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية وتقل إنتاجيته الحدية، والثاني أن تمويل الإنفاق الحكومي يقتضي فرض ضرائب على رأس المال الخاص بالتالي فهو يمارس أثر سلبي على رأس المال الخاص[4].

رابعا: روبلو والنمو الاقتصادي

يعد نموذج "**روبلو Rebelo الذي يعرف ب"نموذج "AK**" من أبسط النماذج المعبرة عن مفهوم النمو الداخلي من خلال إبراز دور السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وقد جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث "**روبلو**" سنة 1991 والذي استمده من نموذج النمو الخارجي **ل"سولو- سوان**" من خلال دالة الإنتاج التي استمد تسميته منها والتي تتميز بثبات عوائد الحجم والارتباط الخطي لحجم الناتج مع رأس المال المادي. ويعد افتراض

---

[1] عدة أسماء، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016، ص

[2] معط الله آمال، "**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص

[3] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 61.

[4] وافي ناجم، "**توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة: 1990-2016**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة أدرار، الجزائر، 2020، ص 87.

ثبات عوائد الحجم من الشروط الرئيسية في نماذج النمو الداخلي لتختلف بذلك عن شروط دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التي تشير إلى افتراض تناقص عوائد الحجم[1].

هذه النماذج التي عرفت بنماذج النمو النابع من الداخل قامت بالتركيز على الخارجيات الموجبة التي كانت قد تجاهلتها النماذج النيوكلاسيكية التي لعبت دورا في تفسير النمو طويل الأجل وقد تعددت المصادر، فوفقا لهذه النماذج فإن مفهوم رأس المال لا يشتمل فقط على رأس المال المادي وإنما يأخذ بعين الاعتبار رأس المال البشري والخبرة العلمية ذات العائد المتزايد لتخضع دالة الإنتاج في هذه الحالة لثبات العائد على رأس المال بدلا من تناقصه.

كما أن التقدم التكنولوجي في هذه النماذج لا يعد متغيرا خارجيا بل ينبع من عملية داخلية؛ فنفس الحوافز التي تدفع الوحدات الاقتصادية إلى الاستثمار في رأس المال المادي تدفعها للبحث عن تقدم علمي وتكنولوجي.

وطالما أن رأس المال البشري، المعرفة والتكنولوجيا هي المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وفقا لهذه النماذج فإن ذلك يسمح للسياسة المالية بالتأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال التأثير على قرارات الوحدات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار في أو تراكم رأس المال البشري أو المعرفة أو البحث والتطوير. فوفقا لذلك فإن أدوات السياسة المالية ممثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي قد تؤثر على تراكم عوامل الإنتاج أو على إنتاجية العوامل الكلية ومن ثم على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك اتفاق بين نماذج النمو النمو النيوكلاسيكية ونماذج النمو النابع من الداخل حول وجود أثر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، لكن الاختلاف بينها قائم حول الأثر في الأجل الطويل؛ فبينما تفترض النماذج النيوكلاسيكية إمكانية تأثير السياسة المالية على مستوى الناتج فقط أو ما يعرف بأثر المستوى فإن نماذج النمو النابع من الداخل تسمح بتأثير السياسة المالية على كل من مستوى الناتج ومعدل نموه في الأجل الطويل أي وجود ما يعرف بأثر النمو.

[1] بودخدخ كريم، **"اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001-2014"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 55.

المبحث الثالث: قانون فاجنر في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تعتبر دراسة العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من بين أهم الدراسات التي حظيت باهتمام كبير من قبل المفكرين والباحثين والدارسين وموضع جدل دائم بينهم حول طبيعة واتجاه هذه العلاقة التي برز في شأنها رأيين متعارضين، أحدهما يرى بأن اتجاه العلاقة السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي والذي يعتبر نتيجة طبيعية للنمو، شأنه في ذلك شأن "**فاجنر**" الذي كان له الفضل في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: قانون فاجنر واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

برزت دراسة سببية العلاقة على ضوء أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تقوم أساسا على فكرة الدور الحيادي للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أشار "**أدم سميث**" إلى أن الإنفاق الحكومي غير منتج للثروة؛ أي أنه لا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بل يؤدي إلى انتقال الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام[1]. ويعزى إلى الاقتصادي الألماني "**أدولف فاجنر Adolphe Wagner**" **(1835-1917)** الفضل في التوسع في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وفي تحديد العلاقة السببية بينهما سنة 1893 عندما تبين له من دراسة تتعلق بالإنفاق الحكومي في بعض الدول الأوروبية أن هناك علاقة طردية بين زيادة الدور المالي للدولة وتطور النمو الاقتصادي، فقام بصياغة القانون الذي أسماه "**قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي**" الذي حمل فيما بعد اسمه "**قانون فاجنر**"، فحسبه يتجه نشاط الحكومة نحو الزيادة كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني التي يعتبرها سنة التطور؛ لأن الدولة ينمو دورها ويتطور وتزداد التزاماتها باتساع مظاهر تدخلها لخدمة أفراد المجتمع ليزداد بذلك حجم النفقات التي تقوم بها، فبتأمل الإحصائيات الخاصة بتطور الإنفاق الحكومي في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية يتضح بشكل جلي أنها تتجه نحو الزيادة بشكل مطرد في هذه الدول وبغض النظر عن درجة التطور

[1] سالم عبد الله محمد باسويد، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 1990-2014**"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة الأندلس، اليمن، ديسمبر "كانون الأول" 2017، ص 220.

الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها[1]، كما يشير هذا القانون إلى أن التوسع في مستوى التنمية الاقتصادية للبلد يؤدي إلى زيادة في الحجم النسبي للقطاع العام على حساب القطاع الخاص وبالتالي فإن نمو الاقتصاد الوطني يؤدي إلى نمو القطاع العام بمعدل أسرع من القطاع الخاص[2]، وأن الحاجة إلى زيادة نفقات الدولة تعود إلى ثلاثة أسباب:

- ❖ أن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي، أي أن "**فاجنر**" رأى بأن الإنفاق الحكومي يزداد بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة مع زيادة الدخل، ليكون بذلك الإنفاق الحكومي حسبه متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي[3].
- ❖ أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتي تؤدي بالضرورة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي[4].
- ❖ التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية لزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي، توفير وتمويل الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها [5].

فقانون فاجنر يقضي بوجود علاقة طردية طويلة الأجل بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي باعتباره متغيرا مستقلا ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة (كخدمات الصحة، التعليم والمرافق العامة) باعتباره متغيرا تابعا، وأن زيادة المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة المتغير التابع وبنسبة أكبر، أي أن مرونة الطلب الدخلية على السلع العامة تكون أكبر من الواحد الصحيح، وعليه فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر[6]، ليكون بذلك الإنفاق الحكومي متغير داخلي، ويكون اتجاه العلاقة

---

[1] دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر، "**النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، جامعة تلمسان، الجزائر، أفريل 2012، ص 04.

[2] Asuman Oktayer, Nagihan Oktayer, **" TESTING WAGNER'S LAW FOR TURKEY : EVIDENCE FROM A TRIVARATE CAUSLITY ANALYSIS "**, PRAGUE ECONOMIC PAPERS, vol 2, 2013, p 285.

[3] بيداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 85.

[4] Fo- Kossi Edem Togbenu, **"Causality between Public Expenditures and Grwth in Togo"**, MPRA, Paper n° 87005, May 2018.

[5] كريم سالم حسين الغالبي، "**الإنفاق الحكومي واختبار قانو فاجنر (Wagner's Law) في العراق للمدة (1975 – 2010) تحليل قياسي**، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 25، جامعة القادسية، العراق، ديسمبر "كانون الأول" 2012، ص 35.

[6] كمال عبد حامد آل زيارة، "**تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق**"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، المجلد 01، العدد 15، العراق، 2014، ص 09.

السببية من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي[1]، رغم أن "**فاجنر**" لم يقدم القانون في صياغته الرياضية إلا أنّه توجد العديد من الصيغ الرياضية التي تعبر عنه والتي عمل الباحثون بعد ذلك على تطويرها بناءا على الأبحاث التجريبية التي قاموا بها، فكانت الصيغة الرياضية العامة لقانون فاجنر كما يلي[2]:

$$G/Y= F(Y/N)$$

حيث:

G: الإنفاق الحكومي،

Y: الدخل الوطني،

N: عدد السكان.

كما يمكن التعبير عن قانون فاجنر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1.2): قانون فاجنر

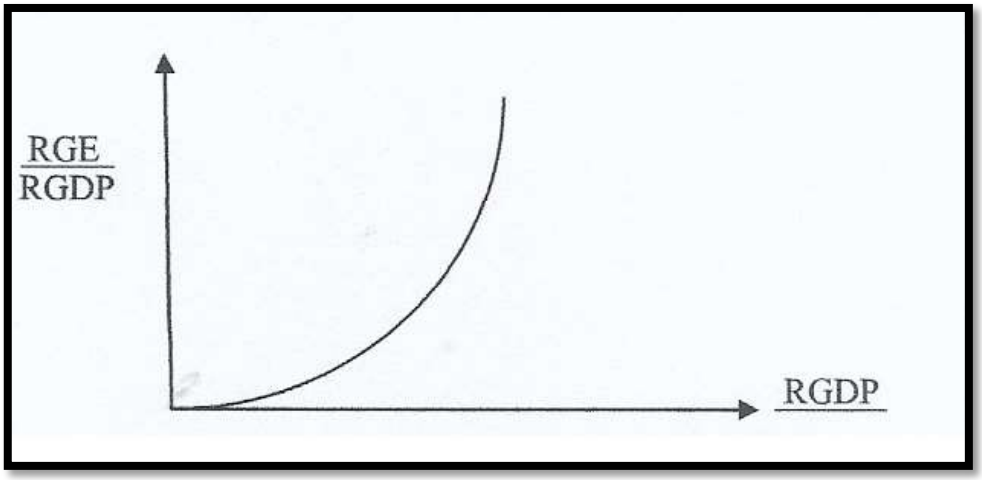

المصدر: سراج وهيبة، "**دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2018، ص 92.

فقانون فاجنر يعبر عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي التي هي في مراحل مبكرة للتنمية وقد تبنى **ريتشارد بيرد** ذلك سنة 1971 مؤكدا أن هذا القانون يعمل في ظل شروط ارتفاع نصيب الفرد من الدخل والتغير التكنولوجي والتحول الديمقراطي وتوسيع المشاركة السياسية، كما أنه يشير إلى أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، كون الزيادة في معدلات النمو تؤدي حتما إلى اتساع نشاط

[1] Metin Bayrak & Ömer Esen, " **Examining the validity of Wagner's Law in the OECD Economic**", Research in Applied E conomics, Vol 06, N°03, 2014, p 02 .

[2] فتوح خالد، "**تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 41.

الدولة ومن ثمة زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يتولد عنه الحاجة إلى مضاعفة الإنفاق الحكومي وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي، فالزيادة في الإنفاق الحكومي يبررها الدور الذي تؤديه الحكومة، فهي تقوم بالعديد من الأنشطة كتوفير البيئة الملائمة لحقوق الملكية، كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان سيادة وتطبيق القوانين وتمويل الأنشطة الاجتماعية ونفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة.

هذا وتتدخل الحكومة في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق وللتخفيف من الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة[1]. ليكون بذلك قانون فاجنر أحد أبرز وأهم المحاولات التي ركزت على النمو الاقتصادي باعتباره محددا لنمو القطاع الحكومي وبالتالي الإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: مواطن ضعف قانون فاجنر في تفسير العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

يعتبر التفسير الذي قدمه وتبناه "**فاجنر**" حول سببية العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي قاصرا نوعا ما، كونه مبني أساسا على ملاحظة بسيطة حول التوسع في الإنفاق الحكومي، كما أنه يعتمد بشكل أساسي على مرونة الطلب على الخدمات العامة بالنسبة للدخل الوطني، لذا ظهرت العديد من مواطن الضعف التي فتحت المجال لانتقاده والتي من بين أهمها أن[2]:

- ❖ قرار الإنفاق الحكومي يعد قرار سياسي في أغلب الأحيان، بالتالي فهو بعيد عن تأثير العوامل الاقتصادية ليصبح بذلك متغير خارجي لا يعتمد على الدخل الوطني،
- ❖ وجود عوامل أخرى بخلاف النمو الاقتصادي تؤثر على الإنفاق الحكومي كالعوامل الاجتماعية، السياسية، الحروب والكوارث الطبيعية، فهذه العوامل وغيرها تؤثر على الإنفاق الحكومي بغض النظر عن مستوى الدخل الوطني،

[1] عمر محمود أبو عيدة، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة: (1995 – 2013)**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 03، جوان 2015، ص ص 156-157.

[2] محمد خير العكام، "**المالية العامة 1 الإيرادات والنفقات**"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 63.

- لم يوضح "**فاجنر**" في تفسيره للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي العلاقة المرتدة بينهما والتي يعكسها مضاعف الإنفاق الحكومي، ذلك كون الزيادة في الإنفاق الحكومي ناتجة عن زيادة الطلب على الخدمات العامة التي ترجع بدورها إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع والتي ستؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي لأن قيمة المضاعف أكبر من الواحد[1]،
- كان قانون فاجنر واضحا عندما أشار إلى ظاهرة النمو المطلق للإنفاق الحكومي، غير أنه لم يبيّن اختلاف معدل هذه الزيادة تبعا لتباين درجات نمو الدول،
- هذا القانون يتصف بطابعه الخاص؛ إذ يصعب تعميمه على جميع الدول،
- أغفل قانون فاجنر التوقيت الذي يجب على الدولة الزيادة فيه في نشاطها الحكومي،
- جزء هام من الزيادة في الإنفاق الحكومي يفسر في الوقت الحالي بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على حد السواء، الذي ينعكس بدوره في زيادة حجم المنح والإعانات التي تمنح للقطاع الخاص رغبة في تشجيعه على زيادة الإنتاج ومن ثمة زيادة الدخل والتشغيل[2]،
- أوضحت دراسات حديثة أنه من خلال تحليل احصائيات بعض الدول أن معدلات الزيادة في الإنفاق الحكومي تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزيد عند ارتفاع مستوى المعيشة لكنها تنخفض بعد مستوى معين[3].

المطلب الثالث: الصيغ المفسرة لقانون فاجنر في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

على الرغم من أن قانون فاجنر لاقى العديد من الانتقادات بسبب مواطن الضعف التي ظهرت فيه إلا أنه جذب اهتمام العديد من الباحثين والدراسين فأسس لأبحاث ودراسات سعت لإيجاد تفسيرات مختلفة لهذا القانون باستخدام متغيرات تعبر عن النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، قام أصحابها بصياغة علاقات رياضية تعبر عن العلاقة السببية بين كل من الإنفاق

[1] بيداري محمود، مرجع سابق، ص 86.

[2] المرجع السابق، ص 86.

[3] بن عناية جلول، سرير عبد القادر، **تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج VAR (1980 – 2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 46.

الحكومي والنمو الاقتصادي، غير أنه ولحد الأن لا يوجد معيار حاسم لاتخاذ قرار حول أي من هذه الصيغ أكثر إقناع وفاعلية لاختبار قانون فاجنر، لذا سيتم استعراض هذه الصيغ كما يلي[1]:

أولا: صيغة بيكوك ووايزمان سنة 1961

اعتمد تحليل "**بيكوك ووايزمان Peacok and Wisman**"على دراسة نمو الإنفاق الحكومي في بريطانيا خلال الفترة (1890 – 1955) حيث توصلا من هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي ليس العامل الوحيد الذي يفسر زيادة الإنفاق الحكومي، بل هناك عوامل أخرى تفسر هذه الزيادة، فالدول التي تزيد إنفاقها خلال فترات الأزمات والحروب أين تكون الطاقة الضريبية عالية لأن المواطنين لهم قدرة على تحمل المزيد من الضرائب مقارنة بفترات السلم والهدوء التي لا تستطيع الحكومة خلالها التوسع في الإنفاق لأن الزيادة في الضرائب تلقى معارضة شعبية واسعة، وبالتالي فإن زيادة العبء الضريبي خلال فترات الأزمات والحروب يتيح المجال للدولة للتوسع في الإنفاق، ليصعب بعد زوال هذه الظروف رجوع الإنفاق الحكومي للمستويات السابقة لينشأ بذلك ما يعرف بأثر الإزاحة. فدراسة سلوك الإنفاق حسب "**بيكوك ووايزمان**" من سنة إلى أخرى أهم من دراسته على المدى الطويل[2]، لذا بنيا طرحهما على أساس أنّ زيادة الإنفاق الحكومي لا يمكن أن تتم بشكل مطلق في جميع الاقتصاديات، وتطرقا إلى فرضيات[3]:

- ❖ أثر الإزاحة عندما لا حظا أن تطور الإنفاق الحكومي خلال الزمن يشبه هضبة تتتابها ارتفاعات متزامنة مع الحروب أو خلال حدوث اضطرابات، كما أنه يزداد في أوقات السلم لضمان الاستقرار الاقتصادي لكن بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنفاق الحكومي يتعذر التراجع إلى مستويات أقل مما هو عليه، أي أن وقوع الاضطرابات أو أي ظروف غير طبيعية مثل الحروب تولد أثرا للإحلال عن طريق دفع الإنفاق إلى مستويات جديدة وعندما تنتهي هذه الاضطرابات يستقر الإنفاق عند مستوى أعلى من الذي كان عليه قبل حدوثها، وترجع أسباب هذا الأثر إلى عوامل عديدة تتفاعل فيما بينها، كعدم استمرار عدم التوازن في القطاع العام علما أن الإيرادات هي العامل الحاسم في تقرير تلك النفقات.

---

[1] Mohammad Abdalra'uf Magableh , "**A Théoretical and Empirical Analysis of the Wagner Hypothesis of Public Expenditure Growth**", A Thesis submited in Fulfilment of the requirement for Degree of Doctor of Philosophy, University of WESTERN SYDNY, 2006, p 42-60.

[2] سليم سليمان الحجايا، "**محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية**"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الأردن، 2018، ص 95.

[3] سراج وهيبة، "**دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2018، ص 92.

- أثر التفتيش الذي ينتج نتيجة لظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى زيادة حجم إنفاقها بحكم أنها تكون مجبرة على قبول الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.
- أثر التركيز النابع من رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي والتي تعتبر دافعا رئيسيا لزيادة الإنفاق الحكومي.

ويمكن تلخيص التحليل الذي بنى على أساسه بيكوك ووايزمان طرحهما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2.2) : تطور الإنفاق الحكومي حسب بيكوك ووايزمان

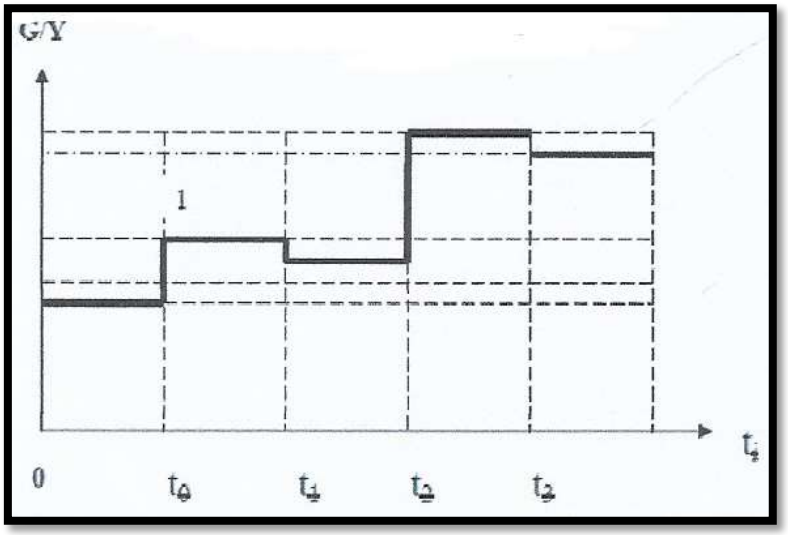

المصدر: سراج وهيبة، مرجع سابق، ص 92.

حيث أن: t_1 الزمن، G/Y نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يظهر الشكل السابق أن الهزات وحالات التوتر الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات خلال الفترات الزمنية المختلفة تكشف عن ظهور الحاجة للإنفاق الحكومي لمواجهة متطلبات هذه الأزمات والحروب، كما أنها تكشف عن ظهور حاجات عامة جديدة لمجابهة آثار هذه الأزمات.

بالنسبة لهما نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن ترتفع أكثر في المستقبل القريب، لأن تفسيرهما يقوم على أن الإنفاق الحكومي يجب أن يزيد بسلاسة وانتظام وبمعدل أعلى من معدل الزيادة في الدخل الوطني، لأن نمو الإنفاق الحكومي حسبهما يرتبط بالتغيرات التي تحدث في الطلب على الخدمات العامة، وأن هذه التغيرات في الطلب تعزى أساسا إلى النمو في نصيب الفرد من الدخل الوطني والسكان، علما أن فاجنر كان قد أرجع هذه

الزيادة إلى عوامل أخرى كالتطور المضطرد في تقسيم العمل، التكنولوجيا والتقدم العلمي فضلا عن التعقيد المتزايد في وسائل النقل والاتصال الأمر الذي يستدعي مستوى أعلى من النشاط الحكومي.

وقد اعتبر "**بيكوك ووايزمان**" أن الإنفاق الحكومي هو دالة في الدخل الوطني، وأن هذا النمو في الإنفاق لا يحدث بنفس الطريقة التي يراها فاجنر[1]، فقدما صيغتهما الرياضية التي تعد أول وأبسط صيغة رياضية لقانون فاجنر، حيث اعتبرا أن الإنفاق الحكومي ككل هو المتغير التابع وأن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير المستقل، وصاغا معادلة تعبر عن العلاقة الخطية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في شكلها اللوغارتمي البسيط الموالي[2]:

$$\mathbf{Ln\ G = a + b\ Ln\ GDP + e}$$

ثانيا: صيغة كوبتا سنة 1967

قام "**كوبتا Gupta**" باختبار الوقت – نمط نمو الإنفاق الحكومي لكل من المملكة المتحدة، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، وقد أشار إلى أن صيغة بيكوك ووايزمان إنما تشير فقط إلى التحول في مستوى الإنفاق الحكومي في علاقته مع الدخل الوطني، حيث كانا يبحثان في الرابطة بين الاضطرابات الاجتماعية ومستوى نمو الإنفاق الحكومي في علاقته مع النمو الاقتصادي، وقال بأن الضرائب المقبولة من قبل بيكوك ووايزمان يمكن أن تفسر التحولات في مستوى الإنفاق الحكومي خلال فترات الحروب والأزمات، لكن لا يمكن أن تفسر هذا التحول في مستوى الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد بسبب تخفيض الضرائب في مثل هذه الظروف، وقد أوضح بأن هناك مصادر أخرى لتمويل الإنفاق بالإضافة إلى الضرائب كالتمويل بالعجز. لذا يمكن اعتبار كوبتا أول من وضع اختبارات إحصائية دقية لأثر الإزاحة اذ قام باختبار مفصل للتحول في مستوى الإنفاق الحكومي وما إذا كانت الاضطرابات الاجتماعية مرتبطة بالتغير في مرونة الدخل للإنفاق الحكومي في علاقته بالنمو الاقتصادي، ولاختبار قانون فاجنر وأثر الإزاحة اعتمد كوبتا نموذج لوغاريتمي وظيفي مزدوج، تم التعبير عنه رياضيا بالمعادلة الموالية:

$$\mathbf{Ln\ (GE/P) = a + b\ Ln(GDP/P)}$$

[1] Bonmwa Tonou Gukat, Ismael Ogboru, « **An Empirical Analysis of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria** », Journal of Economics and development studies, vol 05, n°4, American Research Institue for Policy Dévelopment, 2017, p 125.

[2] بوعكاز إيمان، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2001-2011**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في الاقتصاد المالي، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2015، ص 53.

معتبرا أن المتغير التابع هو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي أما المتغير المستقل فهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أعطى "**كوبتا**" في نموذجه درجة مرونة ثابتة لمتغير الجانب الأيسر؛ أي الإنفاق الحكومي على عدد السكان، ويتميز هذا النموذج بأنه يختلف عن نموذج بيكوك ووايزمان لأنه نسب متغيرات النموذج لعدد السكان، ويعد تفسير كوبتا لقانون فاجنر خطوة هامة، حيث كان أول من اعترف أن نمو الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل الوطني سيسلك سلوكا غير خطي.

ثالثا: صيغة كوفمان سنة 1968

كان "**كوفمان Gofman**" يرى بأن زيادة نصيب القطاع العام من الناتج يزيد مع زيادة مستوى التنمية، فاعتبر أن الدول التي تشهد عمليتي التنمية والنمو يجب أن تحدث زيادة في نشاط القطاع العام، وبالتالي سيتجاوز معدل الزيادة في الإنفاق معدل الزيادة في الإنتاج لكل فرد، فاعتبر أن الإنفاق الحكومي المتغير التابع والنمو الاقتصادي المتغير المستقل وقام بصياغة العلاقة بين المتغيرين في شكلها اللوغاريتمي كما يلي:

$$\text{Ln (GE)} = a + b\ \text{Ln(GDP/P)}$$

وقد انتقد "**كوفمان**" الدراسات السابقة لقانون فاجنر كونه رأى أنها توصلت إلى نتائجها من خلال دراستها لارتفاع أو انخفاض نسب الإنفاق في علاقته مع الدخل بدلا من قيم المرونة فقد كان يرى أن مرونة الطلب في قانون فاجنر يفترض أن تؤدي نسبة الزيادة في الدخل إلى زيادة أكبر في نسبة التغير في الإنفاق، وفي الواقع لم يقم كوفمان باختبار قانون فاجنر بل اعتمد ببساطة على نسب التغير في كل من الإنفاق والناتج الإجمالي المحلي وقام بتفسير نسب المرونة.

رابعا: صيغة بريور سنة 1968

قام "**بريور Pryor**" بتحليل نمو وتطور الإنفاق الحكومي في دول تتبنى نظام اقتصاد السوق وأخرى اقتصادها مخطط مركزيا، كما اعتبر أن الإنفاق الاستهلاكي المكون الأكبر في الاقتصاديات النامية للدخل الوطني لذا اختلف تفسيره عن تفسير كل من كوبتا وبيكوك–وايزمان كونه حصر الإنفاق الحكومي في الإنفاق الاستهلاكي فقط، فكان المتغير التابع في نموذجه هو نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي حيث أن اعتماد هذا المتغير قد يساعد على تجنيب النموذج أي مشكل داخلي ليصبح من السهل تصور سببية العلاقة من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي، ليخلو بذلك نموذج بريور من مشكل التراجع الداخلي، فقام باختبار قانون فاجنر باستخدام الشكل الخطي اللوغاريتمي المعبر عنه في المعادلة الموالية:

$$Ln(GC/GDP) = a + b\ Ln(GDP/P)$$

حيث أن المتغير التابع هو نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي أما المتغير المستقل فهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت دراسة بريور تهدف إلى المقارنة بين اقتصاديات السوق والاقتصاديات المخططة مركزيا، لذا ركزت هذه الدراسة على النظم الاقتصادية المقارنة، فإذا كان فاجنر قد طبق قانونه على دول تتبنى نظام اقتصاد السوق، أين تسود السوق المنافسة الحرة وتعد الديمقراطية سمه هامة لتنظيم إنفاق الدولة فقد حاول "**بريور**" دراسة آثار أنواع مختلفة من الظروف والمتغيرات المتعلقة بأشكال قانون فاجنر، كدراسته لأثر التنمية الاقتصادية على الإنفاق الاستهلاكي لاقتصاديات مختلفة الأنظمة بدلا من دراسة مجموعة من الدول تتبنى نفس النظام الاقتصادي.

خامسا: صيغة مسغريف سنة 1969

سعى "**مسغريف Musgrave**" إلى البحث عن إيجاد تفسير لزيادة الإنفاق الحكومي باستعمال عوامل هيكلية، كمستوى الدخل الفردي، عدد البطالين، عدد السكان أو مرحلة التنمية التي بلغتها الدولة كعوامل خارجة عن الحكومة وأدت إلى تغيير الإنفاق الحكومي معتبرا أن تطور الإنفاق الحكومي عامل داخلي، وقد صنف العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي إلى ثلاث فئات؛ العامل الاقتصادي، عامل التركيبة السكانية والتطور التقني والعامل السياسي، الثقافة والمجتمع. وعلى مستويات مختلفة من التنمية درس التغيرات الهامة الناتجة عن هذه العوامل في إطار وظائف الدولة الثلاث التي حددها في وظيفة تخصيص الموارد، وظيفة التوزيع العقلاني للدخول والثروات ووظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي واستقراره[1]، وقد ركز بشكل أساسي على العامل الاقتصادي لاعتباره أن قياس تأثير العاملين الأخرين غير مؤكد وغير متوقع، وقد اعتقد كفاجنر أن زيادة الطلب على السلع العامة يزيد مع التنمية، فضلا عن ذلك فقد أكد "**مسغريف**" على أن السلع العامة والسلع الخاصة متكاملة في بعض الحالات، أما فيما يخص الاستثمار العام فيعتبر الأكثر أهمية في بداية عملية التنمية ليتراجع بعد ذلك.

إذ أنه في بداية الاستثمار غالبا ما يتم القيام باستثمارات خارجية مكثفة وبالنسبة للتحويلات الاجتماعية فهي بغرض إعادة توزيع الدخل، كون عملية التنمية قد تؤدي إلى عدم المساواة في المجتمع، بالتالي فإن الإنفاق الحكومي في هذه الحالة ضروري لمجابهة اللامساواة ليندرج بذلك ضمن نفقات الحماية الاجتماعية[2].

---

[1] بوعكاز إيمان، مرجع سابق، ص 57.

[2] Giulia Greco, **" Les Facteurs D'évolution Des Dépenses Publiques. Application Au Cas De La Belgique"**, Mémoire en vue de l' obtention du diplôme de master en Sciences Economiques, Université de Liége, Belgique, 2016, pp 15-16.

من هنا رأى "**مسغريف**" أنه يجب تفسير زيادة الإنفاق الحكومي على أنه يعكس حصة القطاع العام المتزايدة في الاقتصاد وأن الزيادة المطلقة في حجم الميزانية يمكن أن تفشل نتيجة لتوسع الاقتصاد، وقد افترض في تفسيره هذا لقانون فاجنر أن هناك علاقة وظيفية بين نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي، وأن حصة الإنفاق الحكومي من الناتج الوطني ستزيد بمعدل أعلى من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج، فنمو الإنفاق الحكومي له صلة بنمط ووتيرة النمو والتنمية، فعند نقطة بداية النمو الاقتصادي يكون مستوى الدخل منخفض جدا وتسعى الحكومة جاهدة لتوفير مرافق البنية التحتية التي يحتاجها الإقلاع الاقتصادي، مع ذلك عندما يبدأ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في الارتفاع فوق مستوى الدخل المنخفض ويميل الطلب على خدمات القطاع العام إلى الارتفاع وعلى مستوى عال من الدخل لاقتصاديات الدول المتقدمة سيميل معدل نمو القطاع العام إلى الانخفاض لأن معظم الحاجات العامة الأساسية مشبعة[1]، حيث أن المراحل المختلفة للتنمية توضح كيف يميل الإنفاق الحكومي للزيادة عندما يتحول الاقتصاد من تقليدي إلى صناعي وللمقارنة بين معدل نمو حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي[2].

صاغ "**مسغريف**" معادلة لاختبار قانون فاجنر باستخدام الشكل الخطي اللوغاريتمي كما يلي:

$$Ln(GE/GDP) = a + b\ Ln(GDP/P) + e$$

سادسا: صيغة مان سنة 1980 :

قام "**مان Mann**" باختبار جميع تفسيرات وصيغ قانون فاجنر السابقة على الاقتصاد المكسيكي خلال الفترة 1925-1976، فكانت نتائجه متوافقة مع نتائج كل من "**بيكوك- وايزمان، كوفمان، كوبتا**" التي تدعم قانون فاجنر في المكسيك، وعدل صيغة "**بيكوك- وايزمان**" التي أطلق عليها "**الصيغة الهيكلية لقانون فاجنر**"، وقام بتفسير قانون فاجنر من خلال تقدير أن حصة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي ستزيد بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج المحلي، وما يميز صيغة "**مان**" عن غيرها من الصيغ المفسرة لقانون فاجنر أنه قدم تفسيرا نسبيا

[1] Eze, Titus Chinweuba, "**RE-EXAMINATION OF WAGNER'S HYPOTHESIS : IMPLICATION FOR THE DWINDLING OIL REVENUE IN NIGERAN ECONOMY**", Asian Development policy Review, vol 4, n°3, 2016, p 78.

[2] بوالكور نور الدين، "**نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بين قانون فاجنر وفرضية كينز -دراسة قياسية- خلال الفترة (1969 - 2014**"، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 08، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان، 2017، ص 106.

لهذا القانون لكن باستخدام "الناتج المحلي الحقيقي" بدلا من "الناتج الحقيقي الفردي" كمتغير مستقل، وقد استخدم اللوغاريتم الخطي كما توضحه المعادلة الموالية:

$$Ln(GE/GDP) = a + b\ Ln\ (GDP)$$

يمكن تعريف المتغيرات التي ظهرت في الصيغ السابقة كما يلي:

GE: الإنفاق الحكومي الإجمالي،

GDP: الناتج المحلي الإجمالي،

GC: الإنفاق الاستهلاكي،

P: عدد السكان.

تعد الصيغ الست السابقة أهم وأشهر الصيغ التي سعت لتفسير قانون فاجنر بعد دراسات تجريبية على اقتصاديات مختلفة المستوى التنموي ورغم اتفاق هذه الصيغ مع قانون فاجنر في أن اتجاه العلاقة السببية يكون من الناتج المحلي الإجمالي أي من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي إلا أن الاختلاف القائم بينها يكمن في المتغيرات التابعة والمستقلة في كل صيغة، فقد اعتبر "بيكوك ووايزمان" في صيغتهما أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير المستقل وأن الإنفاق الحكومي هو المتغير التابع، ورغم أن "كوفمان" اعتبر أيضا الإنفاق الحكومي المتغير التابع في صيغته إلا أن المتغير المستقل كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، شأنه في ذلك شأن "كوبتا" الذي اعتبره بدوره متغيرا مستقلا في الصيغة التي تبناها إلا أنه اعتبر أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي متغيرا تابعا، أما بالنسبة لصيغة كل من "بريور ومسغريف" فقد عد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في حين اختلفا بالنسبة للمتغير التابع، فقد اعتبر "بريور" أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا بينما اعتبر "مسغريف" أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا في الصيغة التي اعتمدها في تفسيره هذا، وقد وافق "مان" "مسغريف" في اعتبار نسبة الإنفاق الحكومي متغيرا تابعا في صيغته بينما خالفه عندما اعتبر أن المتغير المستقل هو إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة لاختبار أي من الصيغ السابقة أنسب لاختبار قانون فاجنر فقد تباينت النتائج المتحصل عليها من الدراسات التجريبية العديدة والمختلفة لأسباب عديدة منها التباين في المستوى التنموي ودرجة التطور الاقتصادي للدول.

هذا وإن الأمر فيما يخص اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لم يحسم بشكل قطعي لصالح فاجنر الذي رأى أن انتقال الأثر يكون من النمو الاقتصادي إلى

الإنفاق الحكومي، لا سيما عندما أشار كينز في فرضيته أن اتجاه العلاقة السببية يكون عكس ما رآه فاجنر أي من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: فرضية كينز في العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

خلال فترة أزمة الكساد العالمي الكبير الذي ضرب العالم سنة 1929 وامتد لسنوات وجدت النظريات الاقتصادية آنذاك نفسها عاجزة عن تقديم تفسير لأسباب تدهور الاقتصاد العالمي، أو حتى أن تجد حلا للنهوض بالإنتاج والتشغيل، في ظل هذا التخبط بين أزمة اقتصادية حادة وبين أفكار عاجزة عن إيجاد حل يساعد على الخروج من هذا المأزق ظهر عالم الاقتصاد الإنجليزي "**جون مينارد كينز Jon Maynard Keynes**" بأفكاره المتميزة التي طرحها في كتابه الشهير "**النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود**" **سنة 1936**، التي كانت بمثابة طوق نجاة للاقتصاد العالمي وأحدثت ثورة فكرية في الاقتصاد أدت إلى تغيير الأفكار التي كانت سائدة في ذلك الوقت عن السوق الحر الذي يعمل وفق آلية اليد الخفية وعن حقيقة توفيره لمناصب الشغل. فقد كان يرى بأن أي شخص يرغب في الحصول على عمل يمكنه ذلك على أن يكون مرنا للأجور ويقبل بأي أجر يعرض عليه.

لذا أكد أن الأسواق الحرة ليس لديها الآلية المستقرة لتوفير فرص العمل وعلى الطلب الكلي الذي يتكون من إنفاق الأفراد، إنفاق الأعمال التجارية وإنفاق الحكومة التي اعتبرها المحرك الأساسي للاقتصاد ليدعم بذلك تدخل الدولة لضبط اقتصاد السوق بالتوجيه والمراقبة.

ولخص "**كينز**" نظريته في مقولته الشهيرة "هناك أوقات نحتاج فيها إلى التدخل لجعل الرأسمالية تعمل لصالحنا" وذلك بانفاق المال في السوق حتى وإن كان ذلك عن طريق الاستدانة لتحقيق معدلات الإنفاق المطلوب، فحسبه يجب تدخل الدولة في السياسات العامة لتوفير مناصب العمل ولضمان اسقرار الأسعار من خلال أدوات تعرف بأدوات السياسة المالية وعلى رأسها الإنفاق الحكومي الذي يمكن لها من خلاله التأثير على الطلب الكلي ومن ثمة على الدخل الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي، من خلال سياسة مالية من شأنها العمل على مواجهة التقلبات الدورية، ليتضح بذلك أن اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب كينز يكون من الإنفاق إلى النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: فرضية كينز واتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

برز دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي بظهور الأفكار الكينزية التي دعت إلى وأيدت ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث بسبب كل من البطالة والتضخم، حيث أنه يمكن للدولة استخدام أدوات بواسطتها يتم التقليل من التقلبات الاقتصادية كالإنفاق الحكومي الذي يمكن تمويله عن طريق الضرائب أو الاقتراض الحكومي والذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي الفعال.

فحسب "**كينز**" تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي ليزيد بذلك الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج ويقلص فترات الركود، حيث تبين للاقتصاديين الكينزيين أن الاقتصاد تعافى من أزمة الكساد بفضل برامج الإنفاق الحكومي كبرنامج الصفقة الجديدة والإنفاق العسكري خلال الحرب العالمية الثانية[1]، على هذا الأساس أكد "**كينز**" على ضرورة تدخل الدولة عن طريق سياسات اقتصادية كلية نشطة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات التي قد يجد القطاع الخاص نفسه عاجزا عن القيام بها، لأن الصدمات التي تمس جانب الطلب هي المسؤولة عن مختلف التقلبات التي قد يشهدها النشاط الاقتصادي.

كما أكدت أفكاره على ضرورة استخدام الموازنة العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل باعتبار أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار ليسبب بذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها كفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التشغيل التام وتجنب مشكلات البطالة واللا استقرار الاقتصادي، حتى إنه في الدول النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية برر العديد من كتاب التنمية بما فيهم خبراء البنك الدولي ضرورة أن تلعب الدولة من خلال إنفاقها تحديدا الإنفاق الاستثماري دورا رائدا في القيام بعمليات التنمية خاصة في ظل الغياب أو الضعف الشديد للقطاع الخاص بها[2]؛ أي أن الدولة سواء كانت متقدمة أو نامية يمكنها استخدام ما يعرف ب "سياسات جانب الطلب" التي تعد أدوات للسياسة الاقتصادية تقوم على فكرة مفادها أنه لتحقيق نمو اقتصادي في اقتصاد يعاني من انكماش اقتصادي ويتميز باستخدام غير كامل للموارد فإنه يجب على الدولة التدخل لرفع الطلب الفعال عن طريق اللجوء إلى زيادة العجز في الميزانية العامة سواء برفع الإنفاق الحكومي أو بخفض الضرائب دون أن يولد ذلك أي ضغوط تضخمية طالما أن الناتج الفعلي دون مستوى الناتج الممكن أما إذا كان الاقتصاد في وضعية يتجاوز فيها الطلب الكلي المقدرة الإنتاجية

[1] NDOGA IRENE KAMBUA," **EFFECTS OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA "**, a research project submitted to the school of business in partial fullfilment of the requirements for the award of the degrée of masters of science in finance, university of nairobi, 2013, p 02.

[2] حسن الحاج، "**عجز الموازنة: المشكلات والحلول**"، جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2007، ص 05.

للاقتصاد فإنّه يجب على الدولة التدخل لتجنب أي ضغط تضخمي عن طريق اللجوء إلى خلق فائض في الميزانية العامة عن طريق الحد من الإنفاق الحكومي أو عن طريق زيادة الضرائب[1]، لأن الإنفاق الحكومي يعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي وقد أقر "**كينز**" في تحليله بأهمية سياسة الإنفاق الحكومي باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض"؛ إذ يتجلى أثر الإنفاق الحكومي مع الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي.

أما عن سريان هذا الأثر فيكون وفق ألية مضاعف الإنفاق الحكومي التي ترتكز على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، غير أن أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي يكون في إطار التفاعل بين أليتي المضاعف والمعجل الذي يغير أساس ظاهرة الدورات التجارية في الاقتصاد، إذ وجد أن في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية من منطلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في المدى الطويل، فقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل الوطني من خلال ألية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني من خلال قدرته على توليد دخول فردية جديدة تساهم في رفع القوة الشرائية، ويستند مفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية على الميزة الخاصة للإنفاق الحكومي الذي يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل الوطني[2].

وطالما أن الإنفاق الحكومي متغير خارجي فإن توسع الدولة في الإنفاق يؤدي إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي؛ إذ يشير مفكرو المدرسة الكينزية إلى أن السياسة المالية الاستباقية أداة مهمة في يد الدولة لتحفيز النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي، فمن خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو خفض الضرائب يمكن للدولة أن تبطئ وتيرة النشاط الاقتصادي لذا تعد السياسة المالية أداة للسياسة الاقتصادية العامة تساعد على مواجهة التقلبات الدورية كما أنها تخفف من التقلبات قصيرة المدى في الإنتاج والعمالة، بالإضافة إلى ذلك تشير الفرضية الكينزية إلى أن أي نوع من النفقات العامة حتى ولو كانت ذات طبيعة متكررة فإنها يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

وتعتمد فعالية السياسة المالية في تثبيت الطلب الكلي أيضا على ما إذا كان الإنفاق الحكومي يرفع الإنفاق الخاص أم لا، هذا وتؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي التي لا تصحبها زيادة في الإيرادات إلى عجز في الميزانية يحتاج إلى تمويل، فإذا تم تمويل العجز عن طريق إصدار الدين المحلي فقد يكون لذلك عواقب سلبية على أسعار الفائدة المحلية التي تضغط على

---

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 72.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، نوارس عطية كاظم، "**العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة قياسية في مصر للمدة (1985 – 2014)**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 03، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 224.

الإنفاق الخاص استهلاكي واستثماري، أما إذا تم تمويل العجز عن طريق سياسة نقدية بسيطة فقد يؤدي ذلك إلى زيادة توقعات تضخمية بسبب التوسع في الائتمان والسيولة الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية مما يضر بالإنفاق الخاص، فيؤدي عجز الموازنة بذلك إلى إزاحة القطاع الخاص من الموارد التي كان من الممكن أن توفر تمويل تراكم رأس المال والإنفاق الاستهلاكي[1].

كان "**كينز**" يعتقد أن ندرة الاستهلاك تقل مع زيادة الدخل وأن الميل إلى الادخار يزداد بزيادة الدخل، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث اختلال في الاقتصاد لأن الاستهلاك لا ينمو بالتناسب مع الادخار عندما يرتفع الدخل، بالتالي وللحفاظ على الدخل، العمالة والنمو من الضروري تعويض الآثار إذا أدى ذلك إلى زيادة الطلب على المخرجات بزيادة مقابلة في الإنفاق الحكومي ولتجنب الظروف الاقتصادية غير المرغوبة يجب تقليص الفجوة بين الدخل والنفقات إما عن طريق زيادة الميل إلى الاستهلاك أو عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي[2].

ويمكن طرح فرضية "**كينز**" من خلال نموذج القطاعات الأربعة الذي يعرض التوازن عندما يتساوى الناتج مع الطلب الكلي كما يلي:

$$\text{Output } (Y) = \text{Total Demande} = C+I+G+(X-M)$$

حيث أن:

C: الاستهلاك الخاص،

I: الاستثمار الخاص،

G: الإنفاق الحكومي،

(X−M): صافي الميزان التجاري.

ولأن الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن زيادته من شأنها أن تتسبب في زيادة الدخل من خلال أثر المضاعف في إطار نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي، فينتقل بذلك منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين ليتحقق التوازن عند مستوى جديد في الأجل القصير كما أنه يؤدي إلى ارتفاع كل من مستوى الناتج والأسعار مع مرور الزمن، في المقابل ينتقل منحنى العرض إلى جهة اليسار لإعادة التوازن فيعود بعد ذلك الناتج إلى معدلاته الطبيعية وكذلك الأسعار، من هنا يمكن القول أن نظرية جانب الطلب ل**كينز** أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي التلقائي على النمو الاقتصادي لا سيما في مراحل مبكرة من التنمية، كما يعد

[1] Al Gifari Hasnul, **« The effects of government expenditure on economic growth : the case of malaysia »**, MPRA paper N° 71254, 2016, p 02 .

[2] Umeh Anthony Chinedu, and al, **« Sectoral Spreads of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria (1980 – 2017) : An Approach of Error Correction Model »**, international journal of academic research in economics & management sciences, vol 07, n°04, 2018, p 184 .

أداة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التشغيل التام، ليمكن القول أن اتجاه سببية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ظل فرضية كينز يتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي أي النمو الاقتصادي، غير أن هناك من يزعم أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يمكن أن تعزز النمو إلى حد معين لأن الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي يقوض النمو الاقتصادي وينخفض تدريجيا كلما زاد الإنفاق عن طريق تحويل موارد إضافية من القطاع الإنتاجي إلى إنفاق استهلاكي[1].

المطلب الثاني: المضاعف وانتقال أثر الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي

يعتبر "**ريتشارد كاهن Richard Kahn**" أول من أدخل فكرة المضاعف إلى النظرية الاقتصادية محاولا بذلك قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، لذا مفهوم المضاعف عنده هو مضاعف التشغيل، أما عند "**كينز**" فتهدف فكرة المضاعف عنده إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني فسمي مضاعف كينز بمضاعف الاستثمار، وهو يعبر عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل الوطني.

فمضاعف الاستثمار يبين عدد المرات التي يزيد بها الدخل الوطني بسبب التغير في الإنفاق الحكومي، ليعد بذلك مضاعف الاستثمار المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار، فجوهر فكرة المضاعف هو أن القيام بإنفاق استثماري معين من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني أضعاف الزيادة في الإنفاق الاستثماري والعكس صحيح[2]، من هنا يتبين أن جهود **كينز** انصرفت فقط إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى كالاستهلاك، بالتالي يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا.

إذ يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى توزيع دخول جديدة لأصحاب عوامل الإنتاج في شكل أجور، ربح، فوائد وريع، فإذا زاد الإنفاق بمقدار معين فإن هذه الزيادة ستتحول إلى دخول لأصحاب عوامل الإنتاج الذين لن يحتفظوا بها بل ينفقون جزءا منها هذا الأخير يتحدد بما يعرف بالميل الحدي للاستهلاك، كما أنّ هذا الجزء المنفق سيكون عبارة عن دخول لأخرين بدورهم سيتصرفون فيها بالنسبة نفسها كما تصرفت الفئة الأولى، هكذا تحدث سلسلة من

---

[1] محمود حسين علي المرسومي، محمد غازي نصيف، "**الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990 – 2013)**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة واسط، العراق، 2015، ص 32.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 80-81.

الزيادات في الدخول تفوق الزيادة الأولية الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي[1]، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في:

الإنتاج ⟸ الدخل ⟸ الاستهلاك ⟸ الإنتاج

فالزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاق والتي تتناقص تبعا للميل الحدي للاستهلاك لكنها تزيد في مجموعها عن كمية الإنفاق الأولي، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الأولي على الدخل الوطني[2].

ومادام أثر المضاعف على علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة هذا الميل وينخفض بانخفاضه، وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى أخر ومن فئة إلى أخرى، هنا تظهر أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق الحكومي في مختلف القطاعات والفئات، فبالنسبة لأصحاب الدخل المحدود الميل الحدي للاستهلاك مرتفع لديهم وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لهم، أما أصحاب رأس المال فهم يتوجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج ليكون أثر المضاعف بسيطا لديهم لأن ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض، هذا ويرتبط الأثر الذي يخلفه المضاعف بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة والقدرة على الاستجابة للزيادات في الاستهلاك ينتج أثر المضاعف بشكل ملموس، أما في الدول النامية ورغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيكون أثر المضاعف ضعيفا، لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وبالتالي عدم قدرته على الاستجابة للزيادة في الاستهلاك[3].

لكن لحد الأن لم يتبين إذا ما كان أثر مضاعف الإنفاق الحكومي نتج عن الزيادة الأولية من حيث نوع الإنفاق أو من حيث الموازنة التي يتم الإنفاق عليها وإذا ما كانت هذه الأخيرة متوازنة أم تشهد عجزا أم فائضا، إذ أن وجود هذه الحالات في الميزانية يغير من الأثار التي يرتبها الإنفاق الحكومي الذي لا يمكن قياس كل ما يترتب عليه من أثار إلا إذا تم أخذ طريقة تمويله بعين الاعتبار، فضلا عن أن ارتباط مستوى الإنفاق بمستوى الإيراد يرتب أثارا على توزيع الدخل، ليكون بذلك للميزانية بشقيها أثرا توزيعيا يساهم في تحديد أثر الإنفاق الحكومي عن طريق المضاعف، ليتم تحديد دور المضاعف في التعرف على أثر الإنفاق الحكومي فيما يلي[4]:

---

[1] سعيد على العبيدي، **"إقتصاديات المالية العامة"**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 98.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 118.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 109.

[4] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 80.

- ❖ يستخدم المضاعف لقياس آثار الإنفاق الحكومي في ظل أوضاع مختلفة للموازنة؛ موازنة عجز، موازنة فائض، موازنة متوازنة على أن يتم تجريد أثر الموازنة أيا كان أثرها على توزيع الدخل،
- ❖ يتم أخذ أثر الموازنة بأوضاعها المختلفة على توزيع الدخل.

يمكن القول أن المضاعف ما هو إلا وسيلة يمكن من خلالها تفسير التغيرات التي تحدث في إحدى مكونات الإنفاق الكلي وأثر ذلك في حدوث زيادات مضاعفة أو تراكمية في مستوى الدخل، وقد يحدث أثر المضاعف بسبب أي تغير قد يطرأ في الإنفاق المستقل على النشاط الاقتصادي دون الاقتصار على الإنفاق الاستثماري المستقل، وتعتمد قيمة المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك بشكل أساسي، كما أن مقداره يتناسب طرديا مع الميل الحدي للاستهلاك، إلا أنه يساعد متخذي القرار على تحديد أوضاع الاقتصاد في المستقبل ووضع السياسات، غير أن افتراضاته غالبا ما لا تتحقق في الدول التي يعتبر اقتصادها غير متكامل صناعيا، ليختل بذلك مفهومه رغم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها، فعدم توفر قاعدة صناعية يحول دون قدرة القطاع المنتج على التوسع في الإنتاج وبالتالي الاستجابة للطلب الجديد، ما يؤدي إلى انصراف أثر المضاعف إلى الأسعار، كما أن دول الاقتصاد غير المتكامل تلجأ إلى الاستيراد لسد فجوة الطلب مما يؤدي لعمل المضاعف في العالم الخارجي[1].

هذا وقد لاقت نظرية المضاعف عددا من الانتقادات من قبل بعض الاقتصاديين منها[2]:

- ❖ صعوبة تحديد الميل الحدي للاستهلاك لمجتمع بأكمله بسبب اختلاف الفئات الاجتماعية وأنماط توزيع الدخل، لذا كان حساب قيمة المضاعف يثير مشكلة إحصائية،
- ❖ يفترض كينز في تحليله للمضاعف غياب عنصر الزمن، أي أن آثار الاستهلاك ستكون فورية، لكن وفي الحقيقة هذه الآثار تأخذ وقتا أثناءه يقل الميل الحدي للاستهلاك، كما أن دالة الاستهلاك لن تبقى ثابتة طوال مدة عمل المضاعف رغم افتراض ثباتها في الأجل القصير بسبب ما تعرفه الحياة الاقتصادية من تغير مستمر،
- ❖ يفترض كينز أن الدخول الناجمة عن الاستثمار المستقل تستخدم إما في الاستهلاك أو في الادخار، غير أن الواقع يختلف لأن هذه الدخول قد تكتنز أو تستخدم لتسديد الديون أو للاستيراد من الخارج،

---

[1] تماضر جابر البشير الحسن، علي فاطن الونداوي، "**قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970 – 2010)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، 2013، ص 37.

[2] عرقوب نبيلة، "**محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي –دراسة نظرية وقياسية– (1970 – 2008)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 24.

- ❖ يفترض كينز أيضا ثبات دالة الاستثمار طوال مدة حدوث الزيادة في الدخل عقب زيادة الإنفاق الاستثماري؛ أي خلال مدة عمل المضاعف، غير أن دالة الاستثمار يمكن أن تتغير في الواقع.

المطلب الثالث: المعجل وانتقال أثر الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي

لا تقتصر الأثار غير المباشرة التي يحدثها الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني على الزيادات المتتابعة في الاستهلاك المتولد عن الإنفاق الأولي بل هناك آثار غير مباشرة يخلفها هذا الإنفاق على الطلب على أموال الاستثمار والذي يعرف بالاستثمار المولد أو المتتابع، المتمثل في الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الطلب على الإنفاق الحكومي سيترتب عليه تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من طرف المؤسسات التي زاد الطلب على منتجاتها، وهذا ما يعرف ب "**أثر المسارع أو المعجل**"، فمصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي يعبر عن ذلك الأثر الذي ينعكس على حجم الاستثمارات بسبب زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها وبشكل حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، الذي يتحدد بقسمة التغير في الاستثمار على التغير في الدخل الوطني.

فالمعجل ما هو إلا رد فعل لمضاعف سابق حيث زيادة الإنفاق وما يترتب عليه من زيادة في الدخل الوطني بفعل المضاعف وما يرافق ذلك من زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة أسعارها ما يشجع المنتجين على زيادة العرض، أما عند عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فالأمر يستوجب توسيع هذه الطاقات من خلال زيادة الطلب على السلع الإنتاجية؛ أي الاستثمار في قطاع إنتاج السلع الإنتاجية لتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية فتؤدي عملية الاستثمار هذه إلى زيادة الدخول والطلب من جديد لتتولد دورة جديدة من زيادة الدخل.

ليؤدي المعجل دوره لا بد من توفر البيئة الاقتصادية الملائمة التي تتمثل في كون القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية يعمل بكامل طاقته وأن المنتج يقوم كل سنة بالاستبدال حسب العمر الإنتاجي لكل آلة مع وجود طاقة فائضة في السلع الإنتاجية فضلا عن توفر عمل مضاعف سابق، أما تأثير المعجل على الدخل فيتوقف على معامل رأس المال/الإنتاج الذي

يختلف من قطاع إلى أخر ليختلف بذلك المعجل من قطاع لأخر، ما يستوجب ضرورة تقسيم التغيرات في الطلب على مستوى كل قطاع للتعرف على أثر المعجل بشكل دقيق[1].

هذا ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)؛ أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج وأن معامل رأس المال يجد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما، فإذا ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما فهذا الارتفاع يستوجب زيادة حجم الإنتاج اللازم لمقابلته، أي ضرورة التوسع وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد بل تؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج والتي تختلف حسب درجة الكفاءة الإنتاجية وطبيعة كل صناعة، كما تتحدد أثار المعجل بمجموعة من الاعتبارات والتي من أهمها مدى توافر مخزون السلع الاستهلاكية، وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة وتقدير منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب على هذه السلع وفيما إذا كانت هذه الزيادة ذات طبيعة دائمة ومستمرة كي تشجع المستثمرين على ضخ المزيد من الاستثمارات لمواجهة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية[2].

والجدير بالذكر هنا هو أن هناك تفاعل متبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل، إذ أنه إذا تم الجمع بين "**مضاعف كينز**" و"**معجل كلارك**" يمكن تفسير التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي التي تعتبر السمة الأساسية في الاقتصاديات الرأسمالية، كما أن أثر المعجل شأنه شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى أخر[3].

خاتمة الفصل

من بين الكم الهائل من الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بمثل هذا الموضوع، اهتم هذا الفصل بالوقوف والتعرف على طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ظل توجهات فكرية مختلفة، تمحورت بشكل رئيسي حول رأيين متعارضين؛ أحدها رأى بأن التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي ناتجة عن التغيرات التي حدثت في النمو الاقتصادي، في حين رأى الأخر عكس ذلك تماما؛ أي أن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي ماهي إلا نتيجة للتغيرات التي أحدثتها الدولة في إنفاقها.

---

[1] صلاح مهدي البيرماني، "**قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 165.

[2] محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 83.

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، "**الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 144.

فقد ظهرت جدلية العلاقة السببية بين كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي واكتسبت مكانتها الهامة التي أظهرتها الدراسات والأبحاث التجريبية المختلفة التي حاولت الوقوف على واقع هذه العلاقة الذي لم يحسم لحد الأن لصالح أي من التوجهين. إذ أن العديد من الدراسات التجريبية التي خضعت لها اقتصاديات العديد من الدول التي اختلف مستواها التنموي ومستوى تقدمها أثبتت صحة اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي لتوافق بذلك نتائج هذه الدراسات "**فاجنر**" في قانونه للتوسع المستمر في النشاط الاقتصادي؛ الذي رأى بأن نشاط الحكومة يتوجه نحو الزيادة كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة الحاصلة في كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني، لأنه رأى أن دور الدولة ينمو ويتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع مظاهر تدخلها لخدمة أفراد المجتمع فيزداد بذلك حجم الإنفاق الذي تقوم به ليكون بذلك الإنفاق الحكومي حسبه متغير داخلي لا خارجي، متأثر لا مؤثر.

كما أن هناك دراسات أخرى أثبتت بأن اتجاه العلاقة السببية يكون من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، لتحذو بذلك حذو "**كينز**" الذي أيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل أقر بضرورته من خلال استخدام أدوات يمكن بواسطتها التقليل من التقلبات الاقتصادية والتي من بينها الإنفاق الحكومي، الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي الفعال، فقد رأى أن الزيادة في حجم الإنفاق من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ليزيد بذلك الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج، هذا الأخير يدفع بالنمو الاقتصادي إلى الزيادة ليكون بذلك اتجاه العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، فيكون الإنفاق الحكومي في ظل هذا التوجه متغير خارجي لا داخلي، مؤثر لا متأثر.

الفصل الثالث: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

الفصل الثالث: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

مقدمة الفصل

مر الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال بعدة مراحل كانت كل واحدة منها وليدة ظروف اقتصادية معينة، فعقب الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى تبني نظام اقتصادي ذو بعد اجتماعي أكثر منه اقتصادي سعيا منها لرد الاعتبار للمواطن الجزائري وتعويضه عن المعاناة التي عاشها خلال فترة الاستعمار، فوجدت الجزائر في تبني النظام الاشتراكي خيارها الأنسب؛ إذ كانت ترى أنه النموذج الاقتصادي العادل الذي يتناسب مع الظروف والأوضاع الاقتصادية الداخلية ومع علاقات البلد الدولية.

لكن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي كانت تعتمد في تمويل إنفاقها على ايراداته بشكل شبه مطلق، أثبتت فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة وفشل النظام الاقتصادي القائم ككل فضلا عن الاضطرابات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية التي خلفتها تلك الأزمة. هنا وجدت الجزائر نفسها تتخبط في أزمة متعددة الأبعاد، ما أوجب عليها ضرورة تغيير نظامها الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر يسير وفق آليات السوق ليدخل بذلك الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة.

هذه المرحلة بدورها انقسمت إلى مرحلتين؛ الأولى تميزت بعمليات إصلاح واسعة قامت بها الدولة الجزائرية تحت إشراف وبشروط صندوق النقد الدولي هدفها الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط والموجه مركزيا إلى اقتصاد حر يسير وفق آليات السوق. والثانية كانت تسعى من خلالها إلى العمل على بعث النشاط الاقتصادي والنهوض به، خاصة وأن الظروف التي تزامنت مع هذه المرحلة كانت مواتية ومشجعة لإحداث نهضة تنموية شاملة.

من هنا وتبعا للمراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري وانطلاقا من دور الحكومة في كل مرحلة يمكن القول أن الجزائر رأت أن الإنفاق الحكومي الوسيلة الأنسب التي يمكنها بواسطته التأثير على النمو الاقتصادي، تحفيزه ودفع معدلاته إلى التحسن لتعكس بذلك الآداء الاقتصادي للحكومة الجزائرية. لذا وللتعرف على دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية 2017 فسيكون ذلك من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول- دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989؛

المبحث الثاني- دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999؛

المبحث الثالث- دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 .

المبحث الأول: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989

عقب استقلال الجزائر وخلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1967 التي عرفت بفترة الانتظار كان الاقتصاد الجزائري يواجه عراقيل وصعوبات اقتصادية، مالية، اجتماعية وسياسية، عكسها الركود المتعدد المجالات الذي كان سائدا خلال تلك الفترة، الأمر الذي أوجب على الدولة ضرورة الإسراع في البحث عن حلول تساعدها على الخروج من هذه الأوضاع وضرورة العمل على بناء أسس تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني.

فلم يكن أمام الدولة من بديل أفضل من النظام الاشتراكي الذي نادى به ميثاق 1964 الذي أكد على ضرورة تبنيه وضرورة العمل على رد الاعتبار للقطاع الفلاحي والشروع في عمليات التأميم التي مست البنوك، التجارة والثروات الطبيعية والطاقوية، وضرورة الاهتمام بالتصنيع لاعتباره يساعد على توفير مناصب الشغل ويساهم في إنعاش الطلب المحلي، مع ضرورة التركيز على الصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب التي كانت محل اهتمام كبير من قبل المستعمر الفرنسي لأهميتها البالغة، ما جعل الدولة تتبنى نظام اقتصادي اشتراكي حددت في ظله سياستها الاقتصادية المبنية على نموذج الصناعات المصنعة كخيار من شأنه أن يدفع بالقطاع الصناعي للنمو الذي سينعكس على باقي القطاعات.

ونظرا لأن النظام الاشتراكي يقضي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات ووسائل متنوعة، فقد رأت الحكومة الجزائرية آنذاك بأن الإنفاق الحكومي هو الأداة الأنسب والتي قد يساعد استخدامها في التأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أهداف ومضمون برامج الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989

تميزت مرحلة الاقتصاد الموجه بتبني الجزائر مجموعة من المخططات التنموية التي كانت تسعى الدولة من خلالها إلى النهوض باقتصادها من خلال البرامج التنموية المسطرة ضمن كل مخطط والتي كان لكل منها أهداف يسعى إلى تحقيقها. لذا سيتم التعرف على أهداف ومضمون كل مخطط كما يلي:

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969)

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية قصيرة الأجل اعتمدتها الجزائر المستقلة، حيث كان التصنيع ضمن هذا المخطط محور العملية التنموية، فتم التركيز في هذا المخطط وبشكل أساسي على التصنيع وبالتالي على الجهاز الإنتاجي الذي كان يعاني من التبعية الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة، فبلغ حجم الاستثمارات المبرمجة ضمن هذا المخطط 9.06 مليار دينار، أما التكاليف المبرمجة فقد قدرت ب 19.58 مليار دينار، أما الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا فهو يعبر عن الاستثمارات الباقي إنجازها (10.52 مليار دينار)، وقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات هي[1]:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (زراعية وصناعية) 6.79 مليار دينار منها 1.88 مليار دينار للزراعة و4.91 مليار دينار للصناعة،
- الاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات 0.36 مليار دينار،
- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة كالتعليم 2.01 مليار دينار منها 0.28 مليار دينار للبنية التحتية الاقتصادية و1.73 مليار دينار للبنية التحتية الاجتماعية.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

على عكس المخطط السابق الذي لم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة لافتقاره شروط التخطيط فإن هذا المخطط يعد أول خطة اقتصادية شاملة، وبداية فعلية لعملية التخطيط وفق النهج الاشتراكي، لأن كل من الجماعات المحلية، الشركات العمومية والوزارات الوصية وبالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يناط بها ضبط المشاريع الاستثمارية بناءا على عدة معايير

[1] دراوسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 341-342.

كالقيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، غير أنه تم استبعاد المردودية المالية لكونها معيارا رأسماليا من منظور هذا المخطط الذي حددت أهدافه كما يلي[1]:

- ❖ زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق نمو اقتصادي معدله 09 %،
- ❖ تعميق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإقامة نسيج صناعي متكامل،
- ❖ تنويع التعامل مع الدول الأجنبية وتقليص التعامل مع فرنسا والعمل على الاعتماد على مصادر محلية للتمويل والتموين،
- ❖ تكوين علاقات إنتاج جديدة من خلال تدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار الأنشطة الرئيسية بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم عملية التنمية،
- ❖ توفير أدوات تساعد على ضبط الاقتصاد الوطني وعلى تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات من خلال التركيز على الصناعات الأساسية كونها تساعد تلقائيا على ظهور صناعات أخرى وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج،
- ❖ تحسين ورفع مستوى معيشة السكان من خلال تطبيق سياسة دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك ومراقبتها،
- ❖ تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الزيادة في قدرات الإنجاز وتحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة[2].

لبلوغ هذه الأهداف كان للقطاع الصناعي ضمن هذا المخطط حصة الأسد من إجمالي الإنفاق الاستثماري، حيث بلغت حصة الصناعة القاعدية 5.5 مليار دينار بنسبة 17.79 % من الإنفاق الكلي، يليه في ذلك قطاع المحروقات بنسبة 14.88 %، فصناعة سلع الاستهلاك بنسبة 7.44 %، ومن خلال هذه النسب يتضح مدى جدية وسعي هذا المخطط إلى إقامة جهاز إنتاجي فعال، ويمكن التعرف على حجم الإنفاق الاستثماري حسب كل قطاع خلال الفترة 1970-1973 من خلال الجدول والشكل المواليين:

[1] ميهوب مسعود، "**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، 2017، ص108.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 343.

الجدول رقم (3. 1): حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات خلال الفترة 1970-1973

الوحدة: مليار دينار

القطاع	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والري	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	التكوين	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	**5.5**	**4.6**	**4.1**	**3.1**	**2.3**	**3.3**	**1.5**	**0.9**	**1.3**	**26.6**
النسبة %	21	17.3	15.4	11.65	8.65	12.4	5.63	3.37	4.88	100

المصدر: ميهوب مسعود، "**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، 2017 ، ص 109.

الشكل رقم (1.3): حصة كل قطاع من الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1970-1973

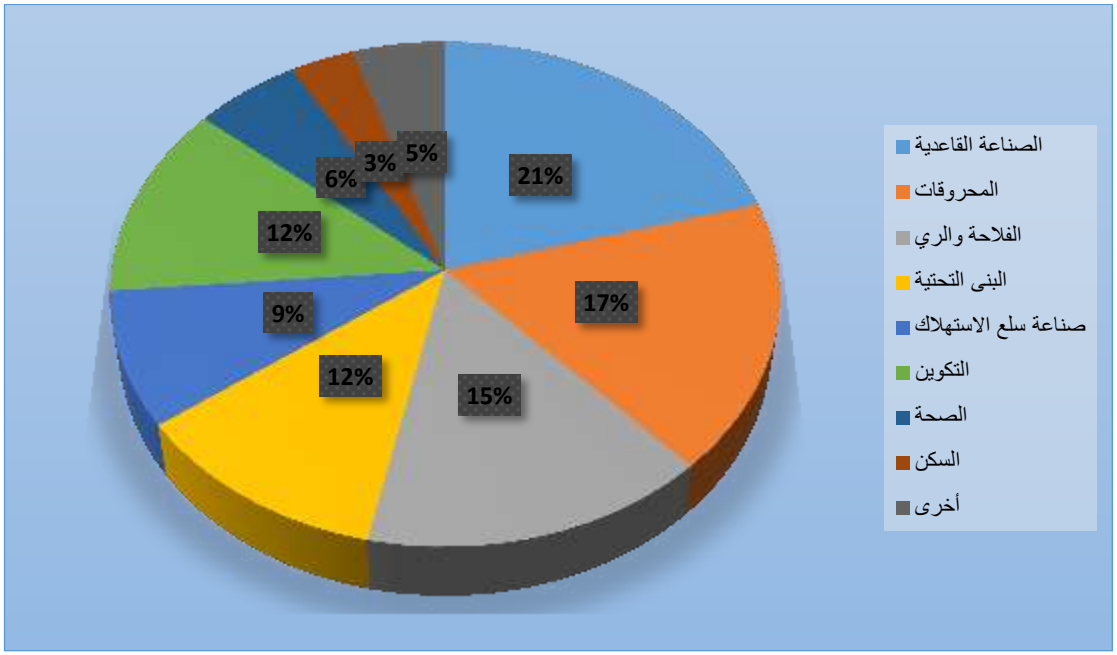

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (1.3)

من الجدول والشكل السابقين يبدو واضحا أن حجم الإنفاق الاستثماري لا سيما المخصص لقطاع الفلاحة والري قد ارتفع مقارنة بالمخطط الثلاثي حيث كان يقدر ب 1.9 مليار دينار، هذه الزيادة تدل على اهتمام الدولة المتزايد بالقطاع الفلاحي وبتنميته وتطويره لكونه قطاع منتج يساهم بشكل مباشر في القيمة المضافة.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعتبر هذا المخطط مكملا للمخطط السابق، وكانت الدولة تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف الموالية[1]:

- ❖ زيادة الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق معدل نمو اقتصادي 11.5 %،
- ❖ زيادة عدد مناصب العمل، حيث تم التخطيط لإنجاز وحدات تساعد على توفير أزيد من 100000 منصب عمل سنويا،
- ❖ تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية بغية تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي،
- ❖ وضع نظام للأسعار وجدول زمني للأجور[2].

لتحقيق هذه الأهداف شهدت الاستثمارات ضمن هذا المخطط قفزة واضحة، حيث ارتفعت من 27.75 مليار خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دينار لهذا المخطط، وقد تم توزيعها بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك، و هذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (2.3): حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات خلال الفترة 1974-1977

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الصناعات القاعدية	المحروقات	الفلاحة والري	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	الصحة	السكن	التكوين	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	18.5	19.5	16.5	15.5	9.6	5.7	8.3	10	5.4	109
النسبة%	16.97	17.88	15.13	14.22	8.80	5.22	7.61	9.17	4.95	100

المصدر: ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 109.

[1] بوري محي الدين، **"دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 142.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 343.

الشكل رقم (2.3): حصة كل قطاع من الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1974-1977

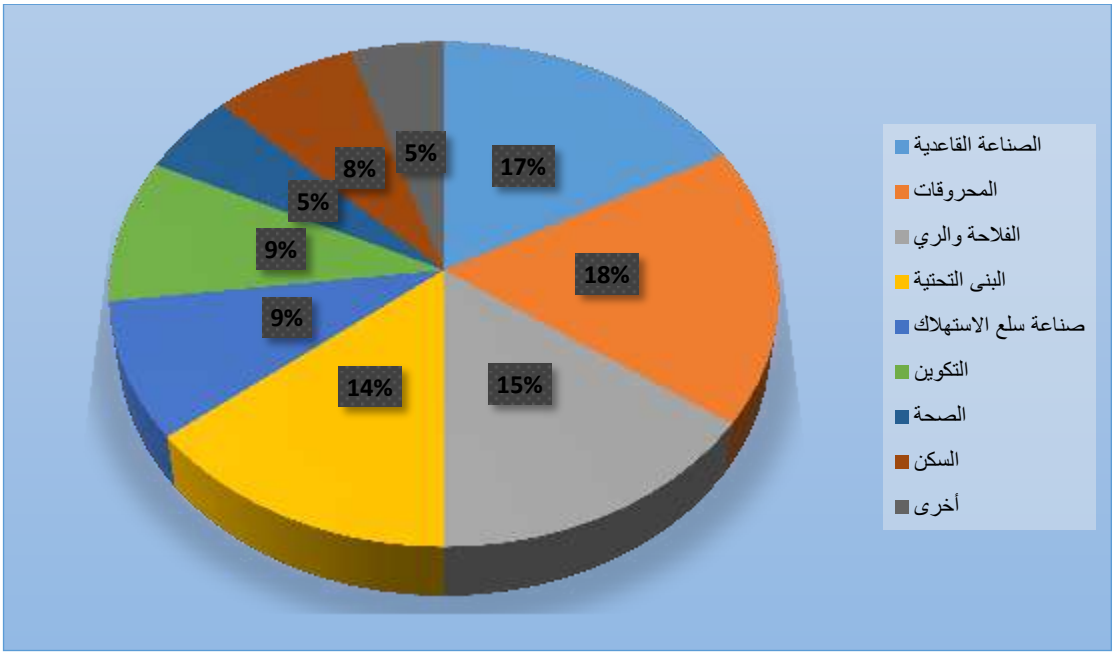

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (2.3)

أظهر الجدول والشكل السابقين أن قطاع الصناعة حظي بأكبر حصة ضمن هذا المخطط حيث خصص 47.6 مليار دينار من 109 مليار دينار لقطاع الصناعة بنسبة 43.66 % من الحجم الكلي للإنفاق الاستثماري لتفوق بذلك نسبته ضمن المخطط السابق، غير أن الصناعات القاعدية تراجعت لصالح قطاع المحروقات، وذلك بسبب الظروف التي عرفها سوق الطاقة الذي شهد انتعاشا خلال هذه الفترة، ما جعل الحكومة تميل أكثر إلى الصناعات الطاقوية والتي تحتاج إلى أموال كبيرة، فارتفع بذلك حجم إنتاج كل من النفط والغاز الطبيعي.

رابعا: المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979)

تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية تم خلالها إتمام ما تبقى من مشاريع المخطط الرباعي الثاني لتجنب الوقوع مرة أخرى في دائرة الركود ولتجنب الأزمات ، لهذا الغرض خصصت الدولة 95.23 مليار دينار، وقد تميزت هذه المرحلة ب[1]:

- كبر حجم الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دينار،
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية،

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 344.

– إعادة تقييم معظم البرامج بسبب التغيرات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث بلغ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 ما يعادل 5.63 مليار دينار، أما خلال سنة 1979 فقد بلغت 54.78 مليار دينار من إجمالي الترخيص المالي.

كما تميزت هذه الفترة بتركيز الدولة على تطوير وتدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية وذلك من خلال تكثيف الاستثمارات خاصة في المجال الصناعي، رغم ذلك عرف الإنجاز تأخرا كبيرا ونقائص عديدة بسبب قلة الخبرة وغياب التكون في مختلف المجالات مع ضعف تأطير المشاريع من قبل مكاتب الدراسات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنجاز[1].

يمكن القول هنا أن المرحلة السابقة التي عرفت بمرحلة التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979) تميزت بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، فقد كانت المخططات الثلاثة السالفة الذكر تهدف أساسا إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى بالإضافة إلى عدم التوازن بين حجم الاستثمارات إلى انتشار مظاهر البيروقراطية وزيادة كبيرة في عدد العمال، كما أن الاهتمام الكبير بالقطاع الصناعي ساهم في توسيع الهوة بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات خاصة الفلاحي الذي عرف نوعا من الإصلاحات الرامية إلى خدمة الأرض بطريقة جماعية تحت شعار الأرض لمن يخدمها، غير أن هذه الجهود لم تأت بثمارها بل تسبب ذلك في هجرة الفلاحين نحو القطاع الصناعي.

خامسا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

أدى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة وعلى قطاع المحروقات بصفة خاصة ضمن المخططين الرباعيين الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، كما تم إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات، لذا جاء المخطط الخماسي الأول الذي يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضمن هذا المخطط توجيهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980. فكانت هذه التوجيهات تركز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة 1967-1978 من جهة وعلى آفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979، وقد ركز بشكل خاص على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة وعلى ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، كما كان يسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي بين

[1] هاجر سلاطني، "**سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014، ص 89.

الفلاحة والري والصناعة، النشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة أخرى[1].

ولإعادة التوازن بين هذه الاختلالات تم إعادة النظر في توزيع الاستثمارات على باقي القطاعات. وكمحاولة لرد الاعتبار للقطاع الفلاحي الذي كان مهمشا بالمقارنة مع باقي القطاعات وزيادة الاهتمام بالبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية مع مواصلة الاهتمام بباقي القطاعات بغية زيادة فعالية النشاط الاقتصادي كانت الأهداف المحددة ضمن هذا البرنامج تتمثل في[2]:

- ❖ تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي،
- ❖ ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني،
- ❖ تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية،
- ❖ ضمان:
  - ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد،
  - ✓ التحكم في توازنات الاقتصاد ومقاديره العامة،
  - ✓ تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة، خاصة ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية وحدات قطاعية للإنتاج والإنجاز واستكمال تصميم مشاريع للصناعة القاعدية.

ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر فقد تم توزيع الاستثمارات المدرجة ضمن المخطط الخماسي الأول على النحو الموالي:

[1] بوكبوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2012، ص 181.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1982، المؤرخة في 16 ديسمبر 1980، العدد 51 للسنة 22، ص 1795.

الجدول رقم (3. 3): حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات حسب المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	باقي سنة1979	برامج جديدة	تكلفة البرامج	الترخيص 80-84	المالي
الصناعة	82.9	153.8	236.7	174.5	
الزراعة	17.8	41.6	59.4	47.1	
النقل	2.4	13.4	153.8	13.00	
البريد والمواصلات	1.8	6.2	8.00	6.00	
التخزين والتوزيع	8.8	9.00	17.8	13	
الطرق ومحطات النقل	8.6	19.6	28.2	17.5	
تهيئة المناطق الصناعية	0.70	1.4	2.1	1.4	
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	42.2	
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	
الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	
البنيات الاجتماعية	3.1	8.1	12.2	9.3	
المجموع	**196.9**	**363.6**	**560.5**	**400.6**	

المصدر: فتوح خالد، "**الاستثمار ودوره في التنمية المحلية-دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت-**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 124.

من خلال هذا الجدول يتبين أن الاستثمارات في القطاعات المختلفة حظيت بترخيص مالي قوامه 400.6 مليار دينار والتي يتضح من نفس الجدول أنها تقل عن التكلفة الإجمالية المقدرة ب 560.9 مليار دينار منها 196.9 مليار دينار تخص استثمارات باقي إنجازها من سنة 1979، أما المبلغ الباقي 363.6 مليار فهي تخص البرامج الجديدة والمدرجة ضمن هذا المخطط، كما يتبين من هذا الجدول أن ما يفوق 60% من التراخيص يخص الاستثمارات الإنتاجية أما الباقي فيخص الاستثمارات غير الإنتاجية[1].

[1] قنادزة جميلة، "**الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 133.

رغم كل الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط إلا أن هذه المرحلة تميزت بدورها بحدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب عبء المديونية والتأخر في تطبيق اللامركزية اللازمة لبعض القطاعات.

سادسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

جاء هذا المخطط ليكمل ما جاء في المخطط الخماسي الأول ومن أجل تنفيذ البرامج التي من شأنها أن تلبي متطلبات بناء الاشتراكية وتدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى دعم التكفل بطموحات الأمة[1]، فكانت الأهداف المحددة لهذا البرنامج كما يلي[2]:

- ❖ تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية،
- ❖ التحكم في التوازنات المالية الخارجية،
- ❖ التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بتخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة،
- ❖ توسيع القاعدة المادية للاقتصاد:
  - ✓ بتدعيم القدرات الإنتاجية للفلاحة والري وتطويرها،
  - ✓ تطوير الصناعات التكاملية بتفضيل حاجيات الفروع ذات الأولوية والنشاطات التي تستخلف الواردات.
- ❖ ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية والتكوين وتكييف مردودها مع الحاجيات الدائمة للتنمية الوطنية،
- ❖ مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتقشف.

ولتنفيذ هذا المخطط تم توزيع الاستثمارات المدرجة ضمنه على النحو الموالي:

[1] بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص 186.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1985، المؤرخة في 2 جانفي 1985، العدد الأول للسنة 22، ص ص 3-4.

الجدول رقم (3. 4): حجم الإنفاق الاستثماري للقطاعات حسب المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
الفلاحة	44.0	30.0	13.564
الغابات	9.60	7.0	
الصيد البحري	1.10	1.0	
الري	60.72	41.0	28.737
مجموع الفلاحة والري	115.42	79	42.301
المحروقات	41.50	39.80	28.822
الصناعات الأساسية	91.30	44.60	31.791
الصناعات التحويلية	379.60	58.5	
المناجم والطاقة	39.20	31.3	24.899
مجموع الصناعة	251.60	174.2	85.512
مؤسسة إنجاز أشغال والبناء والأشغال العمومية	33.20	19	15.255
السياحة	5.50	1.80	1.663
النقل	21.52	15.00	6.849
المواصلات السلكية واللاسلكية	14	8.00	7.011
التخزين والتوزيع	25.01	15.85	8.939
مجموع القطاع شبه المنتج	66.03	40.65	24.462
شبكة النقل	60.46	43.60	34.355
المناطق الصناعية	2.50	1.90	0.562
السكن والتهيئة العمرانية	124.92	86.45	52.312
التربية والتكوين	64.80	45.00	31.722
الاستثمارات الأخرى	109.45	60.20	84.019
مجموع الهياكل الأساسية	362.13	237.15	202.970
مجموع الاستثمارات	**828.38**	**550.00**	**370.50**

المصدر: فتوح خالد، مرجع سابق، ص ص 126-127.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الدولة قدرت تكاليف البرنامج ب 828.38 مليار دينار وخصصت له اعتماد مالي قيمته 550 مليار دينار من إجمالي التكاليف في حين بلغ حجم الاستثمار الفعلي 370.5 مليار دينار فقط، الأمر الذي يمكن إرجاعه للصعوبات المالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تحديدا سنة 1986 التي شهد فيها الاقتصاد العالمي

أزمة حادة تراجعت فيها أسعار النفط بشكل واضح في الأسواق الدولية، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في إيراداته على الموارد المالية المتأتية من الجباية النفطية بشكل كبير.

فلما تراجع سعر البرميل إلى 13 دولار سنة 1986 بعد أن كان سعره سنة 1985 يقدر ب 28 دولار، تراجعت إيرادات الجباية النفطية بشكل ملحوظ، حيث انخفضت إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986 بعد أن كانت 11.5 مليار دولار سنة 1985، الأمر الذي تزامن مع التراجع الحاد الذي عرفه سعر صرف الدولار الأمريكي إذ فقد 50% من قيمته، فضلا عن خدمة الدين المرتفعة نسبيا التي قدرت ب 05 مليار دولار أي ما يعادل 55 % من عائدات التصدير[1]، هذا وقد شهدت أسعار الحبوب خاصة القمح ارتفاعا في الأسواق الدولية ما أثقل قيمة فاتورة الاستيراد.

كل هذه الظروف كانت دافعا للتراجع عن تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية خاصة تلك التي لم يشرع في إنجازها، فلم تجد الحكومة أمامها من مخرج سوى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي عجلت في دخول البلد في أزمة مديونية، لتجد بذلك الجزائر نفسها في مأزق اقتصادي.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989

بعد أن تم التعرف على أهداف ومضمون كل برنامج من برامج الإنفاق التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه التي سعت من خلالها إلى بعث النشاط الاقتصادي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة واضحة في إجمالي الناتج المحلي، يمكن القول أن الدولة تبنت سياسة توسعية للإنفاق خاصة عند ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الذي أدى إلى تحسن مداخيل الجباية النفطية والتي تعد موردا أساسيا لتمويل الإنفاق الحكومي، وتطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية للعملة المحلية مع التطور الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1989 يوضحه الشكل الموالي:

[1] بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص 188.

الشكل رقم (3.3): تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) وسعر البرنت (دولار/للبرميل) خلال الفترة 1967-1989

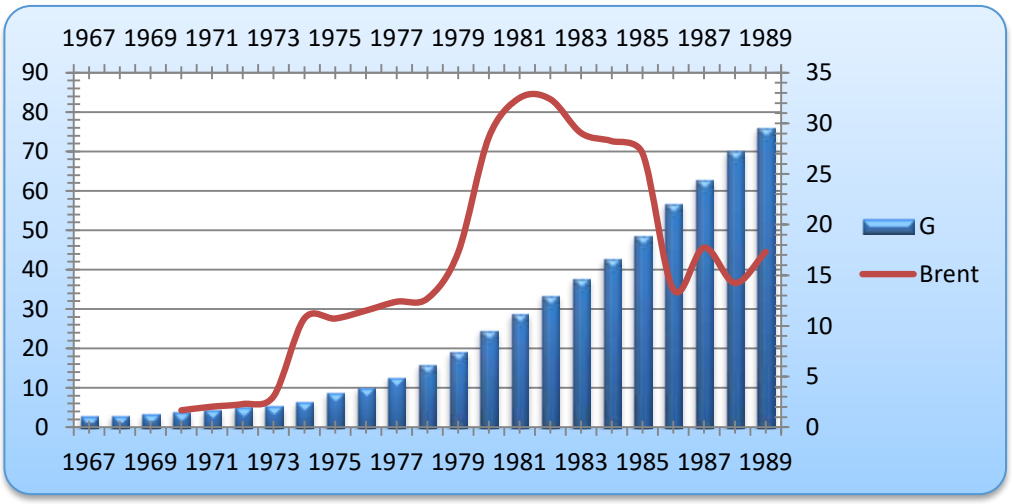

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي الواردة بالملحق رقم (1.3)

يظهر الشكل أعلاه أن حجم الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية للعملة المحلية راح يتزايد من سنة إلى أخرى، هذا التزايد كان متزامنا مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية، فبعد أن كان حجم الإنفاق 2.972 مليار دينار سنة 1967 ارتفع إلى 3.52 مليار دينار سنة 1969 أي خلال الفترة التي تزامنت مع تنفيذ برامج المخطط الثلاثي الذي كان يعتبر مخططا تنمويا تجريبيا.

أما خلال الفترة التي شرع فيها في تنفيذ البرامج المقررة للمخطط الرباعي الأول فقد انتقل فيها حجم الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية من 3.96 مليار دينار سنة 1970 إلى 5.51 مليار دينار سنة 1973 تزامن مع ارتفاع سعر البرميل من 1.67 دولار للبرميل سنة 1970 إلى 3.05 دولار للبرميل سنة 1973، ثم خلال الفترة التي تم فيها تنفيذ البرامج الخاصة بالمخطط الرباعي الثاني ارتفع حجم الإنفاق الحكومي من 6.5 مليار دينار سنة 1974 إلى 12.79 مليار دينار سنة 1977 إذ أنه تضاعف مقارنة بسنة الشروع في تنفيذ هذا المخطط، في نفس الوقت عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة لما ارتفعت من 10.73 دولار للبرميل سنة 1974 إلى 12.39 دولار للبرميل سنة 1977، فهذا الارتفاع في حجم الإنفاق الحكومي يعكس حجم المبالغ التي رصدت للبرامج التنموية المنتهجة والتي ارتكز اهتمامها على مجال الصناعة في ظل النموذج التنموي الذي يقوم أساسا على الصناعات المصنعة، كما أنه يعكس استجابة سياسة الإنفاق المنتهجة للانتعاش الذي عرفه سعر برميل النفط.

إذ أنه وخلال المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني استمر حجم الإنفاق في الارتفاع، فبعد أن بلغ 16.066 مليار دينار سنة 1978 ارتفع إلى 19.3 مليار دينار بينما ارتفعت أسعار النفط من 12.7 دولار للبرميل إلى 17.25 دولار للبرميل بعد نجاح الثورة الإيرانية حيث تمكنت الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط من تحقيق فائض مالي كبير انعكس على حجم الإنفاق خاصة على مشاريع الفترة الموالية[1].

أما خلال الفترة التي تم فيها تنفيذ برامج المخطط الخماسي الأول التي كانت تسعى إلى توسيع مجالات الاستثمارات فقد شهدت ارتفاعا واضحا في حجم الإنفاق الذي ارتفع من 24.7 مليار دينار سنة 1980 إلى 42.9 مليار دينار سنة 1984 الأمر الذي تزامن مع استمرار أسعار النفط في الارتفاع.

وعند الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني الذي خصصت له اعتمادات مالية هامة للإنفاق الاستثماري من أجل النهوض بعملية التنمية الاقتصادية، حيث عرفت هذه الفترة جهودا استثمارية مهمة حظي فيها قطاع المحروقات بأهمية بالغة من قبل الحكومة تلاه في ذلك قطاع التصنيع، حين تراوحت الاعتمادات الموجهة لهذا القطاع بين 56% و64% من مجموع الاستثمارات[2] وبلغ حجم الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية سنة 1985 حوالي 48.7 مليار دينار عند سعر 27.01 دولار للبرميل، بعدها سنة 1986 تهاوى سعر البرميل إلى 13.57 دولار إلا أن حجم الإنفاق لهذه السنة بلغ 56.9 مليار دينار بعدها ارتفع ليبلغ على التوالي 62.9 ثم 70.3 ثم 76.2 مليار دينار خلال السنوات 1987، 1988 و1989 على التوالي رغم أن سعر البرميل كان قد شهد تحسنا طفيفا سنة 1987 حين بلغ 17.73 دولار للبرميل ليتراجع بعدها إلى 14.24 دولار سنة 1988 ليرتفع مرة أخرى سنة1989 إلى 17.31 دولار للبرميل، فهذه الزيادة في حجم الإنفاق يمكن ارجاعها إلى عدم الالتزام بأدنى معايير ترشيد الإنفاق والتحكم فيه تبعا للظروف السائدة.

[1] تاتي محمد، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية. حالة الجزائر: 1974-2006**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 79.

[2] بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**–"، مرجع سابق، ص 204.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1989

أدت المجهودات التنموية للفترة التي كانت فيها الجزائر تتبنى نظام اقتصاديا موجها إلى تحقيق إنجازات مهمة في عدة ميادين، ساعدت على إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، غير أن النتائج المتحصل عليها ورغم أهميتها لم تكن أبدا متناسبة مع حجم الجهود المبذولة ولا مع حجم الموارد التي رصدت لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. كما أن السنوات الأربع الأخيرة من عمر هذه المرحلة أظهرت اختلالات اقتصادية تعكس فشل السياسات التنموية المنتهجة التي بنيت أساسا على ثروة ناضبة أسعارها تخضع للتقلبات التي تحدث في أسواقها الدولية.

وبما أن النمو الاقتصادي الذي يؤسس لانطلاقة تنموية حقيقية كان هدف هذه المرحلة والنتيجة المنتظرة منها فسيتم هنا وبشكل أساسي التعرف على النتائج المحققة من خلال التعرف على مدى استجابة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة للإنفاق الذي قامت به الحكومة الجزائرية، لذا سيتم هنا تتبع تطور نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي يظهرها الشكل الموالي:

الشكل رقم (4.3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة / دج) ونسبة الإنفاق الحكومي من PIB خلال الفترة 1967-1989

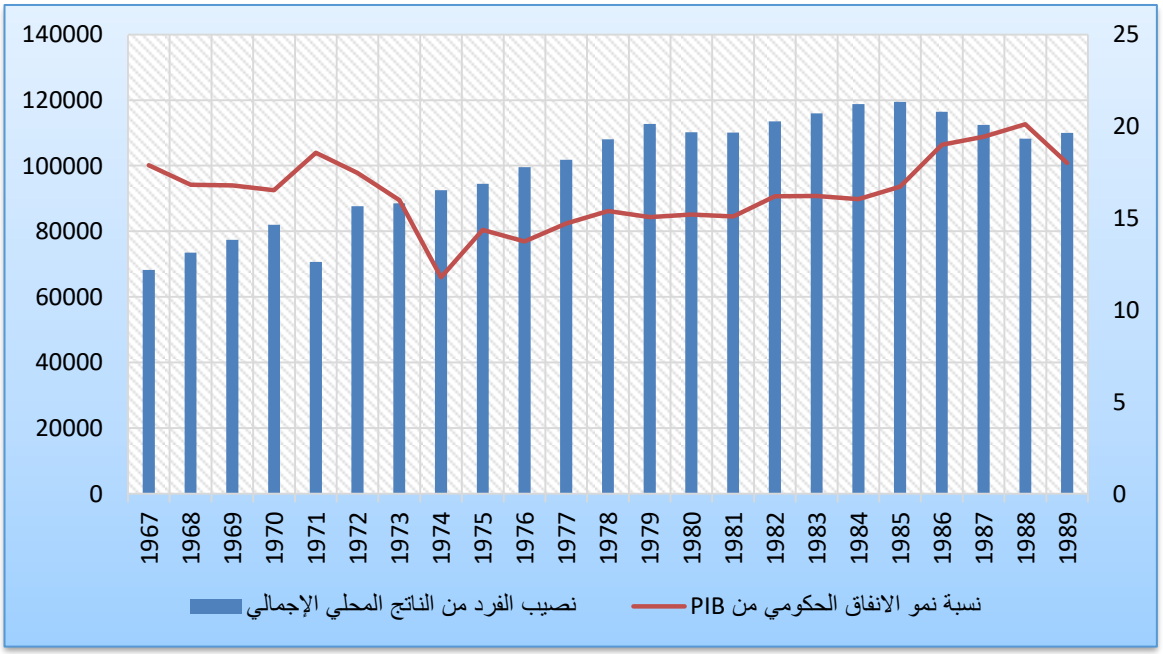

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي الواردة بالملحق رقم (1.3).

يظهر الشكل أعلاه اتجاه تطور كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية ونسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حيث يتضح من هذا الشكل أن:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي تزامنت مع تنفيذ برامج المخطط الثلاثي 1967-1969 أخذ يتزايد من سنة إلى أخرى، إذ ارتفع من 68272 دينار جزائري سنة 1967 إلى 77439 دينار سنة 1969، هذا الارتفاع يمكن تبريره بالزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي حيث أن معدل نموه ارتفع من 9.45% سنة 1967 إلى 10.7% سنة 1968. في حين يمكن القول أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كانت مستقرة في حدود 16%، فبعد أن كانت 17.88% سنة 1967 شهدت تراجعا طفيفا سنة 1968 حين انخفضت إلى 16.81% لتنخفض مجددا سنة 1969 إلى 16.78% الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى أن الزيادة في الناتج المحلي كانت تفوق الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي.

- استمر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال فترة تنفيذ برامج المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970-1973 في الارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 81953 دينار جزائري سنة 1970 إلى 87614 دينار سنة 1972 ثم إلى 88495 دينار سنة 1983 بعد أن كان قد شهد تراجعا واضحا سنة 1971 حين انخفض إلى 70674 دينار، أين بلغت قيمة الانخفاض 11279 دينار، بسبب التراجع الواضح في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغت نسبته -11.33% سنة 1971 بعد أن كان 8.86% سنة 1970، وفيما يخص نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت سنة 1971 إلى 18.56% بسبب زيادة المبالغ المخصصة للاستثمار الصناعي كما أنه وخلال هذه السنة شهد حجم الإنفاق ارتفاعا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ بالأسعار الجارية للعملة المحلية 4.69 مليار دينار جزائري.

- كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال فترة تنفيذ برامج المخطط الرباعي الثاني للفترة 1974-1977 يرتفع من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان يقدر ب92536 دينار جزائري سنة 1974 ارتفع إلى 101851 سنة 1977، في ذات الوقت كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدورها ترتفع من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت 11.78% سنة 1974 ارتفعت إلى 14.71% سنة 1947، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى الزيادة الواضحة في حجم الإنفاق الذي ارتفع من 65 مليار دينار سنة 1974 إلى 128 مليار دينار سنة 1977 حيث يمكن القول أن هذا الأخير تضاعف خلال أربع سنوات، الأمر الذي يرجع أساسا إلى حجم المخصصات المالية لبرامج هذا المخطط.

- رغم أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 108047 دينار سنة 1978 إلى 112732 دينار سنة 1979 إلا أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا إذ انخفضت من 15.39% سنة 1978 إلى 15.05% سنة 1979.

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ برامج المخطط الخماسي الأول للفترة 1980-1984 عرف ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث انتقل من 110233 دينار سنة 1980 إلى 118762 دينار سنة 1984 رغم أنه كان قد شهد تراجعا طفيفا سنة 1981 حين بلغ 110090 دينار سنة 1981، في الوقت ذاته كانت نسبة الإنفاق الحكومي بدورها ترتفع من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت 15.2% سنة 1980 ارتفعت إلى 19.21% سنة 1983 بعدها تراجعت بشكل طفيف سنة 1984 إلى 16.03%، ما يمكن إرجاعه إلى أن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي كانت تفوق الزيادة الحاصلة في حجم الإنفاق الحكومي، فخلال هذه الفترة ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 0.79% سنة 1980 إلى 5.56% سنة 1984.

- عرف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ برامج المخطط الخماسي الثاني للفترة 1985-1989 تراجعا من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان 119489 دينار سنة 1985 تراجع إلى 116481 دينار سنة 1986 ثم إلى 112393 دينار سنة 1987 فإلى 108082 دينار سنة 1988 ليشهد ارتفاعا سنة 1989 حين بلغ 110003 دينار سنة 1989 في المقابل كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي ترتفع من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت إلى 20.11% سنة 1988 بعد أن كانت 16.71% سنة 1985 غير أنها سرعان ما تراجعت سنة 1989 إلى 18%، هذه الزيادة في نسبة الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة تحديدا والتي شهدت فيها أسعار النفط تراجعا حادا في الأسواق الدولية أدى إلى تراجع إيرادات الجباية النفطية يمكن إرجاعها إلى ضعف التحكم في أدوات السياسة المالية وضبطها بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي تعرفها البلاد فضلا عن الإسراف والفساد والبعد كل البعد عن معايير ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه على النحو الذي يتلاءم مع الظروف الاقتصادية.

فهذا الوضع الذي جعل البلاد تدخل في أزمة مالية واقتصادية خانقة أدت إلى تفجير الوضع الاجتماعي ما هو إلا نتيجة حتمية تعكس فشل السياسات التنموية المنتهجة التي تبنتها الدولة الجزائرية في ظل نظام اشتراكي بالغ في مراعاة الجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي.

المبحث الثاني: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999

إثر تهاوي أسعار النفط سنة 1986 في الأسواق الدولية وبعد أن وجدت الحكومة الجزائرية نفسها عاجزة عن إيجاد حل بديل أو تطبيق سياسة اقتصادية من شأنها إنقاذ الوضع أو على الأقل الخروج بأقل الخسائر. فراحت الأزمة تشتد وتزداد حدة وتعقيدا خاصة لما استحوذ تسديد الديون الخارجية على نسبة كبيرة فاقت الـ 60% من الصادرات ولما بلغ العجز الإجمالي مستوى قياسي إذ بلغ 13.7%، للخروج من هذا المأزق وفي ظل غياب سوق لرؤوس الأموال لم يكن أمام الجزائر لتمويل العجز من حل سوى الإصدار النقدي الذي ولد ضغوطا تضخمية و أدى إلى ارتفاع حجم السيولة المتداولة في السوق، ورواج نشاط السوق الموازية التي تعرف أسعارا مرتفعة أو اللجوء إلى طلب المساعدة الخارجية؛ هذه الأخيرة زادت الوضع تأزما عندما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 إلى 41% لترتفع معها نسبة خدمة الدين إلى الصادرات التي بلغت 78% خلال نفس السنة[1].

كل هذه المؤشرات التي تعكس الأداء السيء للسياسة الاقتصادية المنتهجة والتي دفعت الجزائر إلى قبول الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، ولتنفيذ برامجه كان من الضروري إجراء إصلاحات جذرية تمس الاقتصاد الكلي، وإثر توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني والشروع في تنفيذ مخطط التعديل الهيكلي وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام الاقتصاد الحر الذي يوجب على الحكومة ترشيد إنفاقها، فتم التراجع عن سياسة الدعم، كما تم تحرير الأسعار وإعطاء الأولوية لمشاريع الاستثمارات العامة.

المطلب الأول: أهداف ومضمون برامج الإنفاق الحكومي خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999

في ظل الأوضاع التي شهدتها الساحة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والتي أفضت إلى انفجار اجتماعي، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها تواجه جملو من التحديات فهي مضطرة لاتخاذ إجراءات وتدابير استعجالية تساعد على وقف الركود الاقتصادي والاستجابة للطلب

[1] منه خالد، "**دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 131.

الاجتماعي وتعميق برنامج الإصلاح الذي شرعت فيه سنة 1987 من أجل توفير شروط النهوض ومن ثم النمو الاقتصادي المستديم، فكان برنامج الإصلاح الاقتصادي لهذه المرحلة يسعى وبشكل أساسي إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ❖ استعادة النمو الاقتصادي،
- ❖ تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية وتشوهات الأسعار،
- ❖ محاربة التضخم.

فتمثلت أولويات هذا البرنامج في:

- ✓ ترقية القطاع الخاص الوطني،
- ✓ إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات العمومية،
- ✓ تعميق إصلاح القطاع الفلاحي،
- ✓ تطوير قطاع مالي تنافسي،
- ✓ تحسين أداء سوق العمل،
- ✓ تعزيز الحماية الاجتماعية بما يتلاءم مع احتياجات اقتصاد السوق والاندماج في السوق العالمية.

وقد عملت الحكومة على تجسيد أهدافها من خلال جملة من الإجراءات تمثلت في[2]:

- ❖ الحد من نمو الكتلة النقدية (M2) وتثبيتها في حدود 41 مليار دينار جزائري،
- ❖ تخفيض قيمة العملة المحلية "الدينار الجزائري" للحد من الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25%،
- ❖ الضغط على النفقات بإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازي في حدود 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي،
- ❖ تشجيع الاستثمار الأجنبي للتنقيب عن النفط واستغلاله.

من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر قامت الحكومة الجزائرية مع نهاية سنة 1990 بإعداد برنامج قصير لمدة 12 شهرا، دمج فيه ستاند باي واتفاق التسهيلات الموسع، بحثت الحكومة في هذا البرنامج عن إعادة هيكلة ديونها مع دائنيها خاصة المنتمين إلى نادي باريس، وقد مس برنامج الإصلاح[3]:

---

[1] منه خالد، مرجع سابق، ص ص 132-133.

[2] بوقمقوم محمد، معزي جزيرة،**"واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2008)"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، العراق، 2017، ص 44.

[3] منه خالد، مرجع سابق، ص 138.

- ✓ إصلاح الملكية؛ أي التوجه أكثر نحو الخوصصة لكن في شقها الفلاحي وتحفيز القطاع الخاص المحلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية،
- ✓ إلغاء الدعم عن السلع،
- ✓ منح الاستقلالية للبنك المركزي وتحرير التجارة الخارجية.

غير أن ثقل عبء الديون ساهم أكثر في تأزم الوضع إذ أصبح على الجزائر سنة 1991 أن تخصص حوالي 21% من ناتجها الوطني الإجمالي لتسديد خدمة الديون، ورغم كل الجهود المبذولة وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن توفير السيولة الخارجية، رغم ذلك كانت ترفض أن تهان أمام المجتمع المالي الدولي في حال لجوئها إلى إعادة الجدولة وإذا ما أرغمت على البحث عن تمويل مسبق للمحروقات وصيغ تعامل صعبة التنفيذ، فما كان منها إلا أن تطلب من إيطاليا ومن "القرض الليوني " مبلغا من الديون قيمته 2.352 مليار دولار في مبادرة تنطوي على مخاطر كبيرة، فعلى الرغم من هذه المبادرة إلا أن الإيرادات الصافية الباقية لم تتجاوز المليار دولار سنة 1993 بعد تسديد أصل الدين، كما قدرت خدمة المديونية في نفس السنة 18.9% من الناتج الوطني الإجمالي وسجل مخزون الديون زيادة إضافية قيمتها 6,185 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1992 بسبب التقلبات التي عرفها سعر صرف الدولار أمام باقي العملات[1].

ويمكن التعرف على تطور الديون الخارجية خلال الفترة 1994-1998 كما يلي:

الجدول رقم (3. 5): تطور الديون الخارجية الجزائرية للفترة 1994-1998

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	**29.486**	**31.573**	**33.651**	**31.222**	**30.473**

المصدر: آيت يحي سمير، "**التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 202.

في سنة 1994 لما وجدت الجزائر نفسها عاجزة تماما عن تسديد ديونها أين بلغت قيمة المديونية 114% من مداخيل التصدير لم يكن أمامها خيار سوى إعادة جدولة الديون الخارجية

[1] آيت يحي سمير، "**التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 202.

وتمت هذه العملية بشكل كلاسيكي، فتم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي "ستاند باي" (أفريل 1994-مارس 1995)، تلاه برنامج التعديل الهيكلي على أساس اتفاق تمويل موسع لمدة ثلاث سنوات (أفريل 1995- مارس 1998). غير أن عمليات إعادة الجولة هذه لم تفض إلى مسح الديون بل سمحت فقط بتخفيض 50% من خدمة المديونية السنوية مع تحديد الأجل الذي تسدد فيه الجزائر مستحقاتها، هذا وقد سمحت العملية الشاملة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة لإعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، بالإضافة إلى عمليتي تحويل الديون المعدومة مع نادي باريس، كما سمحت هذه الإجراءات بتعبئة موارد إضافية قيمتها 2.6 مليار دولار منحها إياها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير[1].

كما سعت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق سياسة ميزانية صارمة للتخلص من عجز الميزانية ولتتمكن من تخفيض حجم الإنفاق من خلال التحكم في مكوناته من خلال تثبيت الأجور الحالية وتأجيل الزيادة المرتقبة فيها والمقدرة ب 12.5% مع نهاية سنة 1994، كما تم تخفيض عدد التعيينات الجديدة في الوظائف العمومية[2].

هذا وقد قامت الحكومة بإصلاح جبائي من خلال إدراج تدابير جديدة تتماشى مع تحولها نحو اقتصاد السوق وسعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل إصلاح القطاع العمومي وتقليص عجزه، وقد تزامن تطبيق هذه السياسة مع تطبيق سياسة اجتماعية تخص الفئات المحرومة من خلال إنشاء صندوق دعم الفئات الاجتماعية المحرومة الذي يعرف بالشبكة الاجتماعية، ولمواجهة تفاقم عجز الميزانية قامت الحكومة بتخفيض قيمة الدينار منذ سنة 1987 بشكل تدريجي، ثم زادت من وتيرة هذا التخفيض منذ سنة 1990، حين انتقل سعر صرف الدينار من 8.96 دينار لقاء الدولار إلى 19 دينار ليفقد بذلك أكثر من نصف قيمته الإسمية، فقد كان برنامج إصلاح الميزانية يهدف إلى زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات للتمكن من مواجهة عجز الميزانية[3]، الذي كان عنصرا هاما في هذا البرنامج، والذي يمكن الوقوف على تطوره كما يلي:

---

[1] آيت يحي سمير، مرجع سابق، ص203.

[2] بن حافظ حمزة، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير والمناجمنت، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 136.

[3] منه خالد، مرجع سابق، ص 141.

الجدول رقم (3. 6): تطور إجمالي رصيد الخزينة للفترة 1993-1998

الوحدة: مليار دينار

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي رصيد الخزينة	100.6-	65.4-	28.4-	74.9	66.2	108.1-

المصدر: بطاهر على، "**سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 194.

فمن خلال الجول السابق يتضح أن عجز الميزانية أخذ يتراجع من سنة إلى أخرى، فبعد أن كان هناك عجز سنة 1993 بقيمة 100.6 مليار دينار أصبح الرصيد موجبا إذ بلغ 74.9 مليار دينارسنة 1996 لكن سرعان ما عاد العجز سنة 1998 حيث بلغت قيمته 108.1 مليار دينار سنة 1998، ما يمكن إرجاعه إلى أزمة سنة 1998 التي شهدت انخفاضا واضحا في أسعار النفط الأمر الذي انعكس على حجم الإيرادات من جهة وعلى بقاء تبعية الميزانية للموارد النفطية.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999

تعتبر هذه الفترة وتحديدا تلك الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 1998 من أقسى وأصعب السنوات التي مر بها الاقتصاد الوطني الذي كان على حافة الانهيار نتيجة المؤشرات السلبية لمعظم المجمعات الاقتصادية للبلد، دفع هذا الوضع الحكومة آنذاك إلى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية على شاكلة صندوق النقد الدولي للقيام بالتصحيحات الهيكلية للاقتصاد. فنتج عن ذلك اتباع الجزائر خلال هذه الفترة والتي شرعت فيها في تطبيق برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، سياسة مالية تقشفية لم تشهدها من قبل بغية إصلاح إنفاقها وبالتالي ماليتها العمومية، ما يفسر القيم المنخفضة لحجم الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة الذي كان يسير بوتيرة متباطئة، فكان حجم إنفاقها محتشما إذ انتقل من 89.30 مليار دينار سنة 1991 إلى 266.6 مليار دينار سنة 1994 وواصل ارتفاعه إلى 503.6 مليار دينار فقط سنة 1998 وبلغ 543.6 مليار دينار سنة 1999.

فضلا عن ذلك فإن هذا الارتفاع لم يكن حقيقيا بل كان ارتفاعا اسميا "ظاهريا " مرده الانخفاض الشديد في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي حيث شهد تخفيضا قدر بـ

50% خلال شهرين فقط ما بين شهري مارس وأفريل من سنة 1994، تلته بعد ذلك تخفيضات متتالية أدت إلى انتقال الدينار من 22.5 دج/ دولار سنة 1993 إلى 66.6 دج/ دولار سنة 1999.[1]

هذا وقد شهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا في الأسواق الدولية، فبعد أن كان سعر البرميل قد تجاوز 22 دولار سنة 1990 حيث كان هذا أعلى سعر لبرميل النفط خلال هذه الفترة والذي كان يتراجع من سنة إلى أخرى، إذ بلغ 20 دولار سنة 1991 ثم 19 دولار سنة 1992 ف 17 دولار سنة 1993، ليتراجع إلى 15.83 دولار سنة 1994 لينخفض بذلك إلى أدنى مستوى له خلال الفترة 1990-1994، ليعاود ارتفاعه لكنه لم تتجاوز في أحسن الأحوال 21 دولار حيث بلغ سعر البرميل سنة 1996 حوالي 20.65 دولار للبرميل في حين كان أدنى سعر له سنة 1998 إذ بلغ سعر البرميل خلالها 12.71 دولار بسبب أزمة 1998 التي تراجعت فيها أسعار النفط بشكل واضح في الأسواق الدولية، كل هذه الظروف زادت من تعميق أزمة الجزائر المالية للفترة نفسها باعتبار أن قطاع المحروقات يكاد يكون تقريبا المصدر الوحيد لإيرادات البلد من العملة الأجنبية. هذا التطور في كل من حجم الإنفاق بالأسعار الجارية وسعر برميل النفط يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (5.3): تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) وسعر البرنت (دولار/للبرميل) خلال الفترة 1990-1999

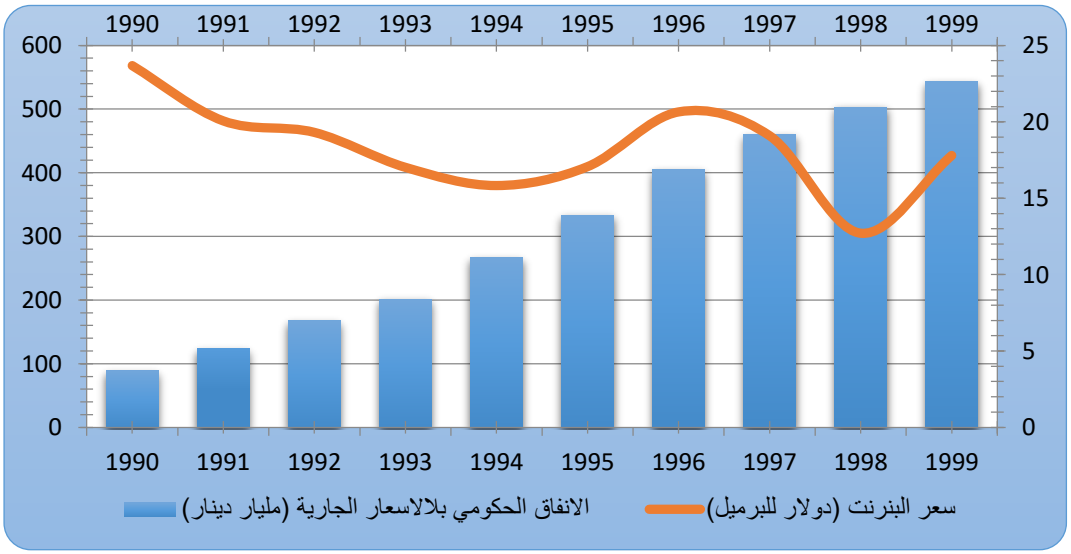

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي الواردة بالملحق رقم (2.3).

[1] آيت يحي سمير، عثمانية خضرة، "**دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، من خلال اختبار قانون فاجنر خلال الفترة (1967-2017)**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 12، فلسطين، ديسمبر "كانون الأول" 2019، ص 34.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق 1990-1999

خلال هذه الفترة التي كان يعيش فيها الاقتصاد أصعب سنواته منذ استقلال الجزائر والتي وجد فيها نفسه مضطرا لتبني وتطبيق سياسة إصلاح شاملة مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي تم فيها تطبيق سياسة مالية تقشفية، هذه الأخيرة انعكست على حجم الإنفاق الحكومي كما بات أثرها واضحا على النمو الاقتصادي للبلاد وعلى باقي المؤشرات الكلية، إلا أنه سيتم هنا التعرف على أثر حجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1999، لذا سيتم هنا تتبع تطور كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وقد تم التعبير عن هذا التطور بالشكل الموالي:

الشكل رقم(6.3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة / دج) ونسبة الإنفاق الحكومي من PIB خلال الفترة 1990-1999

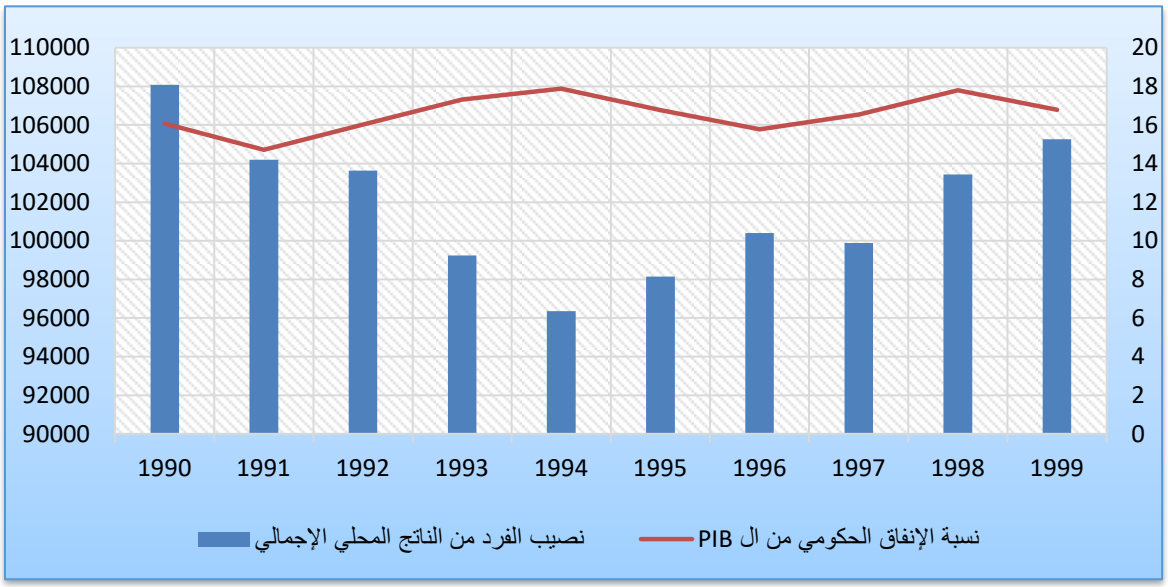

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي الواردة بالملحق رقم (2.3).

من الشكل البياني السابق يتضح أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كانت متذبذبة، فبعد أن كانت نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.06% سنة 1990 تراجعت بشكل واضح سنة 1991 إلى 14.71%، غير أنها سرعان ما عاودت الارتفاع سنة 1992 إلى 16.01% حيث يرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق على مجال الاستثمار ودعم السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى الشروع في عمليات التطهير المالي

للمؤسسات العمومية[1]. وقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع حيث بلغت 17.32% سنة 1993 ثم 17.87% سنة 1994. هذا الارتفاع يرجع أساسا إلى الزيادة في الأجور وكذلك نفقات الشبكات الاجتماعية[2]، بالإضافة إلى أعباء الديون الخارجية التي استحوذت على نسبة فاقت 82% من الصادرات، لتعاود الهبوط إلى 16.76% سنة 1995 ثم تواصل انخفاضها سنة 1996 إلى 15.77%، كمحاولة من الحكومة السيطرة على إنفاقها بغية تقليص العجز، لكن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي سرعان ما عاودت الارتفاع إلى 16.53% سنة 1997 ثم إلى 17.79% سنة 1998 رغم انخفاض الإيرادات لانخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة التي عرفها الاقتصاد خلال هذه السنة، لتنخفض سنة 1999 إلى 16.78%.

في المقابل كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تراجع مستمر خلال هذه العشرية، فبعد أن كان يقدر ب108082.039 دج سنة 1990 تراجع إلى 99247.13 دج سنة 1993، (كما يظهره الشكل رقم 6.3)، بعدها وفي مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الممتدة من سنة 1994 إلى 1998 يمكن القول أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي واصل التراجع إذ انخفض إلى 96356.49 دينار سنة 1994 أي أنه تراجع بنسبة 2.91%، بعدها وفي سنة 1995 ارتفع إلى 98142.38 دينار ثم إلى 100404.65 دينار سنة 1996 لكنه سرعان ما تراجع إلى 99894.35 دينار سنة 1997، ليعاود مجددا الارتفاع خلال سنتي 1998 و1999 حيث بلغ خلالهما على التوالي 103435.39 دينار و105253.79 دينار، غير أن هذا الارتفاع لم يكن له أثر على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذي أصبح دخله يتحمل العديد من الأعباء الإضافية التي نتجت عن تحرير الأسعار من جهة وعن الضغوط التضخمية من جهة أخرى، ما شكل ضغطا رهيبا على الحكومة نتيجة للتدهور الكبير للقدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة.

ليتضح أنه ورغم الجهود المبذولة للتحكم في حجم الإنفاق الحكومي في ظل سياسة الإصلاح هذه إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق أهدافها، لأن الإنفاق الحكومي في الجزائر شديد ودائم التأثر بالتقلبات التي تعرفها أسعار برميل النفط في الأسواق الدولية، والتي بمجرد ارتفاعها يرتفع معها حجم الإنفاق الحكومي بصورة آلية لارتفاع المداخيل المتأتية من الجباية النفطية.

---

[1] سلامي أحمد، "**العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)**"،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 56.

[2] مكيد علي، معوشي عماد، "**قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 180.

أما عند انخفاضها فيصبح من الصعب تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي غالبا ما يتجه نحو الزيادة التي إن لم تكن حقيقية فهي ظاهرية نتيجة لانخفاض قيمة العملة الوطنية التي كانت قد عرفت انخفاضات متتالية، رغم ذلك لم يتراجع حجم الإنفاق الحكومي الحقيقي الذي استمر في الزيادة من سنة إلى أخرى رغم أنها كانت محتشمة نوعا ما خلال هذه الفترة إذا ما قورنت بسابقتها.

المبحث الثالث: دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

بعد الفترة العصيبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال سنوات التسعينيات التي تميزت بأوضاع اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية غير مستقرة، حيث عرف الاقتصاد الجزائري عمليات إعادة هيكلة تحضيرا لانتقاله إلى توجه جديد ومخالف تماما للتوجه السابق حين وجد نفسه مضطرا للتخلي عن النهج الاشتراكي الذي كان فيه الاقتصاد الجزائري موجها ليتبنى نظام الاقتصاد الحر القائم أساسا على آليات السوق ووفقا للشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي، ومن جهة أخرى كانت الأوضاع الاجتماعية متدهورة جدا، حيث كانت نسب البطالة مرتفعة جدا ودخول الأفراد منخفضة والقوة الشرائية ضعيفة، ناهيك عن الوضع الأمني الذي كان صعبا للغاية حيث عانت الجزائر عشرية سوداء امتد سوادها إلى جميع المجالات.

لكن مع نهاية سنة 1999 وبداية سنة 2000 لاحت بوادر الانفراج الاقتصادي لما بدأت أسعار النفط تعرف انتعاشا في الأسواق الدولية، فبدأت الأوضاع الاقتصادية تتجه إلى التحسن، هنا بدأت الحكومة في البحث عن حلول من شأنها التكفير عن أخطائها السابقة وذلك من خلال البحث عن سياسة من شأنها تدارك التأخر الموروث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل على بعث النشاط الاقتصادي والنهوض به ومن ثم العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي من شأنها رد الاعتبار للاقتصاد الجزائري وتحسين الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم في السنوات السابقة.

فكان الحل الأنسب أمام الحكومة يكمن في تبنيها سياسة توسعية للإنفاق من شأنها العمل على تنشيط الطلب الكلي من خلال التأثير على مكوناته على النحو الذي يساعد على زيادة الدخل الوطني، خاصة وأن الإيرادات العامة أخذت ترتفع بسبب الارتفاع في أسعار النفط كما أن العديد من المؤشرات كانت توحي باستمرار ارتفاعه على الأقل في المدى المتوسط

ولتحقيق ذلك تم التحضير لتبني مخططات تنموية تستهدف تنشيط الطلب الكلي والتي تمثلت في: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2015، المخطط الخماسي الثالث للفترة 2015-2019.

المطلب الأول: أهداف ومضمون برامج الإنفاق الحكومي للفترة 2000-2017

رأت الحكومة الجزائرية إثر الانفراج الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي كانت المؤشرات متفائلة بخصوصها وتنبئ باستمرار ارتفاع هذه الأسعار في المدى المتوسط، أن خيارها الأمثل يكمن في تبني سياسة توسعية للإنفاق من شأنها تنشيط وبعث النمو الاقتصادي وفق البرامج التالية:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي وسيلة من وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القصير، أي أنها سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة من شأنها تنشيط الطلب الكلي وذلك عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة[1].

ينطوي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل من سنة 2001 على مخصصات مالية توزع على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 بنسب متفاوتة، حيث رصد لهذا البرنامج مبلغ إجمالي قوامه 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية خاصة في المناطق التي تضررت من أعمال الإرهاب خلال العشرية السابقة والمناطق التي تضررت من الجفاف، فكان هذا البرنامج بادرة لإطلاق برامج استثمار عمومية أخرى أكثر أهمية من حيث المبالغ المرصودة لها ومن حيث المناطق المعنية بها. ليتضح بذلك أن هذا البرنامج كان يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة والتي على ضوئها تم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه، لذا سيتم التعرف على أهداف ومضمون هذا البرنامج كما يلي:

1- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: كان هذا البرنامج يسعى إلى تحقيق الأهداف الثلاثة الموالية[2]:

[1] مسعي محمد، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، 148.

[2] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 201.

- ❖ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة،
- ❖ توفير مناصب عمل والحد من البطالة،
- ❖ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ولتحقيق الأهداف النهائية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابقة الذكر تم تحديد أهداف وسيطة يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر وهي[1]:

- ❖ بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 05% و06% سنويا على مدى أربع سنوات،
- ❖ تخفيض نسبة البطالة،
- ❖ توفير السكن،
- ❖ إنعاش الاستهلاك،
- ❖ تحسين مردودية الجباية العادية،
- ❖ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها منشآت منتجة بصفة مباشرة وغير مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل[2].

2- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: في ظل وضع اقتصادي تشير فيه المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى التحسن حيث عرفت التوازنات الخارجية تحسنا إذ انخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي من 47.5% سنة 1998 إلى 19.8% سنة 2000، كما عرفت التوازنات الكلية نوعا من التحسن والتحكم في معدلات التضخم، وبفضل التحسن الملحوظ في مداخيل قطاع المحروقات، وجهت الحكومة جهودها نحو التحضير لفضاء اقتصادي ملائم وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، تم وضع برنامج لبعث النمو الاقتصادي من خلال تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يقل عن 05% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال فترة البرنامج. فرصد له مبلغا قيمته 525 مليار دينار. وزع هذا المبلغ على المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الفلاحية، تعزيز الخدمات العمومية في مجال الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم كل من التنمية المحلية والتنمية البشرية، ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ خلال الفترة 2001-2004 كما يلي:

[1] بن مسعود عطا الله، بوثلجة عبد الناصر، "**الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي (19)2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2014، ص ص 8-9.

[2] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 202.

الجدول رقم(7.3): التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

الوحدة مليار دينار

السنة	المبالغ	النسبة (%)
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	**525**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الجمهورية.

يتضح من الجدول أعلاه أن الحكومة الجزائرية أولت عناية كبيرة بالسنتين الأولى والثانية لهذا البرنامج من خلال المبالغ التي رصدت لكل سنة، إذ بلغت نسبة المبلغ المخصص للسنة الأولى لهذا البرنامج 39.12%، بينما بلغت نسبة المبلغ المخصص للسنة الثانية 35.41% وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية للبرنامج منذ البداية ولأنه مس العديد من المجالات، كما أن ذلك من شأنه تحسيس أفراد المجتمع الجزائري بالنتائج الملموسة وفي أقرب وقت ممكن.

أما التوزيع القطاعي لمخصصات هذا البرنامج فكانت على النحو الموالي:

الجدول رقم (8.3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

الوحدة مليار دينار

القطاع	المبالغ	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.50	40.10
تنمية محلية وبشرية	204.20	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.40	12.40
دعم الإصلاحات	45.00	8.60
المجموع	**525.00**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الجمهورية.

يوضح الجدول السابق أن الحكومة ركزت اهتمامها على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية الذي كان له أكبر حصة من مخصصات هذا البرنامج والتي بلغت نسبتها 40.10 % بينما كانت نسبة التنمية المحلية والبشرية 38.80% من مخصصات هذا البرنامج، في حين بلغت نسبة المخصصات المالية لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري 12.40% بينما بلغت نسبة المخصصات الخاصة بدعم الإصلاحات من هذا البرنامج 8,60 %، كما هو مبين بالشكل الموالي:

الشكل (7.3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

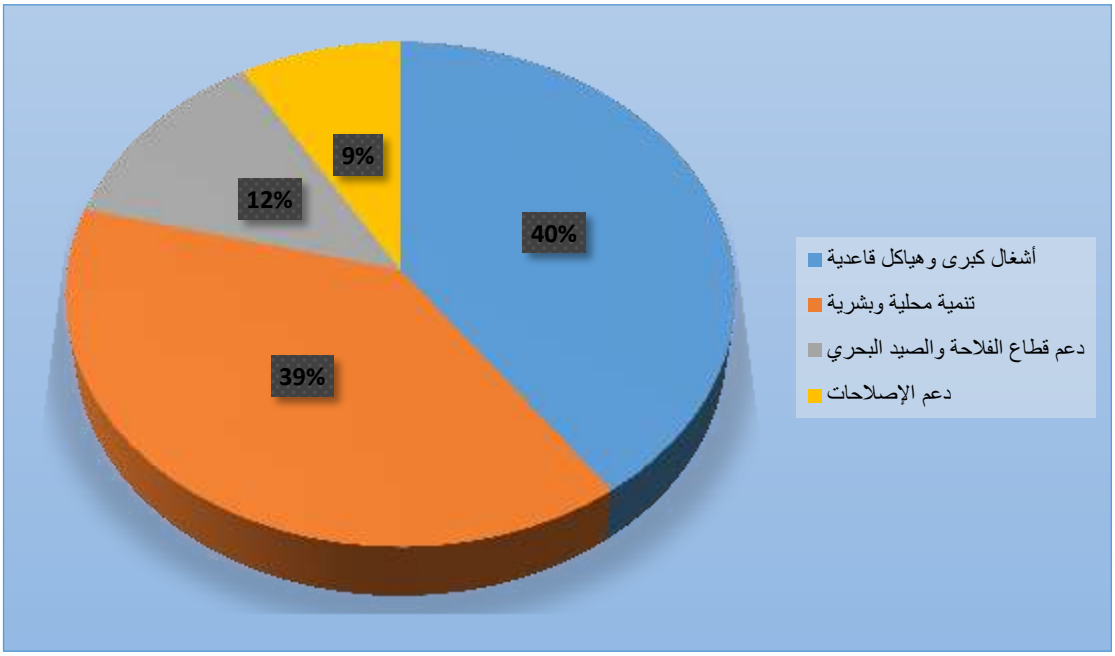

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (8.3)

الأمر الذي يدل على أن الحكومة أولت اهتمامها ضمن هذا البرنامج بشكل كبير بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تلاها في ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية، في حين كانت المخصصات المالية لقطاع دعم الفلاحة والصيد البحري قليلة مقارنة بسابقتيها، ويعزى الأمر في ذلك إلى استفادة هذا القطاع سنة 2000 من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والذي يعد برنامجا مستقلا عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وأن مخصص هذا القطاع ضمن هذا البرنامج ما هو إلا دعم إضافي للبرنامج السابق الذكر، أما المخصص المالي لدعم الإصلاحات فقد كان من أجل تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

يعتبر هذا البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو تكملة للبرنامج السابق الذي امتد خلال الفترة 2001-2004، وقد جاء هذا البرنامج نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بسبب الارتفاع الذي شهده سعر برميل النفط الجزائري والذي تجاوز 38 دولار سنة 2004، الأمر الذي أدى إلى تراكم احتياطات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار، فضلا عن أن المؤشرات كانت تنبئ باستمرار ارتفاع أسعار النفط أقرت الحكومة هذا البرنامج الذي تسعى من خلاله إلى إعطاء دفع قوي للنشاط الاقتصادي، ويمكن التعرف على أهداف هذا البرنامج ومضمونه كما يلي :

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009): جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- ❖ تحديث وتوسيع دائرة الخدمات العامة حيث أصبح ذلك ضرورة حتمية لتحسين الإطار المعيشي لأفراد المجتمع الجزائري من جهة ولتكملة نشاط القطاع الخاص لتحقيق الازدهار الاقتصادي من جهة أخرى،
- ❖ تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة خاصة فيما يتعلق بالجانب الصحي، الأمني والتعليمي،
- ❖ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لما يلعبه كل منهما من دور في تطوير النشاط الاقتصادي،
- ❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009): يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر برنامجا غير مسبوق من حيث مخصصاته المالية التي بلغت في شكلها الأصلي مبلغ 4203 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين، أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار وأخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي البالغة 1071 مليار دينار والصناديق الإضافية البالغة 1191 مليار دينار والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة البالغة قيمتها 1140 مليار دينار.

وقد جاء هذا البرنامج الضخم في ظل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة ليشمل خمسة محاور أساسية كما يلي:

[1] بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 209.

الجدول رقم (9.3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009

الوحدة مليار دينار

القطاعات	المبالغ	النسبة (%)
أولا-تحسين ظروف معيشة السكان ويضم: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بمياه الشرب، الثقافة، الشباب والرياضة، توصيل البيوت بالغاز والكهرباء، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	45.50
ثانيا-تطوير المنشآت الأساسية، يضم: قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع المياه (السدود والتحويلات) وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	40.50
ثالثا-دعم التنمية الاقتصادية، يضم: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، ترقية الاستثمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.	337.2	08.00
رابعا-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: العدالة الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	04.80
خامسا-تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50.0	01.20
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: معلم جميلة، "**تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 151.

الجدول السابق يظهر إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009 الذي بلغ 4203 مليار دينار والذي يعادل 8 أضعاف المبلغ المخصص للبرنامج السابق الذي بلغ 525 مليار دينار فقط، في محاول من الحكومة الجزائرية لأن تظهر مدى جديتها واهتمامها بالسعي لتحقيق أهدافها، الأمر الذي عبرت عنه من خلال المبالغ التي تم رصدها لكل قطاع، فكان لتحسين ظروف معيشة السكان اهتماما خاصا يتضح من خلال حجم المخصص المالي لهذا المجال الذي نال أهم حصة ضمن هذا البرنامج إذ بلغت قيمتها 1908.5 مليار دينار أي بنسبة 45.5% من إجمالي مخصصات البرنامج الذي تحاول من خلاله أن تعكس حجم الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر الذي يعتبر هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه كأولوية من أولويات البرنامج، تلاها في ذلك مجال تطوير الهياكل القاعدية الذي استحوذ

على نسبة 40.5% من إجمالي مخصصات البرنامج بما يعادل مبلغ إجمالي قوامه 1703.1 مليار دينار، أما دعم التنمية الاقتصادية فكان لها نصيبا لا يستهان به من مخصصات البرنامج التي بلغت 337.2 مليار دينار أي ما نسبته 08% من إجمالي المخصص، وبالنسبة لقطاع تطوير الخدمة العمومية فقد بلغت حصتها 203.9 مليار دينار الذي يعكس مدى سعي الحكومة للنهوض بقطاع الخدمات ذات الطابع العمومي والعمل على ترقيتها وتطويرها، وفيما يتعلق بتطوير وعصرنة قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال فقد رصد لها مبلغا قوامه 50 مليار دينار. والشكل الموالي يوضح حصة كل قطاع من مخصصات هذا البرنامج:

الشكل رقم (8.3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009

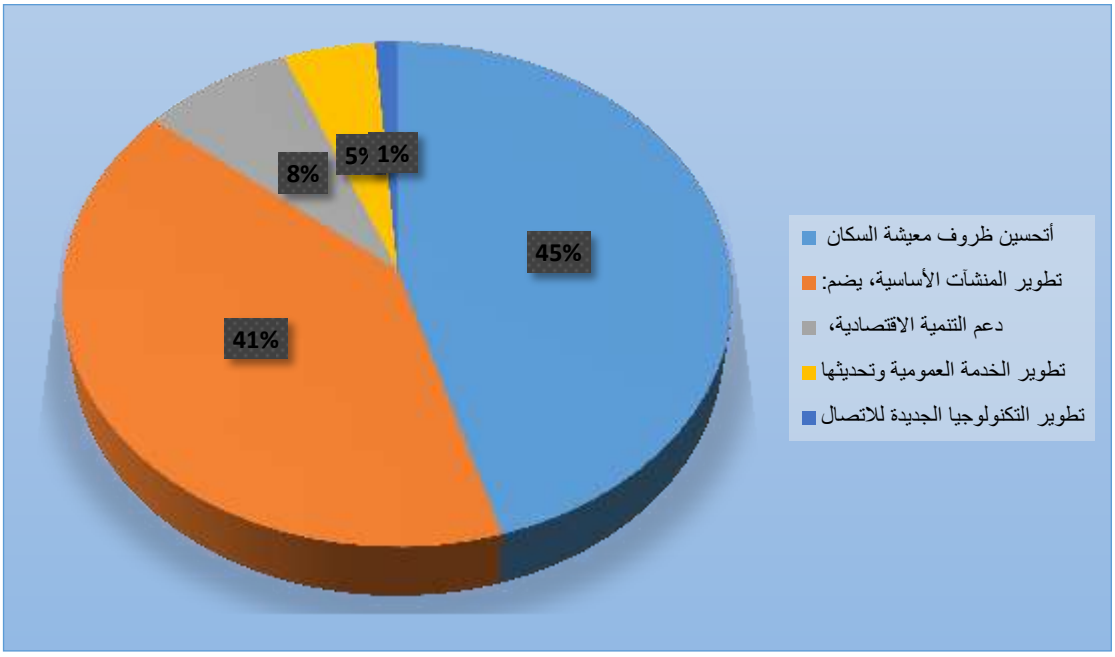

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (9.3)

هذا وقد تمت إضافة برنامجين مكملين خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تمثلا في[1]:

- ✓ برنامج تنمية الجنوب الجزائري؛ حيث أقر مجلس الوزراء في 15 جانفي 2006 زيادة المخصصات المالية لبرنامج تنمية ولايات الجنوب خلال الفترة 2006-2009، حيث تم رفع مبلغ المخصص من 250 مليار دينار إلى 380 مليار دينار.

[1] باشوش حميد، "**المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 74.

- ✓ برنامج تنمية الهضاب العليا سنة 2007؛ حيث تضمن العديد من المشاريع التي تخص عددا من الولايات الداخلية وقد بلغ المخصص المالي لهذا البرنامج حوالي 620 مليار دينار.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014

يعرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي الثاني للتنمية ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014، تمت دراسته والموافقة عليه بتاريخ 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء. يندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة برامج الاستثمارات العمومية السابقة ويعد تصورا لإنفاق قوامه 21124 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، فهذا المبلغ الضخم الذي ستستثمره الدولة الجزائرية يعادل تقريبا نصف ما أقره الزعماء الأوربيون لإنقاذ دولة اليونان من الإفلاس والوقاية من كارثة مالية كبيرة قد تحث في أوروبا.

وقد اشتمل هذا البرنامج على جزأين؛ الأول يعتبر برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار وهو ما يعادل 130 مليار دولار، والثاني يعد برنامجا جديدا بلغ مخصصه 11534 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار[1]. ويمكن التعرف على أهداف هذا البرنامج ومضمونه كما يلي:

1- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014: حدد لبرنامج توطيد النمو هدفا أساسيا تمثل في الاستمرار ومواصلة دعم مسار النمو الاقتصادي للجزائر، هذا وتسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين أكثر لمستوى معيشة السكان وتوفير الظروف التي من شأنها أن تساعد على التطور والنمو الاقتصاديين، بالإضافة إلى أنه يسعى إلى الحد من جملة النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على مستوى البنى التحتية والخدمة العمومية كما أنه يسعى إلى مجابهة أي تداعيات سلبية محتملة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري.

2- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014): كانت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي حافزا للحكومة الجزائرية لمواصلة سياستها الخاصة بالاستثمارات العمومية الكبيرة التي شرعت في إنجازها، فاستمرت في التوسع في الإنفاق الحكومي، كما أوجب تراجع الاستثمارات الأجنبية بسبب هذه الأزمة ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في تمويل الاستثمارات العمومية. وقد بدد استقرار أسعار النفط أوائل سنة 2009 مخاوف الحكومة الجزائرية ما جعلها تواصل استغلال الفوائض المتأتية من

[1] باشوش حميد، مرجع سابق، ص 76.

تصدير النفط وتعمل على مواصلة مسارها وعملها على تحقيق أهداف هذا البرنامج الذي تضمن المحاور الموالية:

الجدول رقم (10.3): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014

الوحدة مليار دينار

القطاعات	المبالغ	النسبة (%)
أولا- التنمية البشرية، يضم: السكن، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، الطاقة، قطاع المياه، الثقافة، الشباب والرياضة، التضامن الوطني، المجاهدين، الشؤون الدينية، الاتصال.	10122	49.59
ثانيا- المنشآت الأساسية، يضم: قطاع النقل، الأشغال العمومية، وقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.	6448	31.59
ثالثا- تحسين الخدمة العمومية، ويضم: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	08.16
رابعا- التنمية الاقتصادية، وتضم: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	07.67
خامسا- مكافحة البطالة من خلال: دعم إدماج شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	01.76
سادسا- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال، وتضم: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.	250	01.22
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: عقون شراف وآخرون، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص 204.

يتضح من خلال الجدول السابق أن التنمية البشرية كانت أولوية هذا البرنامج، حيث رصدت له الحكومة مبلغا قوامه 10122 مليار دينار إذ حظيت بنسبة 49.59% منه والتي تعد أكبر حصة من المخصصات المالية لهذا البرنامج، الأمر الذي يعكس مساعي الحكومة لأن تجعل من التنمية البشرية أولى أولوياتها من خلال سعيها لتحقيق الرفاهية للسكان وتكوين الموارد والطاقات البشرية المؤهلة كأهم مقومات التنمية الاقتصادية، تلاها في ذلك قطاع المنشآت

الأساسية الذي استفاد من 31.59% من المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج، وهذا ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (9.3): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014

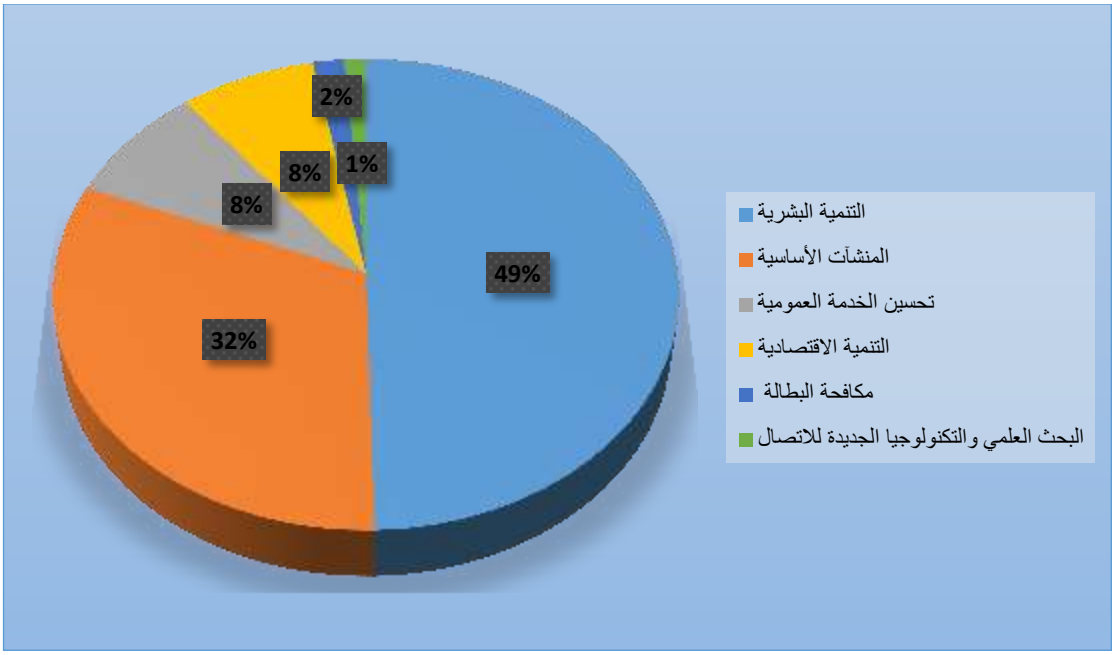

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (10.3)

فالحكومة تحاول من خلال هذا البرنامج مجددا أن تؤكد عن جدية مساعيها لتطوير المنشآت الأساسية وتعزيزها وفك العزلة عن السكان خاصة في المناطق المعزولة. كما خصصت مبلغا قوامه 1666 مليار دينار لتحسين الخدمة العمومية بينما كانت الحصة المخصصة للتنمية الاقتصادية 1566 مليار دينار والذي كانت حصته ضمن البرنامج السابق 337.2 مليار دينار ما يدل على أن الحكومة تسعى إلى تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية اللازمة لإحداث نقلة تنموية تتناسب مع المتطلبات الاقتصادية الراهنة وتسريع وتيرتها.

أما في إطار مكافحة البطالة خصص البرنامج مبلغ 360 مليار دينار لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات وحاملي الشهادات ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، هذا وقد حظي البحث العلمي ضمن هذا البرنامج بحصة نسبتها 1.22% والتي بلغت قيمتها المالية 250 مليار دينار لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة في هذا القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين وتحسين وتطوير بيئة البحث العلمي وترقيتها.

رابعا: برنامج النمو الجديد "البرنامج الخماسي الثالث للتنمية"(2015-2019)

من أجل مواصلة المسار التنموي الذي كانت قد شرعت فيه الحكومة الجزائرية قبل حوالي 15 عاما تبنت برنامجا جديدا يهدف إلى إنعاش القطاعات التي لازالت مشاريعها قيد الإنجاز والعمل على اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد.

فرغم المستجدات التي تعرفها الساحة الاقتصادية الدولية إلا أن الحكومة تبنت برنامجا للاستثمار العمومي للفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 معتمدة في ذلك على احتياطي الصرف الأجنبي الذي تراكم خلال الفترة السابقة والتي شهدت انتعاشا في أسعار النفط في الأسواق الدولية، والذي كان حينها يناهز ال 200 مليار دولار، بالإضافة إلى الموارد المالية المتاحة لدى صندوق ضبط الإيرادات التي قدرت بحوالي 5600 مليار دينار جزائري، هذا وقد كانت الديون الخارجية للجزائر تكاد أن تكون معدومة، وقد حدد لهذا البرنامج أهدافا واضحة لتشمل مجالات محددة ضمنه.

1- أهداف برنامج النمو الجديد (2015-2019): تمثلت الأهداف المحددة لهذا البرنامج في ما يلي[1]:

- ❖ إحداث نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 07% بحلول سنة 2019،
- ❖ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات المياه والكهرباء والغاز وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة،
- ❖ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي،
- ❖ استحداث مناصب عمل جديدة ومواصلة العمل على مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة ومناصب العمل،
- ❖ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة،
- ❖ تشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة،

[1] مسعودي زكريا، **"تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة: 2001-2016"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2017، ص: 221.

- ❖ تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص، محلي أو أجنبي،
- ❖ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل خدمة عمومية جيدة.

2- مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019): لتحقيق الأهداف المحدّدة لهذا البرنامج خصص له غلاف مالي قيمته 262 مليار دولار، ليشمل المحاور الموالية[1]:

* تطوير الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة الجهود الرامية لاندماجه في المحيط الخارجي والتخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات، من خلال اتباع سياسة من شأنها العمل على ترقية الاستثمار وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، على أن يكون ذلك مصحوبا بترشيد الإنفاق الحكومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الدولة،

* ترقية وتحسين الخدمة العمومية من خلال مواصلة إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها بما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد،

* تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال، وتعزيز استقلالية العدالة.

فقد كانت الحكومة جريئة عندما شرعت في تنفيذ هذا البرنامج في ظل الأوضاع غير المبشرة والتي تنذر بأزمة وشيكة بسبب التراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق الدولية مع نهاية سنة 2014 واستمرار هذا التراجع مع بداية سنة 2015. فتم فتح الحساب رقم 143-302 بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية في إطار برنامج توطيد النمو للفترة 2015-2019[2]، الذي تحدد هدفه بضرورة العمل على الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات المياه والكهرباء والغاز.

إلا أنه ومع استمرار التراجع في أسعار النفط، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة سياسات تهدف إلى ترشيد النفقات العامة، فتم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب أخر باسم برنامج الاستثمارات العمومية بمبلغ 300 مليار دينار جزائري

[1] عقون شراف وآخرون، مرجع سابق، ص 204.

[2] مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص: 221.

والذي يدل على انخفاض المبالغ المخصصة لتمويل الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2017-2019)، كما تم تجميد كل المشاريع التي لم يشرع في إنجازها[1].

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

مع بداية سنة 2000 أخذت أسعار النفط في الأسواق الدولية تستعيد عافيتها حيث تجاوز سعر البرميل 28 دولار محققا ارتفاعا بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف لسنة 2000 إذ بلغ 11.9 مليار دولار محققا بذلك زيادة معتبرة بلغت نسبتها 170% مقارنة بالسنة السابقة، فهذه البوادر كانت تدل على أن أوضاع البلاد ستعرف انفراجا ماليا بسبب الزيادات التي تشهدها وستشهدها مداخيل الدولة المتأتية من تصدير النفط خاصة وأن العديد من المؤشرات وكذلك التوقعات كانت توحي باستمرار أسعار النفط في الارتفاع، جعلت الحكومة تفكر مجددا في انتهاج سياسة مالية توسعية تستهدف التأثير على الطلب الكلي من خلال الآلية ذاتها التي اعتمدتها في السنوات السابقة والمتمثلة في التوسع في الإنفاق الحكومي الذي بات منهجا للحكومة الجزائرية تتبعه كلما اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع وكأنه ليس أمامها من خيار سواه للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

لذا فقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة توسعية للإنفاق، فكان ذلك واضحا من خلال البرامج التي اعتمدتها في الإنفاق على المشاريع وعلى المجالات المختلفة من أجل تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي الذي كان من المفروض أن لا ينخفض عن 07% كحد أدنى، من هنا كان من الضروري التعرف على اتجاه الإنفاق الحكومي الذي قامت به الحكومة من خلال برامجها التنموية خلال الفترة 2000-2017، هذا التطور في كل من الإنفاق الحكومي الذي صاحبه تطور مهم في أسعار النفط يظهره الشكل الموالي:

[1] مسعودي زكريا، مرجع سابق، ص: 221.

الشكل (10.3): تطور الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) وسعر البرنت (دولار/للبرميل) خلال الفترة 2000-2017

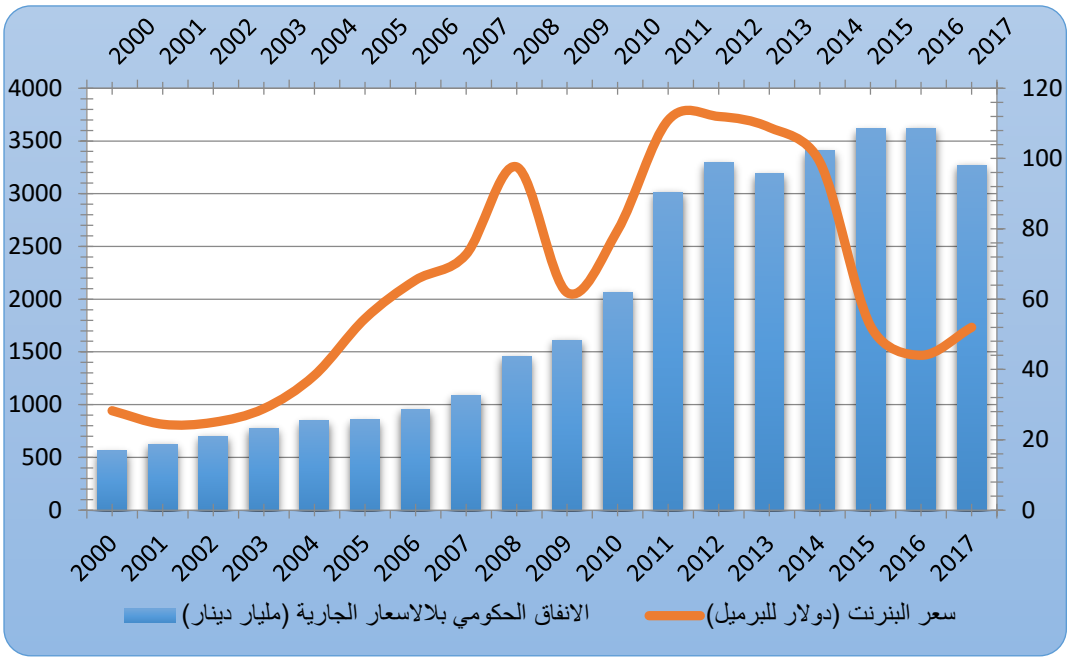

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي الواردة بالملحق رقم (3.3).

فخلال الفترة التي شرعت فيها الحكومة في تنفيذ برامجها الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 عرفت أسعار النفط في الأسواق الدولية ارتفاعا غير مسبوق، فبعد أن كان سعر البرميل في حدود 28 دولارا للبرميل سنة 2000 تجاوز 38 دولار للبرميل سنة 2004، بعدها ارتفع إلى 80 دولار للبرميل سنة 2010، ثم قفز ليتجاوز عتبة الـ 100 دولار خلال السنوات 2011، 2012 و2013، (ما يظهر من خلال الشكل 10.3)، الأمر الذي يعكس حجم الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية، والذي كان حافزا للحكومة لزيادة حجم إنفاقها من أجل إنجاز المشاريع المدرجة ضمن البرامج التنموية للفترة 2001-2014، والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة لا يستهان بها، لذا فقد شهد إجمالي الإنفاق الحكومي تزايدا من سنة إلى أخرى بوتيرة كبيرة وبمبالغ خيالية، لم يشهد الاقتصاد الجزائري مثلها منذ الاستقلال، تزامنت مع الزيادة غير المسبوقة في سعر برميل النفط الذي أخذ منذ سنة 2000 يرتفع من سنة إلى أخرى.

فبعد أن كان الانفاق الحكومي سنة 2001 يقدر ب 624.5 مليار دينار ارتفع إلى 846.9 مليار دينار سنة 2004، أي أنه ارتفع بما قيمته 222.4 مليار دينار خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار الأمر الذي انعكس على حجم الإنفاق الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة الوطنية.

بعدها ومع استئناف العمل على تنفيذ أول برنامج خماسي للتنمية لهذه الألفية بداية من سنة 2005 التي كان عندها حجم الإنفاق الحكومي يقدر ب 865.8 مليار دينار أي أنه ارتفع مقارنة بسنة 2004 ليتجاوز سقف ال 1000 مليار دينار سنة 2007 حين بلغ 1089 مليار دينار واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ 1609.3 مليار دينار سنة 2009، أي أنه زاد خلال هذه الفترة بشكل معتبر بلغت فيها قيمة الزيادة حوالي 734.5 مليار دينار، الأمر الذي يعود أساسا إلى حجم المبلغ المالي الذي خصص لهذا البرنامج التنموي والذي رصد له مبلغ 4202.7 مليار بالإضافة إلى زيادة المبلغ المخصص لتنمية الجنوب سنة 2006 من 250 مليار دينار إلى 380 مليار دينار، وإلى المبلغ الذي خصص ضمن برنامج تنمية الهضاب العليا سنة 2007 والمقدر ب 620 مليار دينار.

بعدها وفي سنة 2010 التي شرعت فيها الحكومة في تنفيذ البرنامج الخماسي الثاني للتنمية الذي خصصت له مبلغا هو الأضخم على الإطلاق والذي يقدر ب 20412 مليار دينار، الأمر الذي كان واضحا من خلال حجم الإنفاق لسنة 2010 الذي بلغ 2065.7 مليار دينار والذي ارتفع مقارنة بسنة 2009 ب 456.4 مليار دينار. وقد استمر حجم الإنفاق في الزيادة خلال هذه الفترة إذ ارتفع إلى 3015.1 مليار دينار سنة 2011 ثم إلى 3293.5 سنة 2012 ليتراجع سنة 2013 إلى 3186.9 مليار دينار لكنه سرعان ما عاود الارتفاع إلى 3409.7 مليار دينار سنة 2014، على الرغم من أن هذه السنة شهدت مستجدات اقتصادية أهمها أزمة سنة 2014 الناتجة عن التراجع الحاد في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق الدولية والتي يفترض معها أن تستعجل الحكومة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من تداعيات هذه الأزمة وحتى لا يتكرر سيناريو 1986.

غير أن الواقع كان مخالفا تماما لذلك حيث شهدت سنة 2015 ارتفاعا في إجمالي حجم الإنفاق الذي بلغ 3613.3 أي بزيادة تقدر ب 203.6 مليار دينار وهو مبلغ لا يستهان به أبدا خاصة في ظل هذه الأوضاع وفي مثل هذه الظروف التي لم يتجاوز فيها سعر البرميل 52 دولار، هذا وقد استمر حجم الإنفاق الإجمالي في الارتفاع حيث بلغ 3617.8 مليار دينار سنة 2016 ليرتفع بعدها إلى 3269.5 مليار دينار سنة 2017 رغم أنه تم تخفيض المبالغ المخصصة لتمويل الاستثمارات العمومية للفترة 2017-2019 وتجميد كل المشاريع التي لم يشرع بعد في إنجازها، كما أن سعر البرميل واصل تراجعه حيث لم يتجاوز 44 دولار سنة 2016 ليشهد سنة 2017 تحسنا طفيفا حين بلغ 52 دولار.

رغم أن القيم السابقة تشير إلى ارتفاع حجم الإنفاق، إلا أنه يمكن ايعاز ذلك إلى التراجع الواضح في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي كنتيجة لتراجع أسعار النفط، حيث أن هذا الأخير فقد 22% من قيمته في السداسي الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع نفس الفترة من

سنة 2014 حين كان سعر صرف الدولار أمام الدينار نهاية جوان 2014 يعادل 79.27 دج/ دولار، بعدها وفي نهاية شهر جوان من سنة 2015 تراجع سعر الصرف حينها إلى 99.02 دج/ دولار، واستمر ذلك التراجع حتى أصبح 110.4 دج/ دولار نهاية شهر ماي من سنة 2016، أي أن الدينار الجزائري فقد 40% من قيمته[1].

المطلب الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

بعد أن تم التعرف على اتجاه الإنفاق الحكومي في ظل البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2017 والتي تميزت في معظمها بالأرحية المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي كانت بمثابة حافز شجعها على تبني سياسة التوسع في الإنفاق لتحفيز النشاط الاقتصادي وبعث النمو الاقتصادي من خلال بذل الجهود لتحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الأمر الذي من شأنه احداث نقلة تنموية واضحة في الجزائر، لذا سيتم هنا التعرف على مدى تأثير الإنفاق الحكومي الذي تبنته الدولة الجزائرية على النمو الاقتصادي وعلى مدى استجابة هذا الأخير للتغيرات التي كانت تحدث في الإنفاق الحكومي، حيث سيتم الوقوف على مدى استجابة النمو الاقتصادي في الجزائر معبرا عنه بمتوسط نصيب من الناتج المحلي الإجمالي لنسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، والشكل البياني الموالي يوضح تطور كل من نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

[1] Bader Eddine NOUIOUA, **"LE DINAR ALGERIEN Passé et Présent"**, Casba Editions, Alger, 2017, pp 111-112.

الشكل رقم (11.3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة / دج) ونسبة الإنفاق الحكومي من PIB للفترة 2000-2017

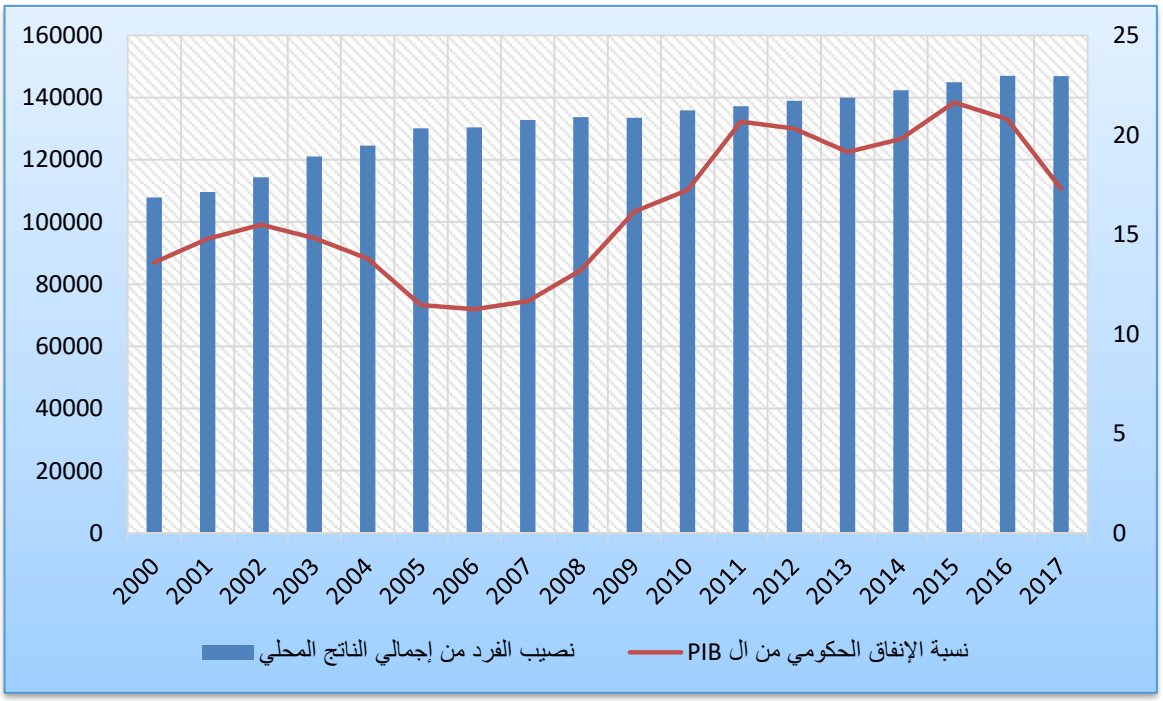

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي الواردة بالملحق رقم (3.3).

من خلال هذا الشكل يتضح أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان يتجه بشكل عام نحو الارتفاع من سنة إلى أخرى، في حين كانت نسبة الإنفاق الحكومي ورغم اتجاهها العام نحو الارتفاع إلا أنها كانت متذبذبة خلال بعض السنوات.

- فخلال الفترة التي فيها تم تبني وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من سنة إلى أخرى، إذ انتقل من 107809 دينار جزائري سنة 2000 إلى 124556 دينار سنة 2004، الأمر الذي يعكس تأثير الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج على النمو الاقتصادي ممثلا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه وفي ذات الوقت عرف الاقتصاد الجزائري معدلات مقبولة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 3.82% سنة 2000 إلى 7.20% سنة 2003 -إذ يعد هذا المعدل الأكبر على الإطلاق المحقق خلال كامل الفترة-، بعدها تراجع سنة 2004 إلى 4.3%، خلال هذه الفترة كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تغيرات لكنها لم تكن مستقرة، إذ أنه وبعد أن ارتفعت من 13.58% سنة 2000 إلى 14.77%سنة 2001 ما يعكس الزيادة الواضحة في هذه النسبة زيادة حجم الإنفاق سنة 2001 التي شرع فيها في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم ارتفعت إلى

15.48% سنة 2002، لكنها سرعان ما تراجعت إلى 14.80% سنة 2003 ثم إلى 13.77% سنة 2004 الأمر الذي يعكس أن حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت كبيرة مقارنة بحجم الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي.

– بالنسبة للفترة التي تزامنت مع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 فقد راح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلالها يتزايد من سنة إلى أخرى حيث ارتفع من 130102 دينار إلى 133670 دينار سنة 2008 غير أنه شهد تراجعا طفيف خلال السنة الموالية أي سنة 2009 إذ بلغ 133534 دينار، في الوقت ذاته كان معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يعرف تغيرات تراوحت بين الزيادة والنقصان حيث أن معدل النمو الاقتصادي تراجع سنة 2006 إلى 1.68% بعد أن كان 5.9% سنة 2005، ثم ارتفع بعدها إلى 3.37% سنة 2007 لكنه سرعان ما تراجع إلى 2.36% سنة 2008 ثم إلى 1.63% سنة 2009، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث شهد العالم نوعا من الركود والتباطؤ الاقتصادي، في المقابل كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت 11.45% سنة 2005 ارتفعت إلى 16.14% سنة 2009، فهذا راجع إلى حجم المبالغ التي تم صرفها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي أدت بشكل واضح إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي خلال كامل هذه الفترة.

– أما بالنسبة للفترة التي شرعت فيها الحكومة في تنفيذ برنامج التنمية الخماسي الذي يعرف ببرنامج توطيد النمو للفترة 2010–2014 فقد كان خلالها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتزايد من سنة إلى أخرى، إذ ارتفع هذا الأخير سنة 2014 إلى 142395 دينار بعد أن كان 135889 دينار سنة 2005 ودون أن يعرف أي تراجع خلال هذه الفترة كاملة، لكن معدل النمو الاقتصادي لم يسلك نفس الاتجاه إذ كان يتأرجح بين الزيادة والنقصان، فبعد أن كان 3.63% سنة 2010 تراجع إلى 2.89% سنة 2011 ليرتفع سنة 2012 إلى 3.37% ليتراجع بعدها سنة 2013 إلى 2.76% ليعاود بعدها الارتفاع سنة 2014 إلى 3.78%، كما كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تتجه نحو الارتفاع خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر البرنامج حيث ارتفعت من 17.22% سنة 2010 إلى 20.66% سنة 2011 لكن سرعان ما تراجعت بشكل طفيف إلى 20.31% سنة 2012، لكن هذا التراجع بات واضحا سنة 2013 إذ انخفضت إلى 19.14% لتعاود الارتفاع سنة 2014 إلى 19.79%، الأمر الذي يعكس أن زيادة الإنفاق الحكومي في هذه السنة كانت تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر بالتراجع الذي عرفته مداخيل النفط بسبب تراجع أسعار النفط نهاية سنة 2014،

– خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2017 ورغم المستجدات التي أفرزتها الساحة الدولية حين استمرت أسعار النفط في التراجع الواضح، استمر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع إذ بلغ 144906 دينار سنة 2015 ثم ارتفع إلى 146981 دينار سنة 2016 ليتراجع بشكل طفيف سنة 2017 حين بلغ 146904 دينار.

هذا وقد كان معدل النمو الاقتصادي بدوره قد شهد تراجعا خلال هذه الفترة حيث انخفض من 3.76% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 فإلى 1.7% سنة 2017، كما تراجعت نسبة الإنفاق الإجمالي إلى الناتج المحلي بدورها، فبعد أن كانت 21.63% سنة 2015 تراجعت إلى 20.78% سنة 2016 ثم إلى 17.29% الأمر الذي يدل على تراجع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة الناتج عن تراجع الحكومة عن تنفيذ العديد من البرامج التي تم إدراجها ضمن برنامج النمو الجديد للفترة 2015–2019.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الحكومة الجزائرية طالما راهنت على أن الإنفاق الحكومي هو وسيلتها الأنسب للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق المعدلات المستهدفة للنمو الاقتصادي. غير أن الواقع كان كل مرة يفند ذلك لكنها لم تحاول التغيير من سياستها هذه فضلا عن أن إنفاقها وبالتالي نموها الاقتصادي كان ولا زال ولا يزال مرهونا بسعر برميل النفط والذي على أساسه تحدد الحكومة توجه سياستها المالية، فإن ارتفع سعر البرميل فإن الدولة تتبنى سياسة توسعية للإنفاق تسعى من خلالها إلى تنشيط الطلب الكلي على السلع الرأسمالية وعلى السلع الاستهلاكية، أما إذا انخفض سعر البرميل فإنها تسارع إلى تبني سياسة لترشيد الإنفاق أو سياسة تقشفية.

بالإضافة إلى ذلك وبعد الوقوف على واقع الاقتصاد الجزائري بالأرقام فقد تبين فيما يخص النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق الحكومي أنها تحمل تناقضات، والتي إن دلت فإنما تدل على وجود تشوهات في الاقتصاد الوطني يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى من أهمها عامل التبذير والابتعاد كل البعد عن الترشيد الذي يفترض أن يصاحب الإنفاق الحكومي في فترات الانتعاش وفي فترات الركود على حد سواء، وعامل الفساد الذي كانت له مداخل عديدة من خلال التوسع المفرط في الإنفاق البعيد عن عمليات الرقابة التي يجب أن تكون مصاحبة له.

فضلا على أن الاقتصاد الجزائري ورغم المساعي التي تغنت بها الحكومة الجزائرية لتوجهها نحو التنويع الاقتصادي إلا أن هذا الأخير لا يزال اقتصادا ريعي أحادي التصدير يعتمد على موارد ناضبة.

خاتمة الفصل

لقد تم في هذا الفصل التعرف على دور الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017، إذ اتضح أن الجزائر تبنت عقب الاستقلال التوجه الاشتراكي الذي يقضي بضرورة تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة من بينها الإنفاق الحكومي الذي يعد أداة من أدوات السياسة المالية ذات التوجه الكينزي.

هنا عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني برامج تنموية عرفت بالمخططات التنموية التي تمثلت في المخطط الثلاثي للفترة 1967-1969، المخطط الرباعي الأول للفترة 1970-1973، المخطط الرباعي الثاني للفترة 1973-1977، المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني للفترة 1978-1979، المخطط الخماسي الأول للفترة 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

وقد عملت ضمن برامج هذه المخططات على التوسع في الإنفاق الحكومي الذي كانت تسعى من خلاله إلى تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي تساعدها على تهيئة الظروف للقيام بعملية تنموية شاملة تمس بشكل خاص المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن أول أزمة سنة 1986 التي نتجت عن انهيار أسعار النفط كانت لوحدها كفيلة بأن تثبت فشل السياسة الاقتصادية المطبقة التي تعتمد على ثروة ناضبة، أسعارها تتبع التقلبات التي يعرفها سوق النفط.

هنا وجدت الجزائر نفسها تتخبط في أزمة متعددة الأبعاد فلم يكن أمامها من خيار إلا اللجوء إلى الاستدانة الخارجية في ظل العجز الموازني، تآكل احتياطات الصرف والانفجار الاجتماعي، فأتاحت الجزائر بذلك الفرصة لصندوق النقد الدولي الذي أوجب عليها تبني إصلاحات مدعومة من قبله، فأصبحت مضطرة للتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يفرض مجموعة من الشروط ويضع مجموعة من القيود، من خلال برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي.

فكان لزاما على الجزائر سحب يدها من العديد من المجالات وفتح المجال أمام القطاع الخاص، تحرير الأسعار، تخفيض قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى تبني سياسة تقشفية للإنفاق، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 1999 يعيش أسوأ الظروف التي انعكست سلبا على المجال الاجتماعي، السياسي، الأمني وحتى الثقافي.

لكن وبحلول سنة 2000 أخذت أسعار النفط خلالها تتعافى وراحت تتحسن بشكل تدرجي كما أن العديد من المؤشرات كانت توحي بأن هذا التحسن الأسعار سيتواصل على المدى المتوسط على أقل تقدير، بدأت الحكومة تحضر لاستغلال هذه الفرصة والاستفادة من الفوائض المالية المرتقبة. فعملت على تبني برامج للإنفاق الحكومي تغطي الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2017، فكانت السياسة التوسعية هي الأنسب في نظرها وكأنه ليس أمامها من خيار سواها.

فتم تحضير وتبني برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الذي سعت من خلاله إلى الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الجزائري كنوع من التعويض عن الفترة العصيبة التي عاشها المجتمع الجزائري خلال عقد من الزمن. ثم البرنامج الخماسي الذي عرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 والذي كان هدفه النهائي الأساسي هو رفع معدلات النمو الاقتصادي، فرصدت له مبالغ جد هامة أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الإجمالي بشكل واضح. فالبرنامج الخماسي الثاني الذي عرف ببرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014 الذي كان الأضخم على الإطلاق من حيث المبالغ المرصودة له وقد حددت الهدف النهائي لهذا البرنامج بضرورة العمل على تحقيق معدلات أهم من النمو الاقتصادي في الجزائر.

إلا أن السنوات الأخيرة من عمر هذا البرنامج شهدت تراجعا واضحا في أسعار النفط في الأسواق الدولية، رغم هذه المستجدات لم تتراجع الدولة عن تسطير والشروع في تنفيذ برنامجها الذي عرف ببرنامج النمو الجديد للفترة 2015-2019، غير أن استمرار انخفاض أسعار النفط وتراجع المداخيل المتأتية من الجباية النفطية وتآكل احتياطات الصرف جعلها تسارع إلى تبني سياسة من شأنها ترشيد الإنفاق الحكومي فقامت بتجميد المشاريع التي لم يشرع في تنفيذها للفترة 2017-2019.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

مقدمة الفصل:

ساهمت العلوم الحديثة والتطورات التكنولوجية المصاحبة لها في إحداث قفزة نوعية مست جميع الميادين التي من بينها العلوم الاقتصادية؛ إذ انتقلت فيها الدراسات من مجرد تحليل وصفي للظواهر الاقتصادية إلى تحليل إحصائي ورياضي، حيث تم استحداث قوانين، ابتكار أساليب وتطوير برامج تساعد على الخوض في دراسة وتحليل العلاقات بين الحوادث والظواهر الاقتصادية المختلفة والتعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين متغيرات كل ظاهرة ومن ثم التعبير عنها بشكل رياضي يساعد على ضبط هذه العلاقات على نحو يساعد على اتخاذ القرارات وتبني السياسات المناسبة.

وكان لظهور أدوات القياس الاقتصادي التي يتم بواسطتها استعمال الأساليب الرياضية التي تساعد على التقدير والتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالظاهرة محل الدراسة الفضل في نمذجة الظواهر الاقتصادية، فأصبح من الممكن تبني نموذج يعبر عن الظاهرة الاقتصادية وعن العلاقة القائمة بين متغيراتها على النحو الذي يساعد على اختيار وتبني السياسة الاقتصادية المناسبة لكل ظاهرة.

ولأن الهدف الأساسي من هذه الدراسة ككل ومن هذا الفصل تحديدا هو الوقوف على مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1967-2017 فقد تم استخدام أدوات القياس الاقتصادي للتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة بغية الحصول على نموذج يعبر عن هذه العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة وليتم على ضوءه تحديد اتجاه انتقال الأثر بين المتغيرين، الأمر الذي يساعد في الوقوف على مدى تطابق واقع الاقتصاد الجزائري مع فرضية كينز في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أو مع قانون فاجنر في ذات العلاقة.

من هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو الموالي:

المبحث الأول- أساليب القياس الاقتصادي المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثاني- دراسة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1967-2017.

المبحث الأول: أساليب القياس الاقتصادي المستخدمة في الدراسة

بغرض الوصول إلى تحليل الظواهر الاقتصادية بات من الضروري تحويل النموذج الاقتصادي الذي يحكم الظاهرة إلى نموذج قياسي يساعد في التعرف على خصائص الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة، لهذا الغرض ظهرت العديد من طرق القياس الاقتصادي التي تساعد على إعطاء صيغة رياضية تعبر عن العلاقة القائمة بين متغيرات النموذج الاقتصادي.

وتعتبر السلاسل الزمنية الخطية من النماذج التي تعتمد في تفسير الظاهرة محل الدراسة في اللحظة الحالية اعتمادا على المتوسطات المرجحة للملاحظات الماضية والأخطاء العشوائية وينبغي أن تكون السلاسل الزمنية في هذا الشكل من النماذج مستقرة وللتحقق من ذلك هناك عدة اختبارات تساعد على التأكد من استقرار السلاسل الزمنية، ليتم بعدها اخضاع السلاسل الزمنية لاختبار التكامل المشترك بغية التأكد من أن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، بعد ذلك يتم القيام باختبارات السببية التي تساعد على تحديد طبيعة العلاقة السببية القائمة بين المتغيرات والتي تعتبر عاملا مهما لتحديد صيغة النموذج الاقتصادي الذي يضبط العلاقة بين متغيرات الظاهرة محل الدراسة.

المطلب الأول: اختبار إستقرارية بيانات متغيرات الدراسة "السلاسل الزمنية"

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين، ترتب حسب التسلسل الزمني لهذا المؤشر؛ حيث أن كل فترة تقابلها قيمة عددية للمؤشر تعرف بمستوى السلسلة[1]. ويعتبر تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة للتعرف على التغيرات التي تطرأ على قيم متغيرات الظاهرة محل الدراسة تمهيدا لدراستها ومعرفة أسبابها وآثارها بهدف اختبار مدى صحة العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية في تفسير بعض الظواهر، تبني وتقييم السياسات الاقتصادية والتنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية أو القيم المستقبلية لها.

وقبل الشروع في تقدير النموذج القياسي واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقرارها ومعرفة خصائصها الاقتصادية وتبعا لطبيعة تطور السلسلة يمكن التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وأخرى غير مستقرة أي سلسلة ذات متجه، وكون السلسلة الزمنية تحمل هذه الخاصية أو تلك فإن ذلك له علاقة بتقنية التوقع المناسبة، بل هناك من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت مستوياتها تتغير مع الزمن

[1] شيخي محمد، "**طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 195.

دون أن يتغير متوسطها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا؛ أي أنها لا تتجه نحو الزيادة ولا النقصان أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن مستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة أو النقصان.

لذا فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي يكون توقعها، تباينها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي[1]:

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن،
- ثبات التباين عبر الزمن،
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى الأمام ولا إلى الخلف، كما يمكن وصف هذه الخصائص بشكل مؤكد أو بشكل جزئي لذا يميز الإحصائيون بين نوعين من الإستقرار؛ استقرار قوي واستقرار ضعيف.

وللتأكد من استقرار السلسلة الزمنية هناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها للكشف عن سكون واستقرار السلاسل الزمنية والتي من بينها[2]:

- ✓ دالة الارتباط الذاتي (Auto-correlation): تقيس دالة الارتباط الذاتي درجة الاعتماد الخطي بين متغيرات الدراسة التي تقع على نفس السلسلة الزمنية[3]، إذ أن دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية تبين الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وتعد ذات أهمية بالغة لإبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ويتم تقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع عمليا بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة[4]،
- ✓ اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller -DF): يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، التأكد من مدى استقرارها وتحديد درجة تكامل كل متغير على حدى. واختبار جذر الوحدة لا يسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار بل يحدد أيضا نوعه، لذا يعتبر أحسن طريقة

---

[1] مكي عمارية، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، غير منشورة، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 283.

[2] أمل حمدان خفاجة، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011**"، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 96.

[3] إبراهيم جواد كاظم وآخرون، "**تقدير دالة الاستهلاك في العراق باستخدام طريقة التكامل المشترك**"، The Scientific Journal of Cihan University-Soulaimania,Vol 02, 2018, p 52 .

[4] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 203.

لجعل السلسلة مستقرة[1]، فهذا الأخير يعمل على البحث في استقرار السلسلة الزمنية من عدمه بغية تحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، وتحديد أفضل طريقة لجعلها مستقرة، ويعتبر اختبار ديكي- فولر (1979) من أشهر اختبارات جذر الوحدة التي تستخدم استقرار السلسلة الزمنية، ولتجنب مشكل الحد الثابت أو الاتجاه الزمني أو كلاهما تم تطوير هذا الاختبار إلى اختبار ديكي- فولر المطور ADF (Augmented Dickey Fuller) الذي يحمل نفس خصائص اختبار DF إلا أنه يستخدم الفروقات ذات الفجوة من خلال إدراج عدد من الفروقات حتى تزول مشكلة الارتباط الذاتي[2].

- ✓ اختبار فيليب بيرون (Philips-Perron PP): طور فيليب وبيرون (1988) تعميما لاختبار ديكي- فولر الذي تبنى فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autoregressive AR في حين تبنى فيليبس وبيرون فرضية أكثر عموما مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA لذا فإن اختبار فيليبس بيرون له قدرة اختبارية أفضل وأدق، إذ أنه يتم حساب قيمة PP ومن ثمة مقارنتها بالقيمة الحرجة ل Mackinnon وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة فإن السلسلة غير ساكنة والعكس[3].

هذا الاختبار طور تعميما لاختبار ديكي-فولر يسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ؛ أي أنه يهدف إلى تصحيح غير معلمي لإحصائية ديكي- فولر[4]. ويستعمل هذا الاختبار في حال كون حجم العينة صغيرا ويتميز بأنه أكثر دقة من اختبار ديكي- فولر، ويتم اجراء هذا الاختبار على أربع مراحل كما يلي[5]:

---

[1] عثماني الهادي وآخرون، "**اختبار الارتباط بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2015، ص 63.

[2] حضري خولة، "**استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جنكينز في اتخاذ القرار الإنتاجي، دراسة حالة مطاحن رياض سطيف – وحدة تقرت- في الفترة (2008-2013)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص 48.

[3] المشاط الصادق عبود، "**استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بالتضخم الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة (2016-2025)**"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، جامعة المرقب، ليبيا، 2018، ص 09.

[4] بن لخضر عيسى، "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص 242.

[5] خلود جمال عوض الله، "**استخدام SARIMA وHOLT-WINTERS في التنبؤ بالسلاسل الزمنية الموسمية**"، رسالة مقدمة لنيل للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016، ص ص 23-24.

1. تقدير النماذج القاعدية الثلاثة لاختبار ديكي- فولر بطريقة المربعات الصغرى،
2. تقدير التباين قصير الأجل الذي يمثل المتوسط الحسابي للأخطاء العشوائية،
3. حساب المعامل المصحح الذي يسمى بالتباين طويل الأجل،
4. حساب إحصائية فيليب وبيرون PP.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وتحديد درجة تكاملها يجب القيام باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ذات الدرجة المتماثلة من التكامل وفق مقترحات جرانجر (Granger 1983) وأنجل (Angle 1987) حول ما إذا كان هناك تكامل مشترك أم لا، للتأكد من أن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة أي أنها غير مستقرة في مستواها الأصلي لكنها مستقرة في الفرق الأول أو الثاني، بالتالي ستتقارب في المدى الطويل وهذا ما يعرف بالتكامل المشترك. فمهوم هذا الأخير يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكن توجد علاقة ثابتة بينهما في المدى الطويل تعرف بالتكامل المشترك[1]، إذ يركز اختبار التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة بغية توليد مزيج خطي يتميز بالاستقرار في المدى الطويل، لأن النظرية الاقتصادية تتطلب عدم تباعد المتغيرات الاقتصادية عن بعضها البعض خاصة في المدى الطويل[2].

لذا يجب أولا العمل على إزالة مشكل عدم الاستقرار بواسطة اختبارات جذور الوحدة واستعمال نماذج تصحيح الخطأ، ما يعني أنه حتى لو ابتعدت قيم المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب فإنه توجد قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل، أما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين X و Y ومع أن المتغيرات متزايدة عبر الزمن إلا أنه سيجمعها اتجاه مشرك[3].

فأصبح التكامل المشترك اختبار ضروري لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة وإذا كانت البيانات لا تتكامل تكامل مشترك فسيكون هناك مشكل الانحدار الزائف ليكون بذلك العمل القياسي دون معنى، أما عند إبطال المتجه العشوائي فسيكون هناك تكامل مشترك[4].

---

[1] بوري محي الدين، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 209.

[2] مكي عمارية، مرجع سابق، ص 286.

[3] بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 209.

[4] بن لخضر عيسى، مرجع سابق، ص 244.

وإذا كانت العلاقة بين بيانات السلاسل متكاملة، فالعلاقة طويلة المدى يمكن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى ولن يكون الانحدار المتحصل عليه زائفا، فعلاقة التكامل المشترك هي علاقة توازن بين السلاسل التي تتطور بياناتها بشكل متوازن غير أن الصدمات قد تؤثر على هذه العلاقة في المدى القصير تأثيرا مؤقتا. لذا فإن المشكل قد يكمن في تحديد ما إذا كانت السلسلة مدمجة في ذلك الوقت لتقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات[1].

وتكون السلسلة الزمنية متكاملة إذا كان هناك متغيران ورتبة كل منهما[2]:

$$Y_t \sim I(0)$$

$$Y_t \sim I(1)$$

فإن السلسلة التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى.

وعلى هذا الأساس يمكن التوصل إلى القول بأن التكامل المشترك تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ما يمكن تفسيره بأن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذ ما أخذت بشكل مستقل لكنها تكون مستقرة كمجموعة، ليكون بذلك التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل.

وتوجد هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم للتحقق من وجود تكامل مشترك، غير أن الفضل يعزى إلى Granger في تطوير اختبار التكامل المشترك، بالإضافة إلى Engle and Granger الذي حاول صياغة هذا المفهوم بشكل متكامل وتوضيح العلاقة بين المفهوم الإحصائي للتكامل المشترك ومفهوم التوازن في المدى الطويل.

وتتمثل أهم اختبارات التكامل المشترك في:

أولا: اختبار أنجل–جرانجر ذو المرحلتين للتكامل المشترك

يقوم اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger سنة 1987 وعلى مرحلتين كما يلي[3]:

1- اختبار درجة تكامل المتغيرين: إذ يجب أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، أما إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة فهذا يعني أنهما لا تتمتعان بخاصية التكامل المشترك، هنا ينبغي تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ومن ثم تحديد درجة تكامل السلستين محل الدراسة.

[1] Achour Tani Yamna, **« L'analyse de la croissance économique en Algerie »**, Thése de doctorat en sciences option Finances Publiques, Université de Telemcen , Algérie, 2014, p 155 .

[2] إبراهيم جواد كاظم وآخرون، مرجع سابق، ص 59.

[3] مكي عمارية، مرجع سابق، ص 287–288.

2- تقدير العلاقة طويلة المدى: إذا كان الشرط الضروري محققا يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ليتم الحصول على معادلة انحدار التكامل المشترك كما يلي:

$$Y_t = ß_0 + ß_1 X_t + e_t$$

ثم ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير، أي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل مستقرة، ويتم اختبار ذلك الاستقرار بواسطة اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر أو فيليب- بيرون) أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي، ثم يتم اختبار مدى استقرار سلسلة البواقي المتحصل عليها سابقا.

فإذا تبين أن إحصائية المعلمة معنوية فسيتم رفض فرضية العدم القائمة على وجود جذر وحدة بين البواقي ليتم قبول الفرضية البديلة القائمة على استقرار البواقي ليتم التوصل بذلك إلى أن متغيرات النموذج رغم أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة كما أن العلاقة المقدرة صحيحة وغير مضللة ليمكن بذلك القول أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرات وأن هناك علاقة توازن طويلة الأجل. أما إذا تم قبول فرضية العدم أي أن البواقي ساكنة عند المستوى فإن سلسلة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة، ما يعني أنه لا يوجد تكامل مشترك بين بيانات السلسلة الزمنية ولا توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين وأن العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها.

وحسب (أنجل- جرانجر) يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ إذا كانت متغيرات الدراسة تتصف بخاصية التكامل المشترك أي أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل، لتصبح بذلك إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ صالحة لتقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير، أما إذا كانت المتغيرات لا تتسم بالتكامل المشترك فلا يمكن توضيح العلاقة ولا تفسير الظاهرة في الأجل القصير، هنا تأتي مرحلة تصميم نموذج تصحيح الخطأ التي تعد من أدوات التحليل القياسي، من خلال إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر، كما أنه يساعد على تفادي المشاكل القياسية الناتجة عن الانحدار الزائف، ويتم تقدير هذا النموذج بإدخال حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج محل الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة.

رغم ما يتمتع به اختبار التكامل المشترك من خصائص إلا أن به بعض العيوب، كافتراضه وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي لا يكون صحيحا في أغلب الحيان في نظام مكون من عدد كبير من المعادلات. كما أنه يفترض أن متغيرا واحدا هو المتغير التابع وباقي المتغيرات مستقلة أو خارجية، بالإضافة إلى أن طريقة جرانجر تتطلب أن

تكون العلاقة بين المتغيرين لفترة زمنية طويلة، لذلك عندما تكون العلاقة الواجب تقديرها لأكثر من متغيرين يفضل استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن الذي يتمتع بميزة إضافية تتمثل في تحليل أثر التفاعل المتبادل بين المتغيرات حتى وإن كان هناك متغيرين فقط.

ثانيا: اختبار جوهانسن Johansen Test للتكامل المشترك

طور جوهانسن (Johansen 1988) و(Johansen and Juselius 1990) تقنية يمكن من خلالها تقديم تقديرات القيمة القصوى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة التي يمكن أن توجد بين مجموعة من المتغيرات، ويتميز هذا الاختبار بقدرته على الكشف على ما إذا كان هناك تكامل مشترك فريد؛ أي أن التكامل المشترك هو نتيجة انحدار المتغيرات التابعة على المتغير المستقل[1]، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك الممكنة اقترحا إجراء اختبارين، الأول هو اختبار الأثر (Trace-test) لاختبار أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q، والذي يحسب بالصيغة:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p}\ln(1-\hat{\lambda}_i^*)$$

بحيث:

T: حجم العينة،

r: عدد متجهات التكامل المشترك.

بالنسبة للفرضية الصفرية فهي تفحص ما إذا كان عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي عددا معينا (? ≤ r)، فإذا كانت (λ_{trace}) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 05 % يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المشترك، أما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوى (λ_{max}) الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -T\ln(1-\lambda_{r-1}^*)$$

ويتم اختبار الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الذاتية يساوي أو أقل من عدد معين (r) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فسيتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجهة للتكامل المشترك،

[1] بشير عبد الله بلّق، "**العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005**"، المجلة الجامعة، المجلد 02، العدد 15، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2013، ص 365.

وإذا كانت أقل فلا يتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحدة على الأقل للتكامل المشترك.[1]

ويتطلب اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تحديد[2]:

- ✓ درجة تكامل المتغيرات؛ من أجل الحصول على نتائج ذات مغزى من الاختبار، ويجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى،
- ✓ اختيار عدد مدد التباطؤ الزمني؛ من أجل الحصول على أفضل العلاقات السببية يستوجب هذا الاختبار حساب عدد مدد التباطؤ الزمني التي يتم الحصول عليها باستخدام نموذج الاختبار الذاتي غير المقيد للمتجه (unrestricted VAR) على برنامج (Eviews 8) حيث يتم اختبار قيمة التباطؤ الزمني عند أقل قيمة لمقياس Akaike (AIC) ، Schwarz (SC) أو Hannan–Quinn (HQ)، ويعتبر مقياس Akaike الأكثر شيوعا واستخداما في مثل هذا النوع من الاختبارات، خاصة إذا ما كان حجم العينة صغيرا.

ويتم هذا الاختبار وفق الخطوات الموالية[3]:

الخطوة الأولى: يتم فيها تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$Y_t = ß_0 + ß_1 X_t + e_t$$

على أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة؛ إذ يجب استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة التكامل، كما يمكن استخدام الأساليب الإحصائية العادية للحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة.

هذا ويجب أن يتم اختبار استقرار البواقي (e_t) فإذا تم قبول فرضية العدم ($H_0 : ß=0$) وكانت سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حال تم التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم، أما إذا كانت السلاسل غير مستقرة ومشتركة التكامل فمن المناسب هنا تقدير العلاقة بينها عن طريق نموذج تصحيح الخطأ[4].

---

[1] رابح مرار، "**تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، فلسطين، 2016، ص 46.

[2] رابح مرّار، مرجع سابق، ص46.

[3] كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "**تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974–2010**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 32، العراق، 2015، ص 25.

[4] حوشين يوسف، "**العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970–2009)**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، الجزائر، 2015، ص 141.

الخطوة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model: يتم تقدير النموذج إذا ما كان المتغيرين متكاملين تكاملا مشتركا لبيان العلاقة في الأجل القصير، بعد ذلك يتم إدخال البواقي المقدرة في انحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة. فنموذج تصحيح الخطأ يهدف إلى تحديد ما إذا كان التكامل المشترك موجودا بين المتغيرات وقد تكون هناك علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل،غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التكامل المشترك لا يعكس اتجاه السببية بين المتغيرات[1].

المطلب الثالث: اختبارات السببية

لقد تم استخدام العديد من اختبارات السببية في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأن هذه المتغيرات قد لا تتحرك في نفس الاتجاه لتحقيق حالة التوازن بسبب تأثرها بعوامل مختلفة، ما يدل على وجود مدة للارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع للتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة والعكس بالعكس، وتصبح هذه الفكرة ذات أهمية إذا ما تم ترتيبها وفق التتابع الزمني الذي تستدعيه السببية الذي يقوم على مبدأين؛

- ✓ الأول الوقوع: الذي يعني أن لكل قيمة سبب يتوقف وقوعها عليه.
- ✓ الثاني التتابع الزمني: الذي يعني أن التغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والتأثير.

لكن معاملات الارتباط قد لا تكون كافية لتفسير العلاقة بين المتغيرات لأنها لا تدل دائما على تحديد اتجاه الأثر، والقيم الكبيرة لهذه المعاملات لا تدل بأي حال من الأحوال على أن هناك ارتباط سببي بين المتغيرات، كما أن المتغيرات قد ترتبط مع بعضها في شكل دالي لذا تستخدم السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وتعد دراسة السببية أهم العناصر اللازمة لتحديد صيغ النماذج الاقتصادية، فهي تسعى إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها[2].

ويرجع الفضل إلى جرانجر Granger في إدخال مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي سنة 1969 حيث أصبح هذا المفهوم يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، كما يسمح بتحديد العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ليسمح بذلك

[1] Mohammed Moosa Agli, « **Wagner's Law in Saudi Arabia 1970-2012 : An Econometric Analysis** », Asian Economic and Financial Review, 3 (5), 2013, P 651.

[2] كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، مرجع سابق، ص 23.

بصياغة السياسة الاقتصادية بشكل صحيح من خلال تحديد المتغير الذي يسبب الأخر، إذ يمكن القول عن متغير عشوائي X أنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X تفيد في عملية التنبؤ بحاضر Y على أن لا تكون موجودة في ماضيه (Y)،[1] من هنا يتضح أن هناك مسلمتان يقوم عليهما مفهوم السببية هما:

- ✓ السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية،
- ✓ الماضي والحاضر يمكن أن يسببا المستقبل أما العكس فهو غير ممكن.

ويتم استخدام اختبار جرانجر في معظم دراسات السلاسل الزمنية لمعرفة نوع التأثير في المدى القصير بين المتغيرين، غير أنه يجب أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة ثم يتم حساب عدد التأخرات على أساس أقل قيمة لمعيار Akaike وSchwartz، ويعتمد اختبار جرانجر للسببية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وتبعا لذلك فإن التغير في قيم X_t يتسبب بواسطة المتغير Y_t إذا توقع قيمة X_t بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة لها، إضافة إلى القيم السابقة ل Y_t بدلا من القيم السابقة ل X_t، وإذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي F أكبر من القيمة المحسوبة يتم عندئذ رفض الفرضية القائلة بأن Y_t تسبب X_t حسب مفهوم جرانجر.

ومن أجل اختبار ما إذا كانت X_t تسبب Y_t يتم إعادة نفس الخطوات السابقة بتقدير معادلة ل X_t على قيمتها الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية ل Y_t ، فتكون هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية[2]:

1. اتجاه أحادي السببية من X إلى Y؛ يشير إلى أن المتغير العشوائي X يسبب المتغير العشوائي Y، أي أن ماضي المتغير X يحسن تنبؤ المتغير Y،
2. اتجاه أحادي السببية من Y إلى X ؛ يشير إلى أن المتغير العشوائي Y يسبب المتغير العشوائي X أي أن ماضي المتغير Y يحسن تنبؤ التغير X،
3. السببية ثنائية الاتجاه: أي أن كل متغير عشوائي يسبب الأخر، أي أن ماضي المتغير العشوائي X يحسن تنبؤ المتغير العشوائي Y والعكس صحيح،
4. الاستقلالية؛ المتغيرات لا يسبب أحدها الأخر، أي أن ماضي المتغير X لا يحسن تنبؤ بالمتغير Y، وماضي المتغير Y لا يحسن تنبؤ المتغير X.

يعد اختبار جرانجر الأكثر استخداما لاختبار السببية، وقد وضح (Engele-Granger) الكيفية التي يمكن بها إدخال طريقة جرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ،

---

[1] عثمان نقار، منذر العواد، "**استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، سوريا، 2012، ص 344.

[2] مكي عمارية، مرجع سابق، ص291.

فتميز هذا الاختبار بأنه لا يكشف السببية باختبار جرانجر فقط، بل يكشف قنوات إضافية من خلال تحقيق التكامل المشترك (Co- integration). فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل فإن السببية يجب أن تكون موجودة في اتجاه واحد على الأقل وهذا ما لا يمكن اكتشافه دائما إذا كانت النتائج مبنية على اختبار جرانجر، لكن يمكن تحديد اتجاه العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك في الأجل الطويل إذا كان حد الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ ليمكن بذلك التمييز بين السببية في الأجلين القصير والطويل، ويشر اختبار (F) للمتغيرات التفسيرية في فروقها الأولى إلى العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل باختبار (t) للقيمة المختلفة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ[1].

ويتم تقدير النموذج في الأجل الطويل وفق المعادلتين:

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \gamma_i X_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \gamma_i \Delta X_{t-1} + \Psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

- ΔY_t: يشير إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية،
- Y_t: تشير إلى المتغير الذي يتم اختبار استقرارية سلسلته الزمنية،
- $_0$: معلمة المتغير المتباطئ،
- t: الاتجاه الزمني،
- ε_t: حد الخطأ العشوائي.

يعتبر اختبار جرانجر حساسا لاختبار الفجوة الزمنية للمتغيرات التفسيرية في معادلات العلاقة السببية، فإذا كانت الفجوة الزمنية المختارة أقل من الفجوة الزمنية الصحيحة فإن تجاهل القيم المختلفة ذات العلاقة سيؤدي إلى تحيز في النتائج وإذا كانت الفجوة الزمنية أكبر من الفجوة الصحيحة فإن إضافة قيم مختلفة ليس لها علاقة فستكون في هذه الحالة قيم المعلمات غير ذات كفاءة (Ineffecient)، لذلك ومن أجل التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختبار الفجوة الزمنية اقترح (Hsiao) طريقة تعتمد على الجمع بين اختبار جرانجر وخطأ التنبؤ النهائي (Final prediction error)[2].

[1] كريم سالم حسين الغالبي، مرجع سابق، ص ص42-43.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، مرجع سابق، ص ص 44-45.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

بعد أن تم في المبحث الأول من هذا الفصل التعرف على أهم أساليب القياس الاقتصادي التي يمكن استخدامها في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر من أهم النماذج التي يمكن اعتمادها لتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية سيتم في هذا المبحث تطبيق هذه الأساليب على متغيرات هذه الدراسة التي تسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وبياناتها

تم الاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية امتدت من سنة 1967؛ أي السنة الأولى التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية في تنفيذ أول مخطط ثلاثي تنموي (المخطط الثلاثي 1967-1969) لها والذي كانت من خلاله تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني الذي كان منهارا تماما غداة الاستقلال.

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي، إلى غاية سنة 2017 التي تعتبر أخر سنة تتوفر عنها الاحصائيات من موقع البنك العالمي، ليكون بذلك عدد بيانات السلسلة الزمنية 51، بغية معرفة وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، من ثمة الحصول على النموذج القياسي الذي يعبر عن العلاقة القائمة بين المتغيرين.

ولأنه سيتم اختبار قانون فاجنر لتحديد ما إذا كان اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي فسيتم ذلك من خلال اختبار خمس صيغ من بين تلك المفسرة له، هذه الأخيرة تم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1.4): خمس صيغ لقانون فاجنر

الرقم	المعادلة (الصيغة)	النسخة	السنة
01	$\ln G_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln gdp_t + v_t$	Peacock–Wisman	1961
02	$\ln G_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln gdpc_t + v_t$	Goffman	1968
03	$\ln GC_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln gdpc_t + v_t$	Pryor	1968
04	$\ln g/gdp_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln gdpc_t + v_t$	Musgrave	1969
05	$\ln g/gdp_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln gdp_t + v_t$	Man	1980

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات الواردة في الفصل الثاني

ويمكن التعريف بالمتغيرات المدرجة في المعادلات السابقة على النحو الموالي:

الجدول رقم(2.4): التعريف بالمتغيرات

Ln	اللوغاريتم
G_t	إجمالي الإنفاق الحكومي
GC_t	الإنفاق الاستهلاكي
g/gdp_t	نسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
gdp_t	الناتج المحلي الإجمالي
$gdpc_t$	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستهلاكي كلها بالقيم الحقيقية، استخدم الناتج المحلي الإجمالي للحصول على قيم حقيقية للمتغيرات بالإضافة إلى ذلك سيتم اختبار البيانات من حيث نصيب الفرد كما سيتم استخدام الإنفاق الحكومي في شكل نسب إلى الناتج المحلي الإجمالي تبعا لما تقتضيه كل صيغة من الصيغ السابقة المفسرة لقانون فاجنر.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب قانون فاجنر خلال الفترة 1967-2017

لاختبار ما إذا كانت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر تتطابق وقانون فاجنر فقد تم اختبار خمس من الصيغ المفسرة لقانون فاجنر لتحديد ومعرفة الصيغة التي تنطبق على الاقتصاد الجزائري في العلاقة السببية بين المتغيرين والمتمثلة في: صيغة Peacock-Wisman، صيغة Goffman، صيغة Pryor، صيغة Musgrave وصيغة Man، إذ تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المدرجة في كل صيغة ليتم بعدها اختبار التكامل المشترك للتأكد من أن جميع المتغيرات الخاصة بكل صيغة متكاملة من نفس الدرجة، بعدها اختبار السببية إذا ما كانت السلاسل الزمنية مستقرة وإذا ما كانت المتغيرات ذات متجه للتكامل المشترك.

فكانت النتائج المتحصل عليها من كل اختبار كما يلي:

أولا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة " Peacock-Wisman"

تم اختبار العلاقة السببية وفقا لهذه الصيغة باستخدام برنامج Eviews 8، وكانت نتائج الاختبارات المتحصل عليها كما يلي:

1- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية: لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بهذه الصيغة تم تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق اختبار (ADF) واختبار(PP)، فكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (3.4) كما يلي:

الجدول رقم (3.4): اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Peacock–Wisman حسب ADF و PP

المتغير		عند المستوى		عند الفارق الأول		النتيجة
		t–ADF	t–PP	t–ADF	t–PP	
LnG	الثابت	–1.687387	–1.342911	–3.542488**	–3.535750**	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	–0.981058	–0.939614	–3.827643**	–3.700803**	I (1)
Ln gdp	الثابت	–1.746822	–2.044767	–5.209344***	–5.228625***	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	–0.577610	0.071874	–5.572341***	–5.518249***	I (1)

*، ** و *** تعني رفض فرضية العدم (استقرار السلسلة) عند مستويات 10%، 5% و1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

تُظهر نتائج اختبار كل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون التي يوضحها الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية لكلا المتغيرين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفارق الأول سواء بوجود الاتجاه العام للسلاسل الزمنية أو في حالة عدم وجوده، ما يوضحه الشكل البياني (1.4).

الشكل رقم (1.4): تطور متغيرات صيغة Peacock–Wisman حسب الزمن

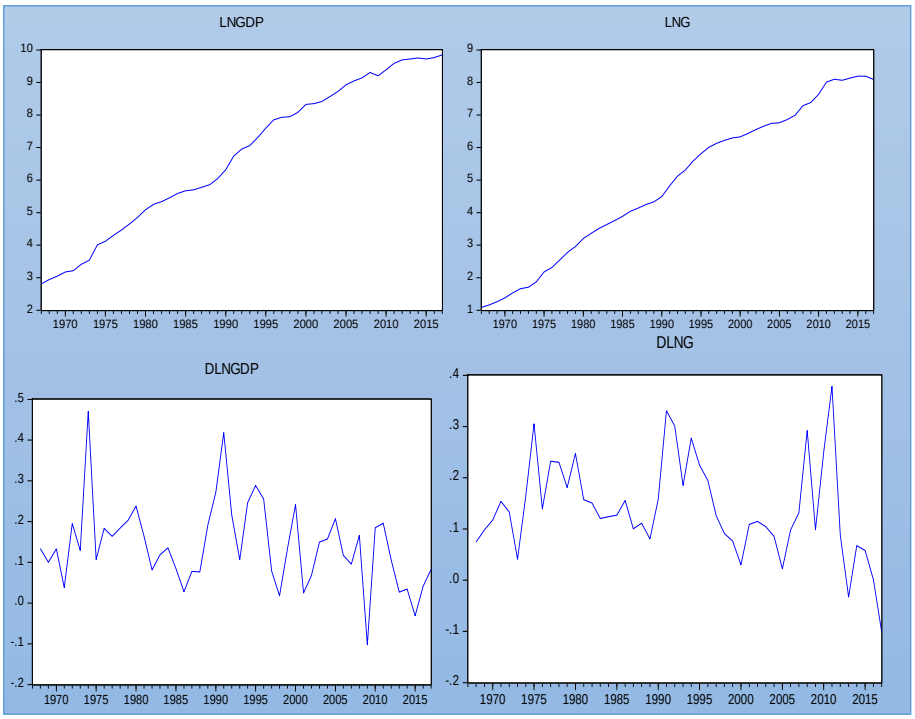

المصدر: من مخرجات Eviews 8

2- نتائج اختبار التكامل المشترك Co–integration: تم اختبار التكامل المشترك لمتغيرات هذه الصيغة بواسطة اختبار جوهانسن، حيث تم اختبار الأثر واختبار القيمة القصوى ونتائج اختبار التكامل المشترك و المبينة بالجدول (4.4) الذي يوضح اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند درجة معنوية 5%. ومن أجل التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختيار الفجوة الزمنية، فقد تم تحديد درجة الابطاء المثلى بسنتين (lag=2)، حسب اختبار الأثر الذي تظهر نتائجه كما يلي:

الجدول رقم(4.4): اختبار درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria							
Endogenous variables: LNG LNGDP							
Exogenous variables: C							
Sample: 1967 2017							
Included observations: 47							
Lag	LogL	LR	FPE	AIC		SC	HQ
0	−79.77461	NA	0.111251	3.479771		3.558500	3.509397
1	97.67657	332.2490	6.93e−05	−3.901130		−3.664941*	−3.812251
2	104.7260	12.59904*	6.10e−05*	−4.030895*		−3.637246	−3.882762*
3	106.2266	2.554173	6.80e−05	−3.924536		−3.373429	−3.717151
4	111.0774	7.843795	6.59e−05	−3.960739		−3.252172	−3.694101
* indicates lag order selected by the criterion							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

الجدول رقم (5.4): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لمتغيرات صيغة Peacock– Wisman

اختبار Trace				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.201798	14.66502	15.49471	0.0664
At most 1	0.077001	3.846109	3.841466	0.0499
اختبار (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.201798	10.81891	14.26460	0.1635
At most 1	0.077001	3.846109	3.841466	0.0499

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 8

من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (5.4) يظهر عدم وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيري هذه الصيغة سواء بالنسبة لاختبار الأثر أو لاختبار القيمة القصوى وذلك لأن:

- p-value=0.0664>0.05 (حسب اختبار Trace) و p-value=0.1635 (حسب اختبار Maximum Eigenvalue)
- λ_{trace}=3,841466 < القيمة الجدولية "الحرجة" =15,94471
- λ_{max}=10,8189 < القيمة الجدولية "الحرجة" = 14,26460

لذا سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ما يعني عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من الانفاق الحكومي (بالأسعار الجارية بالعملة المحلية) والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية للعملة

المحلية) في الجزائر. ما يعني عدم تطابق صيغة "**Peacock–Wisman** المفسرة لقانون فاجنر مع واقع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة " Goffman"

تم اختبار العلاقة السببية وفقا لهذه الصيغة باستخدام برنامج Eviews 8، وكانت نتائج الاختبارات المتحصل عليها كما يلي:

1- **نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:** لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بهذه الصيغة تم تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق اختبار (ADF) واختبار (PP)، فكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (6.4)كما يلي:

الجدول رقم (6.4): اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Gofman حسب ADF و PP

المتغير		عند المستوى		عند الفارق الأول		النتيجة
		t–ADF	t–PP	t–ADF	t–PP	
LnG	الثابت	–1.687387	–1.342911	–3.542488**	–3.535750**	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	–0.981058	–0.939614	–3.827643**	–3.700803**	I (1)
Ln gdpc	الثابت	–2.922449	–2.921175	–2.922449***	–2.922449***	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	–3.518090	–3.502373	–3.504330***	–3.504330***	I (1)

*، ** و *** تعني رفض فرضية العدم (استقرار السلسلة) عند مستويات 10%، 5% و1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

تُظهر نتائج اختبار كل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون من خلال الجدول (6.4) أن كلا المتغيرين، الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي غير

مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفارق الأول سواء بوجود الاتجاه العام للسلاسل الزمنية أو في حالة عدم وجوده، هذا ما يوضحه الشكل البياني (2.4) الموالي:

الشكل رقم (2.4): تطور متغيرات صيغة Goffman حسب الزمن

المصدر: من مخرجات Eviews 8

2- نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration: نتائج اختبار التكامل المشترك مبينة بالجدول (7.4) الذي يوضح اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند درجة معنوية 5%. ومن أجل التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختيار الفجوة الزمنية، فقد تم تحديد درجة الابطاء المثلى بسنتين (lag=2)، حسب اختبار الأثر الذي تظهر نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (7.4): اختبار درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNG LNGDPC						
Exogenous variables: C						
Sample: 1967 2017						
Included observations: 47						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−58.46084	NA	0.044917	2.572802	2.651532	2.602428
1	127.7322	348.6168	1.93e−05	−5.180094	−4.943905*	−5.091215
2	135.1370	13.23402*	1.67e−05*	−5.324977*	−4.931329	−5.176845*
3	135.9360	1.360063	1.92e−05	−5.188766	−4.637658	−4.981381
4	137.9788	3.303297	2.10e−05	−5.105482	−4.396915	−4.838844

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

الجدول رقم (8.4): اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Goffman

اختبار Trace				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.103097	7.548499	15.49471	0.5149
At most 1	0.047298	2.325728	3.841466	0.1272
اختبار (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.103097	5.222771	14.26460	0.7135
At most 1	0.047298	2.325728	3.841466	0.1272

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 8

من الجدول رقم (8.4) أعلاه، يظهر عدم وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيري هذه الصيغة سواء بالنسبة لاختبار الأثر أو لاختبار القيمة القصوى وذلك لأن :

- p-value=0,5149>0.05 (حسب اختبار Trace) و p-value=0,7135>0,05 (حسب اختبار Maximum Eigenvalue)
- λ_{trace}=7,548499 < القيمة الجدولية "الحرجة" =15,49471
- λ_{max}=10,81891 < القيمة الجدولية "الحرجة" = 14,26460

لذا سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ما يعني عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من الانفاق الحكومي (بالأسعار الجارية بالعملة المحلية) والنمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر. ما يعني عدم تطابق صيغة "**Goffman**" المفسرة لقانون فاجنر بدورها مع واقع الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة "Pryor"

تم اختبار العلاقة السببية وفقا لهذه الصيغة باستخدام برنامج Eviews 8، وكانت نتائج الاختبارات المتحصل عليها كما يلي:

1- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية: لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بهذه الصيغة تم تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق اختبار (ADF) واختبار (PP)، فكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (9.4) كما يلي:

الجدول رقم (9.4): اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Pryor حسب ADF و PP

المتغير		عند المستوى		عند الفارق الأول		النتيجة
		t-ADF	t-PP	t-ADF	t-PP	
LnGC	الثابت	-1.310668	-1.374090	-4.656972***	-4.837437***	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	-1.024185	-0.884208	-4.812591***	-4.895014***	I (1)
Ln	الثابت	-2.922449	-2.921175	-2.922449***	-2.922449***	I (1)

gdpc	الاتجاه العام والثابت	–	–	–	–	I (1)
		3.518090	3.502373	***3.504330	***3.504330	

*، ** و *** تعني رفض فرضية العدم (استقرار السلسلة) عند مستويات 10%، 5% و1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

تُظهر نتائج اختبار كل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون من خلال الجدول (9.4) أعلاه أن كلا المتغيرين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفارق الأول سواء بوجود الاتجاه العام للسلاسل الزمنية أو في حالة عدم وجوده، ما يؤكده الشكل البياني (3.4).

الشكل رقم (3.4): تطور متغيرات صيغة Pryor حسب الزمن

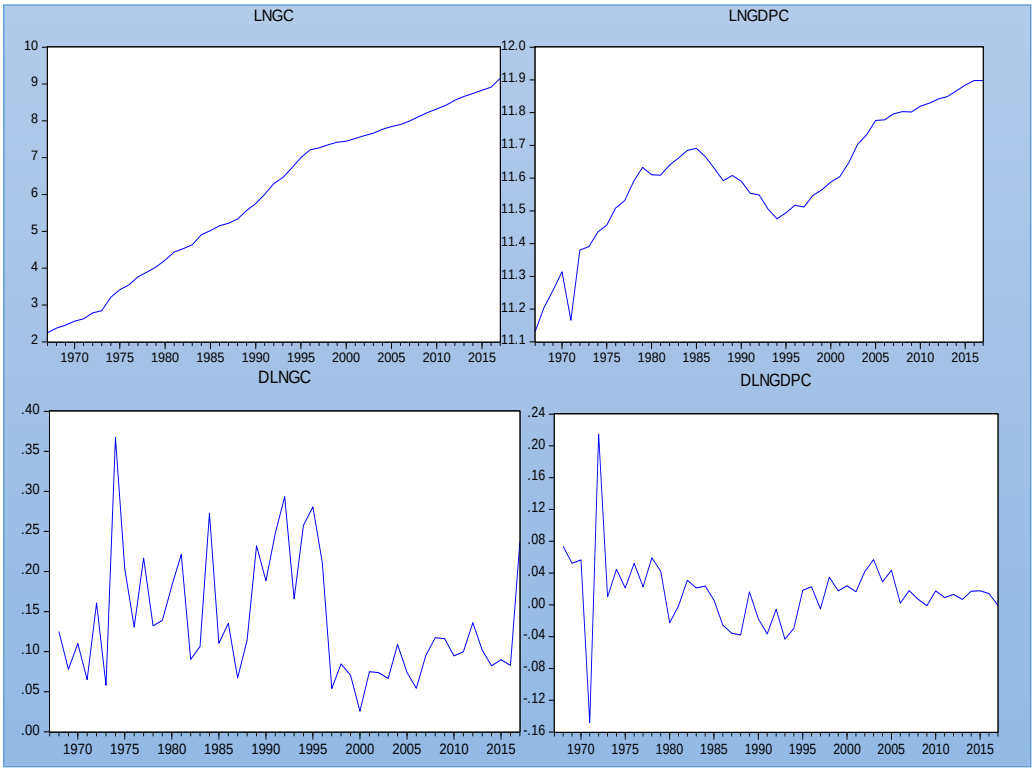

المصدر: من مخرجات Eviews 8

2- نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration: نتائج اختبار التكامل المشترك مبينة بالجدول (11.4) الذي يوضح اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند درجة معنوية 5%. ومن أجل التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختيار الفجوة الزمنية، فقد تم تحديد درجة الابطاء المثلى بسنة واحدة (lag=2)، وذلك حسب اختباري SC و HQ وذلك كما هو مبين بالجدول الموالي:

الجدول رقم (10.4): اختبار درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNGC LNGDPC						
Sample: 1967 2017						
Included observations: 47						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−57.40509	NA	0.042944	2.527876	2.606606	2.557503
1	136.9375	363.8755	1.30e−05	−5.571808	−5.335619	−5.482928
2	145.1161	14.61712	1.09e−05	−5.749622	−5.355973*	−5.601489*
3	146.9087	3.051216	1.20e−05	−5.655689	−5.104582	−5.448304
4	154.6438	12.50782*	1.03e−05*	−5.814630*	−5.106063	−5.547991

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

الجدول رقم (11.4): اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Pryor

اختبار Trace				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.090349	6.617559	15.49471	0.6225
At most 1	0.042253	2.072241	3.841466	0.1500
اختبار (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.090349	4.545318	14.26460	0.7978
At most 1	0.042253	2.072241	3.841466	0.1500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 8

من الجدول رقم (11.4) أعلاه، يظهر عدم وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيري هذه الصيغة سواء بالنسبة لاختبار الأثر أو لاختبار القيمة القصوى وذلك لأن :

- p-value=0,6225>0.05 (حسب اختبار Trace) و p-value=0,7978>0,05 (حسب اختبار Maximum Eigenvalue)
- λ_{trace}=6,617559 < القيمة الجدولية "الحرجة" =15,49471
- λ_{max}=4,545318 < القيمة الجدولية "الحرجة = 14,26460

لذا سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ما يعني عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من الانفاق الحكومي الاستهلاكي (بالأسعار الجارية بالعملة المحلية) والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر. ما يعني عدم تطابق صيغة "**Pryor**" المفسرة لقانون فاجنر مع واقع الاقتصاد الجزائري.

رابعا: نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة "Mann"

تم اختبار العلاقة السببية وفقا لهذه الصيغة باستخدام برنامج Eviews 8، وكانت نتائج الاختبارات المتحصل عليها كما يلي:

1- **نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:** لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بهذه الصيغة تم تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق اختبار (ADF) واختبار (PP)، فكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (12.4) كما يلي:

الجدول رقم (12.4): اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Mann حسب ADF و PP

المتغير		عند المستوى		عند الفارق الأول		النتيجة
		t-ADF	t-PP	t-ADF	t-PP	
Lng-gdp	الثابت	-2.922449	-2.921175	-***2.922449	-***2.922449	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	-3.504330	-3.502373	-***3.504330	-***3.504330	I (1)
Ln gdp	الثابت	-1.746822	-2.044767	-***5.209344	-***5.228625	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	-0.577610	0.071874	-***5.572341	-***5.518249	I (1)

*، ** و *** تعني رفض فرضية العدم (استقرار السلسلة) عند مستويات 10%، 5% و1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

تُظهر نتائج اختبار كل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون من خلال الجدول (12.4) أعلاه أن كلا المتغيرين نصيب الفرد من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفارق الأول سواء بوجود الاتجاه العام للسلاسل الزمنية أو في حالة عدم وجوده، ما يؤكده الشكل البياني (4.4).

الشكل رقم (4.4): تطور متغيرات صيغة Mann حسب الزمن

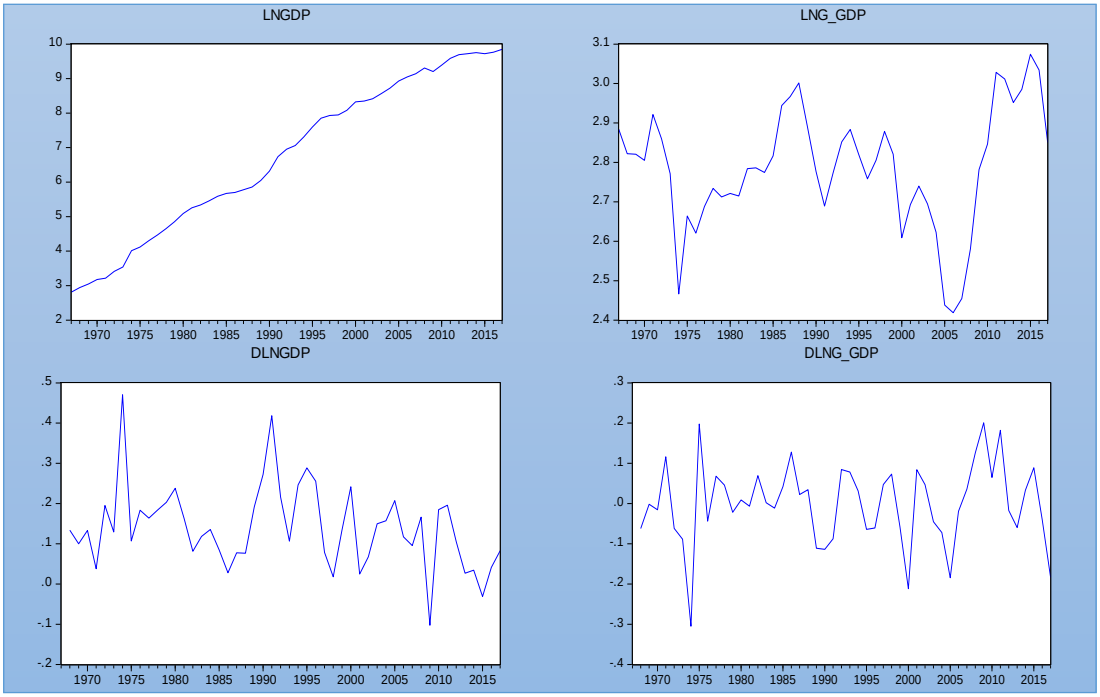

المصدر: من مخرجات Eviews 8

2-نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration: نتائج اختبار التكامل المشترك مبينة بالجدول (14.4) الذي يوضح اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند درجة معنوية 5%. ومن أجل التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختيار الفجوة الزمنية، فقد تم تحديد درجة الابطاء المثلى بسنة واحدة (lag=2)، وذلك ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (13.4): اختبار درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNG_GDP LNGDP						
Exogenous variables: C						
Date: 07/25/19 Time: 14:59						
Sample: 1967 2017						
Included observations: 47						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−79.77054	NA	0.111231	3.479597	3.558327	3.509224
1	97.70791	332.3001	6.92e−05	−3.902464	−3.666275*	−3.813585
2	104.7809	12.64110*	6.08e−05*	−4.033230*	−3.639582	−3.885098*
3	106.2738	2.541121	6.79e−05	−3.926545	−3.375438	−3.719160
4	111.1297	7.852143	6.58e−05	−3.962968	−3.254401	−3.696329

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

الجدول رقم (14.4): اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Mann

اختبار Trace				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.162280	11.99585	15.49471	0.1571
At most 1	0.065498	3.319358	3.841466	0.0685
اختبار (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.162280	8.676494	14.26460	0.3141
At most 1	0.065498	3.319358	3.841466	0.0685

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 8

من الجدول رقم (14.4) أعلاه، يظهر عدم وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيري هذه الصيغة سواء بالنسبة لاختبار الأثر أو لاختبار القيمة القصوى وذلك لأن :

- p-value=0,1571>0.05 (حسب اختبار Trace) و p-value=0,3141>0,05 (حسب اختبار Maximum Eigenvalue)
- λ_{trace}=11,99585 < القيمة الجدولية "الحرجة" =15,49471
- λ_{max}=8,676494 < القيمة الجدولية "الحرجة" = 14,26460

لذا سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، ما يعني عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من نصيب الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر. وهو ما يعني عدم تطابق صيغة "**Mann** " هي الأخرى مع واقع الاقتصاد الجزائري.

خامسا: -نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب صيغة "Musgrave": تم اختبار العلاقة السببية وفقا لهذه الصيغة باستخدام برنامج Eviews 8، وكانت نتائج الاختبارات المتحصل عليها كما يلي:

1- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية: لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بهذه الصيغة تم تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق اختبار (ADF) واختبار (PP)، فكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (15.4) كما يلي:

الجدول رقم (15.4): اختبارات الجذر الوحدوي لمتغيرات صيغة Musgrave حسب ADF و PP

المتغير		عند المستوى		عند الفارق الأول		النتيجة
		t-ADF	t-PP	t-ADF	t-PP	
Lng	الثابت	-2.922449	-2.921175	-2.922449***	-2.922449***	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	-3.504330	-3.502373	-3.504330***	-3.504330***	I (1)
Lngdpc	الثابت	-2.922449	-2.921175	-2.922449***	-2.922449***	I (1)
	الاتجاه العام والثابت	-3.518090	-3.502373	-3.504330***	-3.504330***	I (1)

*، ** و *** تعني رفض فرضية العدم (استقرار السلسلة) عند مستويات 10%، 5% و1% على الترتيب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8.

تُظهر نتائج اختبار كل من ديكي فولر الموسع واختبار فيليب بيرون بالجدول (15.4) أعلاه أن كلا المتغيرين، نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفارق الأول سواء بوجود الاتجاه العام للسلاسل الزمنية أو في حالة عدم وجوده، ما يؤكده الشكل البياني (5.4).

الشكل رقم (5.4): تطور متغيرات صيغة Musgrave حسب الزمن

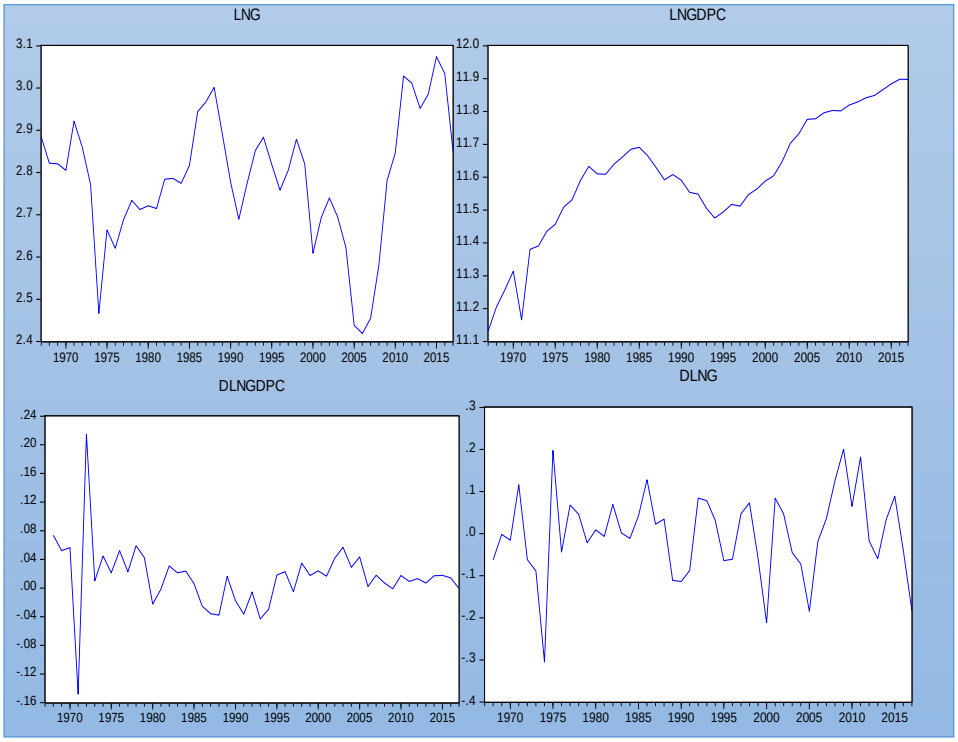

المصدر: من مخرجات Eviews 8

2- نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration: نتائج اختبار التكامل المشترك مبينة بالجدول (17.4) الذي يوضح اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند درجة معنوية 5%. ومن أجل التغلب على المشاكل المصاحبة لعدم اختيار الفجوة الزمنية فقد تم تحديد درجة الإبطاء المثلى بأربعة سنوات (lag=4)، وذلك حسب اختبار كل من AIC: Akaike information criterion و FPE: Final prediction error واختبار HQ: Hannan-Quinn information criterion بالإضافة إلى اختبار LR وذلك كما يظهره الجدول (16.4) التالي:

الجدول رقم (16.4): اختبار درجة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	41.60907	NA	0.000635	-1.685492	-1.606763	-1.655866
1	125.1674	156.4497	2.15e-05	-5.070954	-4.834765*	-4.982074
2	130.6083	9.724130	2.03e-05	-5.132268	-4.738619	-4.984135
3	135.0195	7.508492	2.00e-05	-5.149767	-4.598659	-4.942382
4	142.2123	11.63092*	1.75e-05*	-5.285631*	-4.577064	-5.018993*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

الجدول رقم (17.4): اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسن لمتغيرات صيغة Msgrave

اختبار Trace				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.265961	17.36998	15.49471	0.0258
At most 1	0.051318	2.528711	3.841466	0.1118
اختبار (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.265961	14.84127	14.26460	0.0405
At most 1	0.051318	2.528711	3.841466	0.1118

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 8

من الجدول رقم (17.4) أعلاه، يظهر وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين متغيري هذه الصيغة r=1 سواء بالنسبة لاختبار الأثر أو لاختبار القيمة القصوى وذلك لأن :

- p-value=0,0258<0.05 (حسب اختبار Trace) و p-value=0,0405<0,05 (حسب اختبار Maximum Eigenvalue)
- λ_{trace}=17,36998 > القيمة الجدولية "الحرجة" =15,49471
- λ_{max}=14,84127 > القيمة الجدولية "الحرجة" = 14,26460

لذا سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه واحد على الأقل بين متغيري صيغة "**Musgrave**" المفسرة لقانون فاجنر في العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، ما يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من نصيب الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر. وهو ما يدل على تطابق هذه الصيغة لقانون فاجنر مع واقع الاقتصاد الجزائري، إذ يتضح أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي طبقا لقانون فاجنر وتحديدا حسب صيغة "**Musgrave**"، هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بالمعادلة الموالية:

$$Ln\ g = 9.06+1.018\ Ln\ gdpc$$

هذه المعادلة تدل على وجود علاقة طردية بين كل من المتغير المستقل المتمثل في نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي والمتغير التابع المتمثل في نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، ما يتوافق وقانون فاجنر وحسب صيغة مسغريف "**Musgrave**"، حيث تدل هذه المعادلة أنه عند ارتفاع نصيب الفرد بوحدة واحدة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 1.018 وحدة.

ثالثا: نتائج اختبار السببية: نتائج اختبار السببية يبينها الجدول رقم (18.4) كما يلي:

الجدول رقم (18.4):اختبار سببية جرانجر Granger

الفرضية الصفرية	عدد الملاحظات	F-Statistic	Prob
D(Lngdpc) لا يسبب D(Lng)	47	4.51709	0.0045
D(Lng) لا يسبب D(Lngdpc)		0.11659	0.9758

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

ويمكن تلخيص العلاقات المهمة بعد إجراء اختبار السببية في النقطتين المواليتين:

* بالنسبة لاتجاه العلاقة فهو من نصيب الفرد من الناتج الوطني إلى الإنفاق الحكومي، وبما أن القيمة الحرجة P-value=0.0045 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، فهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسبب الإنفاق الحكومي، ما يتوافق ومعادلة "**Musgrave**" التي تدعم وتفسر طرح فاجنر في اتجاه العلاقة السببية، الذي يكون من النمو الاقتصادي (الممثل في هذا النموذج بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب صيغة مسغريف) إلى الإنفاق الحكومي (الممثل في هذا النموذج بنسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرين).

* بالنسبة لاتجاه العلاقة من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، وبما أن القيمة الحرجة P-Value=0.9758 >0.05، فهذا يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة أن الإنفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي و وهو ما يؤيد ويؤكد قانون فاجنر الذي يرى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تكون في اتجاه واحد فقط من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق

الحكومي، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين المتغيرين في الجزائر كانت متطابقة مع قانون فاجنر خلال الفترة الممتدة من 1967-2017.

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لأثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017

انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي وذلك منذ شروعها في تطبيق أول مخطط ثلاثي سنة 1967 والذي كانت تسعى من خلاله إلى تحفيز النمو الاقتصادي، الأمر الذي يفسر ظاهريا أن اتجاه العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي ليتوافق مع الفرضية الكينزية التي تقضي بذلك.

كما كان انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001 يهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي الذي تميزت به وبشكل خاص الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2015)، هذه البرامج رصدت لها الحكومة مبالغ مالية ضخمة. وكان مبرر الحكومة في انتهاجها لسياسة الإنعاش الاقتصادي بسعيها لتدارك التأخر التنموي الموروث عن الأزمة المتعددة الأبعاد التي شهدتها البلاد خلال السنوات السابقة وبأنها تحاول من خلال سياستها هذه بعث ديناميكية لكل من الاستثمار والنمو الاقتصادي.

رغم ذلك كانت المعدلات المحققة للنمو محتشمة جدا حيث بلغ في أحسن حالاته نسبة 7.20% سنة 2003، والتي لم تكن أبدا متوافقة وطموح الحكومة الجزائرية الأمر الذي يمكن ارجاعه من جهة إلى غياب الشروط اللازمة حتى تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي فعالة والتي من بينها[1]:

- توفر الوسائل اللازمة التي تحتاجها المؤسسات لزيادة إنتاجها وزيادة قدرتها على القيام باستثمارات جديدة، ليكون بذلك الإنتاج مرنا بالنسبة للطلب،
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب الإضافي بواسطة المنتجات الأجنبية الذي قد يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري، إذ يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.

[1] مسعي محمد، مرجع سابق، ص 149.

من جهة أخرى يمكن القول أن الحكومة تبنت سياستها هذه من منطلق أن الإنفاق الحكومي هو الذي يؤثر في النمو الاقتصادي دون دراسة مسبقة لحقيقة هذه العلاقة ومدى تطابقها وواقع الاقتصاد الجزائري، ليتم على ضوء نتائجها تحديد اتجاه وآلية انتقال الأثر بين هذين المتغيرين ومن ثمة رسم وتبني السياسة الاقتصادية المناسبة، الأمر الذي أبان وبشكل واضح فشل السياسة المطبقة من قبل الحكومة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

هذا وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة مطابقة قانون فاجنر بصيغة مسغريف على الاقتصاد الجزائري، ليمكن القول أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية لم تكن أبدا متطابقة وحقيقة اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الذي يقضي بأن اتجاهها أحادي من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، إذ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي.

لتتوافق بذلك النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث أن زيادة الدخل الوطني في الجزائر وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ترجع أساسا إلى زيادة الايرادات المتأتية من الجباية النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث تعد المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، إذ تمثل حصة ايرادات المحروقات في الجزائر ما يقارب[1]:

- ✓ 33 % من الناتج المحلي الإجمالي،
- ✓ 66 % من الايرادات العامة لميزانية الدولة،
- ✓ 98 % من مجموع عائدات التصدير.

وقد كان ذلك حافزا لزيادة التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال التوسع في إنشاء المشاريع الاستثمارية المختلفة خاصة ما يتعلق منها بمشاريع البنية التحتية، والمجالات التنموية المختلفة سواء تعلق الأمر بالتنمية البشرية أو بالتنمية الاقتصادية، فضلا عن الاهتمام بمكافحة البطالة بالإضافة إلى الاهتمام بمجالات البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.

فبتتبع تطور حجم الإنفاق الحكومي الذي شهد تطورا واضحا خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017 فإن هذا الأخير أخذ يرتفع من سنة إلى أخرى؛ فبعد أن كان يقدر فقط ب2.977 مليار دينار سنة 1967 إرتفع بشكل واضح إلى 76.2 مليار دينار سنة 1989 أي خلال الفترة التي تزامنت مع تنفيذ المخططات التنموية، المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي كان أساسا مخططا تجريبيا، المخطط الرباعي الأول 1970-1973، المخطط الرباعي

[1] آيت يحي سمير، عثمانية خضرة، مرجع سابق، ص 39.

الثاني 1974-1977، المخطط الخماسي الأول 1980-1984 فالمخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

هذا الارتفاع الذي شهده الإنفاق الحكومي يعتبر نتيجة الارتفاع في أسعار النفط من 2 دولار سنة 1970 إلى 33 دولار سنة 1982 التي كان انعكاسها واضحا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 68272.22 دج سنة 1967 إلى 119489.205 سنة 1985 ليتراجع إلى 116481.043 دج سنة 1986 بسبب الأزمة النفطية التي شهدتها هذه السنة وليواصل تراجعه إلى أن بلغ 110003.565 دج سنة 1989 كنتيجة واضحة لتراجع سعر البرميل الذي فقد أكثر من نصف قيمته إذ تراجع من 28 حوالي دولار إلى 13 دولار.

أما خلال الفترة الانتقالية الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 1999 التي شهد فيها الاقتصاد الجزائري جملة من الاصلاحات المدعومة من قبل مؤسسات "**بروتن وودز**" على رأسها صندوق النقد الدولي والتي كانت الجزائر تسعى خلالها إلى إصلاح ماليتها العمومية من خلال إصلاح إنفاقها والتحكم فيه، فقد عمدت إلى تطبيق سياسة مالية تقشفية صارمة. إلا أن حجم الإنفاق خلال هذه الفترة ارتفع من 89.30 مليار دينار سنة 1990 إلى 266.6 مليار دينار سنة 1994 ثم إلى أكثر من 543 مليار دينار سنة 1999 رغم أن أسعار النفط كانت قد بلغت في أحسن حالاتها 21 دولار للبرميل سنة 1996.

هذه الزيادة في حجم الإنفاق يمكن تبريرها بالانخفاض الواضح في قيمة الدينار الجزائري الذي كان قد فقد أكثر من نصف قيمته خلال ذات الفترة، فضلا عن التراجع الواضح في النمو الاقتصادي الذي ظهر من خلال التراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن تراجع سنة 1990 إلى 108082.039 دج مقارنة بسنة 1989 أخذ يواصل تراجعه إلى أن بلغ 96356.49 سنة 1994 ليعاود الارتفاع سنة 1996 إلى 100404.65 دج - وهي السنة التي تجاوز فيها سعر البرميل ال20 دولار-، وفي نهاية هذه الفترة فقد بلغ 105253.798 دج سنة 1999.

ثم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014 التي تعافت خلالها أسعار النفط في الأسواق الدولية وشهدت ارتفاعا غير مسبوق حيث تجاوز خلالها سعر برميل النفط سقف ال100 دولار، ما أدى إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية والتي أدت بدورها إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بالتالي متوسط نصيب الفرد منه، حيث ارتفع هذا الأخير من 109616 دج سنة 2001 إلى 142359 دج سنة 2014 ما دفع بالحكومة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري، فبالإضافة إلى المبالغ الهامة التي رصدت لتمويل المشاريع التنموية التي تندرج ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، فبرنامج التنمية الخماسي (2010-

2014) ثم برنامج التنمية الجديد (2015-2019)، شهدت الأجور بدورها ارتفاعا غير مسبوق خلال هذه الفترة.

الأمر الذي انعكس من خلال الزيادة الواضحة في حجم الإنفاق الحكومي الحقيقي الذي ارتفع إلى 846.9 مليار دينار سنة 2004 بعد أن كان يقدر فقط ب 560.13 مليار دينار فقط سنة 2001 ليستمر في الارتفاع حيث بلغ 1609.37 مليار دينار سنة 2009، ليقفز إلى 3409.7 سنة 2014.

كما أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي بدورها أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبة 20.78% سنة 2016 بعد أن كانت 19.79% سنة 2014 وبعد أن كانت 14.77% فقط سنة 2001.

هذه الزيادة في حجم الإنفاق ترجع أساسا إلى الارتفاع الواضح والمهم في سعر البرميل الذي ارتفع من 28 دولار للبرميل سنة 2001 إلى أكثر من 38 دولار سنة 2004 ليتجاوز بعدها 97 دولار سنة 2008 التي شهدت أزمة عالمية تأثرت بها أسعار النفط ما أدى إلى تراجعها إلى 62 دولار سنة 2009، غير أنها سرعان ماعاودت ارتفاعها بسبب زيادة الطلب العالمي خلال الفترة الموالية، حيث تجاوز سعر البرميل 100 دولار سنة 2011 إذ بلغ 111 دولار، ثم 112 دولار سنة 2012، غير أنه تراجع إلى 109 دولار سنة 2013، هذا الارتفاع لم يدم طويلا إذ أنه وخلال الربع الرابع من سنة 2014 شهدت السوق العالمية للنفط هزة جديدة تراجع فيها سعر البرميل إلى ما دون 100 دولار وقد بلغ متوسط السعر خلالها 99 دولار، واستمر سعر البرميل في التراجع حيث أن سعره لم يتجاوز 52 دولار سنة 2015 ثم تراجع إلى 43 دولار سنة 2016.

هذا التراجع الواضح في الذي فقد فيه سعر البرميل أكثر من 60% من قيمته أثر على ايرادات الدولة بشكل واضح، غير أن ذلك لم يمنع حجم الإنفاق الحكومي من الارتفاع حيث بلغ 3617.68 مليار دولار سنة 2017، الأمر الذي يمكن تفسيره بتراجع قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة السابقة بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط، من جهة ثانية يمكن ارجاعه إلى عدم الالتزام بأدنى معايير وضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي في مثل هذه الأوضاع رغم أن الحكومة تغنت بضرورة تطبيق سياسة مالية تقشفية للخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار وحتى لا تتكرر السيناريوهات السابقة.

كما أنه ورغم أن كل الدلائل كانت تنذر بأزمة اقتصادية وشيكة إلا أن الحكومة لم تتمكن من التخلي عن سياسة الدعم التي تكلفها مبالغ هامة إلا في بعض القطاعات الأمر الذي يبرر زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الذي ارتفع من 144907.61 دج سنة 2015 إلى 146904 دج سنة 2017.

هذا الواقع إنما يعكس وبشكل جلي أن العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي علاقة أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يتوافق وقانون فاجنر في العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي وتحديدا وفق صيغة مسغريف، الأمر الذي توافق مع هذه الدراسة التي بحثت في ذلك وتم من خلالها التوصل إلى نموذج يصف هذه العلاقة لتحديد اتجاه انتقال الأثر بين المتغيرين، وقد كان هذا النموذج معبرا عنه بالمعادلة الموالية:

$$Ln\ g = 9.06+1.018\ Ln\ gdpc$$

هذه المعادلة تعبر على أن:

- العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أحادية الاتجاه، طردية وموجبة من النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يتوافق والنظرية الاقتصادية،
- قيمة المقدار الثابت في المعادلة 9.06 بإشارة موجبة تدل على أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج لها تأثير إيجابي على الإنفاق الحكومي،
- قيمة المعلمة المقدرة 1.018 بإشارة موجبة، ما يدل على أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة نقدية واحدة ينتج عنها زيادة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 1.018%، الأمر الذي كان واضحا من خلال تتبع التطورات التي شهدها كل من نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادات التي عرفها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت مصحوبة بزيادة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، رغم أنها كانت متذبذبة في بعض الأحيان، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى كان لها أثر على الإنفاق الحكومي لم يتم إدراجها في هذا النموذج.

خاتمة الفصل:

تم في هذا الفصل التعرف على أهم أساليب القياس الاقتصادي التي تساعد على دراسة وتحليل السلاسل الزمنية الذي يكون أساسا من خلال القيام باختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ليتم بعدها اختبار التكامل المشترك ومن ثمة اختبار السببية كما تم اخضاع متغيرات هذه الدراسة لهذه الاختبارات سعيا إلى التعرف على ما إذا كانت العلاقة السببية بين كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي تتوافق مع فرضية كينز التي تقضي بأن اتجاه هذه العلاقة وبالتالي انتقال الأثر يكون من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي أو إذا ما كان يتوافق مع قانون فاجنر الذي يقضي بأنه يكون من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي.

وقد تم اختبار خمس من الصيغ التي تم اقتراحها لتفسير قانون فاجنر، ليتبين أن اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر يتوافق مع صيغة مسغريف لتفسير قانون فاجنر والتي تقضي بأن اتجاه العلاقة يكون من النمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي).

هنا يمكن القول بأن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة القياسية تعكس واقع الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتتطابق مع قانون فاجنر. فالاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويل الإنفاق على الموارد المالية المتأتية من الجباية النفطية، التي بزيادتها –بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية– يزيد الدخل الوطني للجزائر ومن ثمة الناتج المحلي الإجمالي. وبزيادة هذا الأخير تقوم الحكومة بتبني سياسة مالية توسعية يتم من خلالها التوسع في الإنفاق الحكومي، خاصة الاستثماري ولقد كان ذلك واضحا من خلال المخصصات المالية التي كانت تقرها الحكومة وتعتمدها لكل برنامج من البرامج التي تبنتها في إطار سياستها التنموية المنتهجة خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

بعد أن تم استعراض مكانة وأهمية الإنفاق الحكومي في مختلف مدارس الفكر الاقتصادي التي اهتمت بمعالجة ومناقشة هذا موضوع، تبين أن هذا الأخير اكتسب مكانته وأهميته في الفكر الاقتصادي تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ إذ أنه كلما زادت درجة هذا التدخل زادت أهمية الإنفاق الحكومي. ولقد كان ذلك واضحا عندما وجدت الدولة نفسها مضطرة للتدخل من أجل التخلص من الركود وإعادة الاستقرار للاقتصاد عن طريق الإنفاق الحكومي عقب أزمة الكساد العالمي العظيم لأن تدخلها أصبح ضروريا في مثل هذه الظروف.

وقد تنامت أهمية الإنفاق الحكومي بشكل واضح عندما ظهر رأيين متعارضين فيما يخص العلاقة السببية بين هذا الأخير والنمو الاقتصادي؛ إذ أن هناك من يرى أن النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي ويؤثر فيه على غرار فاجنر الذي توسع في تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين عندما لاحظ أن هناك علاقة طردية بين تطور الدور المالي للدولة والنمو الاقتصادي فيها. فحسبه يتجه نشاط الحكومة نحو الزيادة كما والتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في كل من النمو الاقتصادي والنمو السكاني، لأن الدولة ينمو دورها ويتطور وتزداد التزاماتها باتساع مظاهر تدخلها لخدمة أفراد المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم إنفاقها. فضلا عن ذلك فإن التوسع في مستوى التنمية الاقتصادية للبلد يؤدي إلى زيادة الحجم النسبي للقطاع العام على حساب القطاع الخاص وبالتالي فإن نمو الاقتصاد الوطني يؤدي إلى نمو القطاع العام بمعدل أسرع من القطاع الخاص. ليشير بذلك فاجنر إلى أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، ليكون بذلك الإنفاق الحكومي متغير داخلي لا خارجي.

في الجهة المقابلة رأى كينز بأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وتقليص فترات الركود، لذا أكد على ضرورة تدخل الدولة بواسطة سياسات اقتصادية نشطة من شأنها أن تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات التي قد يجد القطاع الخاص نفسه عاجزا عن القيام بها، لأن الصدمات التي تمس جانب الطلب هي المسؤولة عن مختلف التقلبات التي قد يشهدها النشاط الاقتصادي، ليشير بذلك إلى أن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين يكون من الإنفاق الحكومي باعتباره متغير خارجي إلى النمو الاقتصادي.

وكغيرها من دول العالم سعت الجزائر عقب استقلالها إلى تحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي من شأنها أن تساعدها على التأسيس لانطلاقة تنموية اقتصادية واجتماعية،

فرأت في الإنفاق الحكومي الوسيلة الأنسب التي يمكن أن تساعدها في التأثير على النمو الاقتصادي وتحفيزه ودفعه نحو الزيادة من سنة إلى أخرى ليوافق توجهها في هذه الحالة فرضية كينز، الأمر الذي كان واضحا من خلال مخططاتها التنموية التي رصدت للبرامج المدرجة ضمنها مبالغ مالية هامة بداية من المخطط الثلاثي للفترة 1967-1969 إلى غاية برنامج النمو الجديد للفترة 2015-2019. الأمر الذي كان مرهونا بشكل أساسي بالإيرادات المتأتية من الجباية النفطية التي ترتبط حصيلتها بأسعار النفط في الأسواق الدولية. غير أن الصدمات التي عرفتها أسواق النفط الدولية خاصة تلك التي تراجعت فيها الأسعار بشكل واضح كان أثرها واضحا على الاقتصاد الجزائري حين شهد اختلالات مهمة، كالعجز الفادح الذي شهده كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

هذا الأمر وغيره من الأسباب أوجب ضرورة التحقق من مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائري والتحقق من مدى تطابق العلاقة بين المتغيرين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 2017 مع فرضية كينز أو مع قانون فاجنر، فكان القيام بدراسة قياسية الوسيلة المناسبة للتحقق من ذلك وقد أفضت نتائج هذه الدراسة إلى أن هذه العلاقة إنما تتوافق مع قانون فاجنر؛ فالنمو الاقتصادي في الجزائر هو الذي يؤثر في إنفاقها الحكومي. لأن الجزائر بلد أحادي التصدير ويعتمد في تمويل إنفاقه على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط بشكل خاص ومن تصدير المحروقات بشكل عام والتي تشكل النسبة الأهم في تكوين الناتج المحلي للبلد، هذا الأخير كلما توجه نحو الزيادة تقوم الدولة بتبني سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي.

أولا- اختبار الفرضيات:

على ضوء ما سبق يمكن اختبار الفرضيات التي صيغت سابقا كما يلي:

- الفرضية الرئيسية: "أدى الإنفاق الحكومي الذي قامت الجزائر من خلال برامجها التنموية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها".

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نفي صحة هذه الفرضية، حيث أثبتت النتائج المتوصل إليها أن واقع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر يتبع قانون فاجنر لا فرضية كينز وأن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر في الإنفاق الحكومي وأن هذا الأخير متغير داخلي، الأمر الذي يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري الذي كلما ارتفعت حصيلة إيراداته كلما كان ذلك واضحا من خلال حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس بدوره على متوسط نصيب الفرد الجزائري من هذا الناتج، الأمر الذي يعتبر حافزا للدولة الجزائرية للتوسع في الإنفاق

على المشاريع التنموية الذي تعكسه زيادة حجم الإنفاق الحكومي وكذلك نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي للبلد.

- الفرضيات الفرعية:

– "تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر مرتبط بالتطورات التي تحدث في أسواق النفط الدولية"، أكدت هذه الدراسة صحة هذه الفرضية، إذ أن الحكومة الجزائرية وبمجرد أن تتجه أسعار النفط في الأسواق الدولية نحو الارتفاع سرعان ما تسارع لتبني سياسة توسعية للإنفاق وبمجرد أن تتراجع هذه الأسعار سرعان ما تتغنى الحكومة بتبني سياسة تقشفية.

– "تمكنت الجزائر من خلال سياستها المعتمدة في الإنفاق الحكومي من التأثير على النمو الاقتصادي"، تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى نفي هذه الفرضية، ذلك أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو الذي يؤثر في الإنفاق الحكومي، هذا من جهة ومن جهة ثانية ورغم الحجم الذي لا يستهان به من الإنفاق الذي قامت به الجزائر لم يؤدي إلى تحقيق المعدلات المستهدفة من الاقتصادي.

– "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أحادية الاتجاه، من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي، أي أن الإنفاق الحكومي يؤثر في النمو الاقتصادي باعتباره متغير خارجي وهذه العلاقة تتبع فرضية كينز في اتجاهها وفي انتقال أثرها"، لقد تم التوصل إلى نفي هذه الفرضية من خلال هذه الدراسة، حيث تبين من خلال اختبار السببية لجرانجر أن العلاقة السببية بين المتغيرين أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي وبالتالي فإن العلاقة السببية بين المتغيرين في الجزائر تتطابق مع قانون فاجنر، تحديدا مع صيغة مسغريف، إذ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي هو الذي يسبب الإنفاق الحكومي (ممثلا في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) للجزائر خلال الفترة 1967–2017.

ثانيا– نتائج البحث:

على ضوء كل ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

1– استقرار السلسلتين الزمنيتين لكل من النمو الاقتصادي – ممثلا في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي– والإنفاق الحكومي – ممثلا في حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي– عند الفارق الأول، كما أظهر النموذج أن هناك علاقة تكامل متزامنة بين المتغيرين،

2– أظهر اختبار سببية جرانجر أنه توجد علاقة سببية في المدى الطويل وفي اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي ما يتوافق وقانون فاجنر وحسب صيغة مسغريف التي

يعد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتغير المستقل أي المؤثر ونسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع أي المتأثر،

3- توافق الاقتصاد الجزائري مع قانون فاجنر يعود بالدرجة الأولى إلى أن الإنفاق الحكومي في الجزائر متغير داخلي لا خارجي. فاعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بشكل كبير جدا، (حيث تمثل الايرادات البترولية ما يقارب ثلث الناتج المحلي الاجمالي) يجعل من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية سببا في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الأمر الذي يشجع الحكومة الجزائرية على تبني سياسات مالية توسعية تعمل على من خلالها على الزيادة في الإنفاق الحكومي وليس العكس، الأمر الذي كان واضحا من خلال برامجها التنموية لاسيما تلك التي تتزامن مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية.

4- الخلل الموجود في السياسة المالية ومن ثم السياسة الاقتصادية للجزائر يرجع أساسا إلى عدم تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فالحكومة دائما تعتبر أن الإنفاق الحكومي المتغير الذي من شأنه التأثير على النمو الاقتصادي إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك عندما تبين من هذه الدراسة وغيرها من الدراسات السابقة أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو الذي يؤثر في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يدل أن قانون فاجنر هو الذي يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائر لا فرضية كينز.

5- أن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي التي كانت دائما الخيار الأنسب للدولة الجزائرية في حال تحقيقها لفوائض مالية ناتجة ارتفاع مداخيل النفط، كانت كل مرة تثبت فشلها لأنها أبدا لم تكن مصحوبة بالشروط اللازمة لنجاحها، كما أنها كانت ولازالت مرهونة بأسعار النفط في الأسواق الدولية التي إن هي انتعشت توسعت الحكومة في إنفاقها وإن هي تراجعت سارعت الحكومة إلى تبني سياسة تقشفية، الأمر الذي يجعلها دائما عاجزة عن التصدي للصدمات الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية،

6- حجم الإنفاق الحكومي كان يتجه نحو الزيادة من سنة إلى أخرى خلال كامل فترة الدراسة، لا سيما خلال الفترات التي كانت تتزامن مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان يتجه بشكل عام نحو الزيادة خلال كامل فترة الدراسة، في حين كانت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تغيرات مختلفة، ففي بعض الحالات كانت هذه النسبة ترتفع وفي حالات أخرى كانت تتراجع وفي حالات أخرى كان اتجاهها يناقض الاتجاه الذي يجب أن تكون عليه، الأمر الذي يدل على وجود عوامل

أخرى تؤثر في الإنفاق الحكومي والتي من بينها عاملي الإسراف والفساد وعدم الالتزام بمعايير ترشيد الإنفاق الحكومي.

ثالثا- توصيات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن التقدم بالتوصيات الموالية:

1- يجب على السلطات الجزائرية مراجعة سياسة الإنفاق المعتمدة من قبلها وتوجيهها في الاتجاه السليم على النحو الذي يساهم في الزيادة من فعاليتها، كما يجب عليها تبني نموذج يضبط العلاقة القائمة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حتى تتمكن من التأثير على كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أهدافها تبعا للظروف التي يشهدها الاقتصاد الوطني،

2- العمل على التقليل من تبعية السياسات الاقتصادية وتحديدا سياسة الإنفاق لأسعار النفط، بل يجب العمل على التحرر من هذه التبعية من خلال العمل على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لتنويع مصادر تمويل الإنفاق،

3- ينبغي على الحكومة أن تتخذ من ترشيدا الإنفاق الحكومي مرافقا لعمليات الإنفاق المختلفة التي تقوم بها عند ممارسة نشاطها، كما يجب أن يكون مصحوبا بعملية رقابة فعالة حتى لا يكون هناك مجال لانتشار المظاهر السلبية المختلفة التي يتؤثر بشكل واضح على حجم الإنفاق كما أنه يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه كالفساد والإسراف،

4- يجب أيضا على الحكومة أن تهتم بتحديد المصادر المختلفة للنمو الاقتصادي والتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المصادر وبين النمو الاقتصادي حتى تتمكن من استخدامها للتأثير عليه،

5- ينبغي على الجزائر باعتبارها دولة تدين بالإسلام أن تراجع وبشكل جذري سياستها للإنفاق الحكومي وأن تحاول ضبطها وفق للمبادئ الإسلامية حتى تتمكن من تحقيق العدالة التي تعد هدفا ساميا للإنفاق الحكومي، فضلا عن كون الإنفاق في ظله يكون وفقا لضوابط من شأنها العمل على ترشيده والزيادة في فعاليته على النحو الذي يقود إلى تحقيق مصالح الأفراد والمجتمع ككل.

رابعا- آفاق البحث:

بعد أن سعى هذا البحث إلى الوقوف على مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017 فإنه أيضا لفت الانتباه للقيام بالعديد من الدراسات اللاحقة التي تساهم في تأكيد أو نفي النتائج المتوصل إليها من هذا البحث أو التوصل إلى نتائج أكثر دقة، خاصة وأن النتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة لم تكن حاسمة إلى حد الآن بشكل قطعي لصالح أي من التوجهين يتناسب مع واقع الاقتصاد الجزائري أو إلى التوسع فيه، لذا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تعتبر امتدادا لهذا الموضوع كما يلي:

1- العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر بين قانون فاجنر وفرضية كينز – اختبار قياسي للفترة 1967-2019-.

2- دراسة قياسية لدور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000- 2020 -.

3- أثر الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة 1970-2020 -دراسة قياسية-.

4- دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على نفقات البحث العلمي والتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

5- دراسة قياسية لدور الإنفاق على الصحة في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

قائمة المصادر

والمراجع

- **المصادر**

الآية 38 من سورة المدثّر.

الآية 13 من سورة الإسراء.

الآية 46 من سورة فصلت.

الآية 133 من سورة النور.

الآية 153 من سورة الأنعام.

الآية 67 من سورة الفرقان.

الآية 07 من سورة الحديد.

الآية 33 من سورة النور.

الآية 67 من سورة الفرقان.

- **المراجع**

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1) أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة، المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.

2) أعاد حمود القيسي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

3) إيمون باتلر، "**آدم سميث مقدمة موجزة**"، (ترجمة علي الحارس)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.

4) بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

5) بن قدور أشواق، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

6) بن عصمان محفوظ، "**مدخل في الاقتصاد الحديث**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

7) بيداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**".

8) جون مينارد كينز، "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، (ترجمة إلهام عيداروس)، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010.

9) حامد عبد المجيد دراز وأخرون، "**مبادئ المالية العامة**"، القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

10) حسين محمد سمحان وآخرون، "**المالية العامة من منظور إسلامي**"، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

11) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

12) رابح مرّار، "**تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، فلسطين، 2016.

13) رنان مختار، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

14) زينب حسين عوض الله، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، بيروت، 1994.

15) بوكبوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2012.

16) رنان مختار، "**التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

17) سعيد عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

18) سمير الشاعر، "**المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، الإقتصاد العام، بيت مال المسلمين**"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011.

19) سوزي عدلي ناشد، "**أساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

20) شيخي محمد، "**طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

21) طلعت الدمرداش إبراهيم، "**التخطيط الاقتصادي في إطار آليات السوق**"، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، مصر، 2003.

22) عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

23) فتحي أحمد ذياب عواد، "**إقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

24) فريدريك م. شرر، "**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**"، (ترجمة علي أبو عمشة)، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

25) فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

26) فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.

27) فليح حسن خلف، "**المدخل إلى الإقتصاد**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2015.

28) فوزت فرحات، "**المالية العامة: الإقتصاد المالي، دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية**"، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

29) قدي عبد المجيد، "**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

30) محرزي محمد عباس، "**إقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

31) محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، "**التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

32) محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "**المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

33) محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

34) محمد خير العكام، "**المالية العامة 1 الإيرادات والنفقات**"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

35) محمد طاقة، هدى العزاوي، "**إقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2007.

36) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، "**الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

37) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام،"**مبادىء المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.

38) مجيد مسعود، "**التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي**"، عالم المعرفة، الكويت، 1984.

39) مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

40) نوزاد عبد الرحمان الهيتي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

41) واثق علي الموسوي، "**النظرية النيوكلاسيكية في النمو والانتقادات الموجهة إليها**"، موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

الرسائل والمذكرات

1) أحمد مصطفى البطران، "**العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980-2010)**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

2) أمل حمدان خفاجة، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011**"، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 20013، ص 96.

3) آيت يحي سمير، "**التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

4) إيمان بوعكاز، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2001-2011**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في الاقتصاد المالي، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2015.

5) باشوش حميد، "**المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، حالة الطريق السيار شرق غرب**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

6) بدر شحدة سعيد حمدان، "**تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

7) بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

8) بن عزة محمد، "**ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف –دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010.

9) بن لخضر عيسى، "**سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019.

10) بهاء الدين طويل، "**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016.

11) بودخدخ كريم، "**اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001-2012**"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.

12) بوري محي الدين، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.

13) بوغزالة محمد نجلة، "**الوساطة المالية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.

14) بيداري محمود، "**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

15) تاتي محمد، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية. حالة الجزائر: 1974-2006**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.

16) حاج بن زيدان، "**دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا – دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

17) حضري خولة، "**استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جنكينز في اتخاذ القرار الإنتاجي، دراسة حالة مطاحن رياض سطيف – وحدة تقرت- في الفترة (2008-2013)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

18) حمزة بن حافظ، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير والمناجمنت، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

19) خلود جمال عوض الله، "**استخدام SARIMA وHOLT-WINTERS في التنبؤ بالسلاسل الزمنية الموسمية**"، رسالة مقدمة لنيل للحصول على درجة الماجستير في الإحصاء، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016.

20) دراوسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006. ميهوب مسعود، "**دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، غير منشورة، 2017.

21) دردوري لحسن، "**سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر- تونس**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

22) زقرير عادل، "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2015.

23) زكاري محمد، "**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014.

24) زيرمي نعيمة، "**أثر التحرر التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص مالية دولية، غير منشورة، جامعة تلمسان

25) سرين جميل حسن الوحيدي، "**الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

26) سلاطني هاجر، "**سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014,

27) شريط كمال، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

28) ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية: 2014–2015.

29) عدة أسماء، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

30) عرقوب نبيلة، "**محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي –دراسة نظرية وقياسية– (1970 – 2008)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

31) العقون عبد الجبار، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990–2016**"، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، علوم اقتصادية، دراسات اقتصادية ومالية غير منشورة، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

32) فتوح خالد، "**تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

33) فرج شعبان، "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

34) قدوري طارق، "**مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

35) قسوم ميساوي الوليد، "**أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائرمنذ 1993**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.

36) قنادزة جميلة، "**الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

37) قندوسي طاوش، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

38) كبداني سيدي أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2013.

39) محي الدين حمداني، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

40) معط الله آمال، "**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

41) مكي عمارية، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017**"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

42) منه خالد، "**دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

43) هبة السيد محمد سيد أحمد، "**تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2017.

44) همام وائل محمد أبو شعبان، "**أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية لدول عربية**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

45) وافي ناجم، "توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة: 1990-2016"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة أدرار، الجزائر، 2020.

46) وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية -دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

المجلات والدوريات

1) إبراهيم جواد كاظم وآخرون، "**تقدير دالة الاستهلاك في العراق باستخدام طريقة التكامل المشترك**"، The Scientific Journal of Cihan University-Soulaimania,Vol 02, 2018.

2) أحمد سلامي، "**العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015.

3) آيت يحي سمير، عثمانية خضرة، "**دراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، من خلال اختبار قانون فاجنر خلال الفترة (1967-2017)**"، مجلة

جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 12، فلسطين، ديسمبر 2019.

4) رابح مرار، "**تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، فلسطين، 2016.

5) صلاح مهدي البيرماني، "**قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، جامعة بغداد، العراق، 2008.

6) بشير عبد الله بلّق، "**العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2005**"، المجلة الجامعة، المجلد 02، العدد 15، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2013.

7) بن عناية جلول، سرير عبد القادر، **تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج VAR (1980 – 2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.

8) بن مسعود عطا الله، بوثلجة عبد الناصر، "**الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي (19)2، 2014.

9) بوالكور نور الدين، "**نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بين قانون فاجنر وفرضية كينز – دراسة قياسية- خلال الفترة (1969 - 2014**"، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 08، 2017.

10) بوقمقوم محمد، معزي جزيرة،"**واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2008)**"، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017.

11) تماضر جابر البشير الحسن، علي فاطن الونداوي، "**قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970 – 2010)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، 2013.

12) حوشين يوسف، "**العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2009)**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 04، الجزائر، 2015.

13) دحماني محمد أدريوش، ناصور عبد القادر، "**النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

14) مسعودي زكريا، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة: 2001-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2017.

15) سالم عبد الله محمد باسويد، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة 1990-2014**"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة الأندلس، اليمن، 2017.

16) سليم سليمان الحجايا، "**محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية**"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الأردن، 2018.

17) شوقي أحمد دنيا، "**النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام**"، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية"، العدد 14، 1996.

18) صلاح مهدي البيرماني، "**قياس وتحليل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 52، جامعة بغداد، العراق، 2008.

19) عثمان نقار، منذر العواد، "**استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد، 02، سوريا، 2012.

20) عثماني الهادي وآخرون، "**اختبار الارتباط بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012**"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01، 2015.

21) مكيد علي، معوشي عماد، "**قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.

22) عمر محمود أبو عيدة، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة: (1995 – 2013)**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 03، جوان 2015.

23) كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "**تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 32، العراق، 2015.

24) كريم سالم حسين الغالبي، "**الإنفاق الحكومي واختبار قانو فاجنر (Wagner's Law) في العراق للمدة (1975 – 2010) تحليل قياسي**، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 25، جامعة القادسية، العراق، 2012.

25) كريم سالم حسين الغالبي، نوارس عطية كاظم، "**العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي دراسة قياسية في مصر للمدة (1985 – 2014)**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 03، جامعة القادسية، العراق، 2017.

26) كمال عبد حامد آل زيارة، "**تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق**"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، المجلد 01، العدد 15، العراق، 2014.

27) مسعي محمد، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

28) محمود حسين علي المرسومي، محمد غازي نصيف، "**الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990 – 2013)**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة واسط، العراق، 2015.

29) المشاط الصادق عبود، "**استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بالتضخم الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة (2016–2025)**"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، جامعة المرقب، ليبيا، 2018.

30) حسن الحاج، "**عجز الموازنة: المشكلات والحلول**"، جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

31) سراج وهيبة، "**دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2018.

32) بن عناية جلول، سرير عبد القادر، **تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج VAR (1980 – 2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.

33) إسراء عادل الحسني، "**دراسة هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسة التطبيقية**"، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر، 2012.

- **القوانين والمراسيم**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1982، المؤرخة في 16 ديسمبر 1980، العدد 51 للسنة 22.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 1985، المؤرخة في 2 جانفي 1985، العدد الأول للسنة 22.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- **Ouvrages**

1) NOUIOUA Bader Eddine, **"LE DINAR ALGERIEN Passé et Présent"**, Casba Editions, Alger, 2017.

- **Thèses et mémoires**

1) Achour Tani Yamna, **« L'analyse de la croissance économique en Algerie »**, Thése de doctorat en sciences option Finances Publiques, Université de Telemcen , Algérie, 2014.
2) Giulia Greco, **« Les Facteurs D'évolution Des Dépenses Publiques. Application Au Cas De La Belgique »**, Mémoire en vue de l' obtention du diplôme de master en Sciences Economiques, Université de Liége, Belgique, 2016.
3) Mohammad Abdalra'uf Magableh , **A Théoretical and Empirical Analysis of the Wagner Hypothesis of Public Expenditure Growth**, A Thesis submited in Fulfilment of the requirement for Degree of Doctor of Philosophy, University of WESTERN SYDNY, 2006.
4) NDOGA IRENE KAMBUA, **« EFFECTS OF GOVERNMENT SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA »**, a research project submitted to the school of business in partial fullfilment of the requirements for the award of the degrée of masters of science in finance, university of nairobi, 2013.

- **Périodiques, revue et études**

1) Al Gifari Hasnul, « **The effects of government expenditure on economic growth : the case of malaysia** », M P R A paper N° 71254, 2016.
2) Asuman Oktayer, Nagihan Oktayer, « **TESTING WAGNER'S LAW FOR TURKEY : EVIDENCE FROM A TRIVARATE CAUSLITY ANALYSIS** », PRAGUE ECONOMIC PAPERS, vol 2, 2013.
3) Bonmwa Tonou Gukat, Ismael Ogboru, « **An Empirical Analysis of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria** », Journal of Economics and development studies, vol 05, n°4, American Research Institue for Policy Dévelopment, 2017.
4) Eze, Titus Chinweuba, « **RE-EXAMINATION OF WAGNER'S HYPOTHESIS : IMPLICATION FOR THE DWINDLING OIL REVENUE IN NIGERAN ECONOMY** », Asian Development policy Review, vol 4, n°3, 2016.
5) Fo- Kossi Edem Togbenu, **"Causality between Public Expenditures and Grwth in Togo"**, **MPRA, Paper n° 87005, May 2018.**
6) Metin Bayrak & Ömer Esen, « **Examining the validity of Wagner's Law in the OECD Economic** », Research in Applied E conomics, Vol 06, N°03, 2014.
7) Mohammed Moosa Agli, « **Wagner's Law in Saudi Arabia 1970-2012 : An Econometric Analysis** », Asian Economic and Financial Review, 3 (5), 2013.
8) Nicolae MOROIANU, "**Daniel MOROIANO, Models of the Economic Growth and their Relevance"**, theoretical and applied economics, volume 19, n°6(571), 2012.
9) Umeh Anthony Chinedu, and al, « **Sectoral Spreads of Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria (1980 – 2017) : An Approach of Error Correction Model** », international journal of academic research in economics & management sciences, vol 07, n°04, 2018.

المواقع الالكترونية

1) جلال خشيب، "**النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات** "، على الرابط الالكتروني:
www.4kotoob.com/2017/12/blog-post_229.html
2) البنك العالمي على الرابط الالكتروني:
www.albankaldawli.org

الملاحـــــــق

الملحق رقم (1.3): تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)، الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (1967-1989)

السنة	سعر البرنت (دولار/البرميل)	G (مليار دينار)	GDPC (دينار جزائري)	G/GDP (%)
1967	-	2.98	68272.22	17.89
1968	-	3.20	73495.61	16.81
1969	-	3.53	77439.71	16.79
1970	1.67	3.97	81952.90	16.53
1971	2.03	3.631	70674.35	18.56
1972	2.29	5.293	87614.00	17.45
1973	3.05	5.513	88495.55	15.98
1974	10.73	6.5058	92536.26	11.78
1975	10.73	8.821	94517.43	14.35
1976	11.51	10.14	99577.05	13.74
1977	12.39	12.79	101851.25	14.70
1978	12.7	16.10	108047.56	15.39
1979	17.25	19.29	112732.40	15.06
1980	28.64	24.70	110233.63	15.20
1981	32.51	28.90	110090.93	15.10
1982	32.38	33.60	113538.59	16.18
1983	29.04	37.90	115990.86	16.21
1984	28.24	42.90	118762.81	16.03
1985	27.01	48.70	119489.20	16.71
1986	13.57	56.90	116481.04	18.99
1987	17.73	62.90	112393.55	19.43
1988	14.24	70.30	108221.78	20.11
1989	17.31	76.2	110003.56	18.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي.

الملحق رقم (2.3): تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)، الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (1990-1999)

السنة	سعر البرنت (دولار/البرميل)	G (مليار دينار)	GDPC (دينار جزائري)	G/GDP (%)
1990	23.68	89.30	108082.04	16.07
1991	20.06	124.00	104203.48	14.72
1992	19.31	167.90	103633.08	16.02
1993	17.02	202.00	99247.13	17.32
1994	15.83	266.60	96356.49	17.87
1995	17.06	333.70	98142.38	16.76
1996	20.65	405.40	100404.65	15.77
1997	19.09	459.80	99894.35	16.53
1998	12.71	503.60	103435.39	17.79
1999	17.80	543.60	105253.80	16.78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي.

الملحق رقم (3.3): تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)، الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)، نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2000-2017)

السنة	سعر البرنت (دولار/البرميل)	G (مليار دينار)	GDPC (دينار جزائري)	G/GDP (%)
2000	28.27	560.13	107809.23	13.58
2001	24.42	624.55	109616.62	14.77
2002	24.96	700.44	114307.62	15.49
2003	28.85	777.52	120995.21	14.80
2004	38.30	846.9	124556.38	13.77
2005	54.43	855.88	130102.56	11.45
2006	65.39	954.868	130377.04	11.23
2007	72.69	1089	132722.78	11.64
2008	97.63	1458.51	133670.36	13.20
2009	61.86	1609.37	133534.55	16.14
2010	79.63	2065.76	135889.68	17.23
2011	110.93	3015.17	137153.93	20.67
2012	111.96	3293.5	138965.89	20.32
2013	108.85	3186.9	139933.58	19.14
2014	98.93	3409.7	142359.02	19.79
2015	52.37	3613.38	144907.61	21.63
2016	44.04	3617.68	146981.82	20.78
2017	52.00	3269.58	146904	17.29

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات البنك العالمي.

ملخص

سعى هذا الموضوع إلى محاولة التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1967-2017، في ظل التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة، لذا كان من الضروري تتبع تطور كلا من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة التي تبنت فيها الجزائر برامجها للإنفاق في ظل سياسة توسعية خلال الفترة 1967-1989 وأخرى تقشفية خلال الفترة 1990-1999، ثم سياسة توسعية خلال الفترة 2001-2017 حيث كانت سياسة الجزائر للإنفاق تتحدد بناءا على التطورات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية.

بعدها تمت دراسة العلاقة السببية بين المتغيرين لتحديد اتجاه الأثر، وكان ذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، فتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن كلا السلسلتين الزمنيتين مستقرتين عند الفارق الأول ومتكاملتين من نفس الدرجة، كما تبين بأن هناك علاقة تكامل متزامنة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر وبعد اختبار سببية Granger تبين أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي وهي علاقة توازنية في المدى الطويل الأمر الذي يتوافق مع قانون فاجنر Wagner وفقا لصيغة مسغريفMusgrave، أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسبب الإنفاق الحكومي معبرا عنه بنسبة الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية، الجزائر.

Abstract:

This topic aims to identify the impact of government spending on economic growth in Algeria during the period from 1967-2017, in light of the changes that Algeria's economic system witnessed during this period, so it was necessary to track the development of both government spending and economic growth in Algeria during the study period that Algeria adopted its spending programs under an expansionary policy during the period 1967-1989 and another austerity policy during the period 1990-1999, then an expansionary policy during the period 2001-2017, when Algeria's spending policy was determined based on developments in oil prices in international markets.

Then, the causal relationship between the two variables was studied to determine the direction of the effect by using the co-integration methodology and the error correction model. Through this study, it was concluded that both time series are stable at the first difference and are complementary to the same degree, as it was found that there is a simultaneous integration relationship between growth Economic and government spending in Algeria. After the Granger causality test, it was found that there is a causal relationship in one direction from economic growth to government spending, which is an equilibrium relationship in the long run, which is consistent with Wagner's law according to Musgrave's formula, that is, per capita GDP causes government spending expressed as a percentage Government spending to economic growth.

Keywords: government spending, economic growth, an econometric study, Algeria